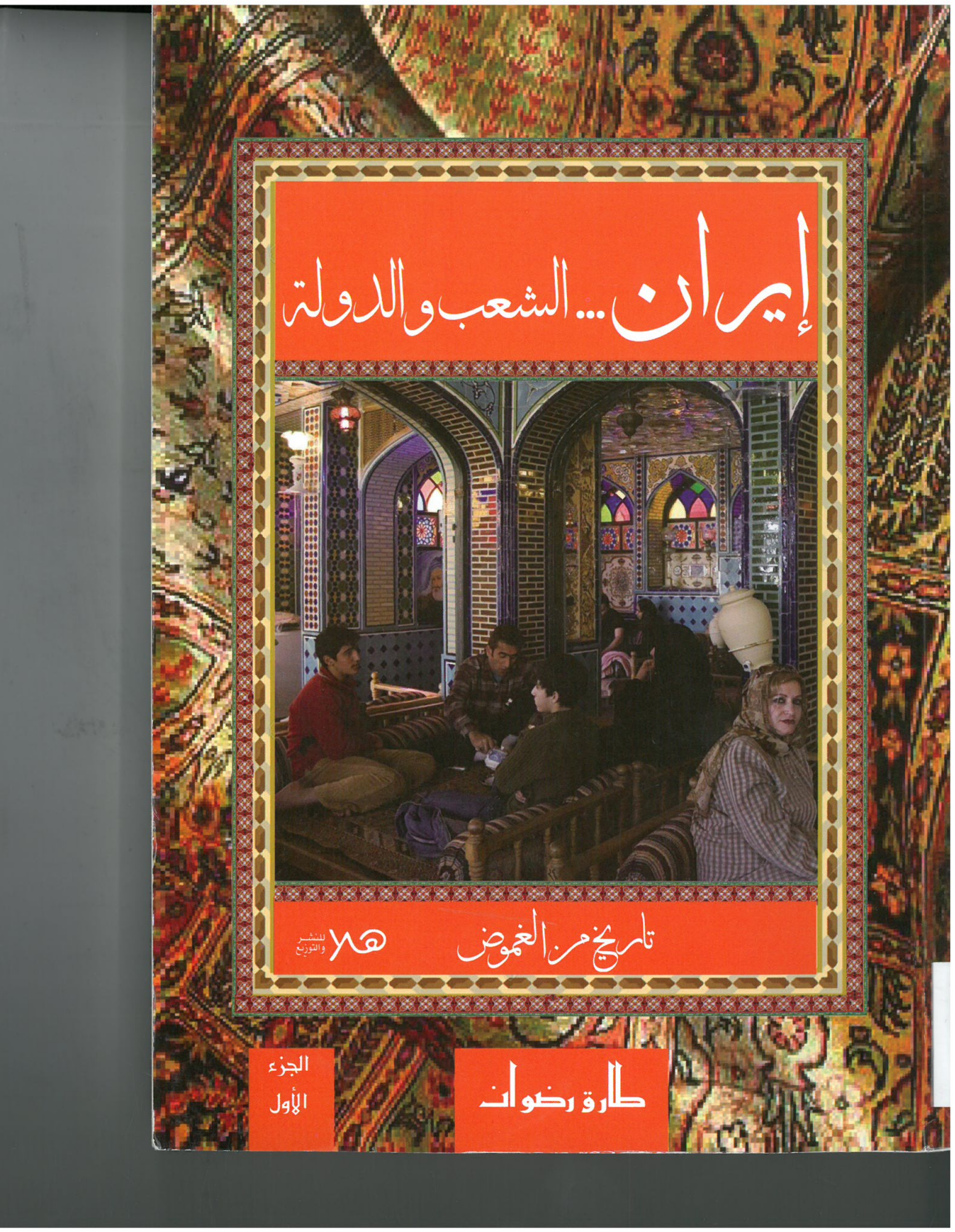

إيران... الشعب والدولة
تاريخ من الغموض
هلا للنشر والتوزيع
الجزء الأول
طارق رضوان

إيران... الشعب والدولة

تاريخ من الغموض

الجزء الأول

طارق رضوان

هلا للنشر والتوزيع

بطاقة فهرسة
رضوان، طارق
إيران الشعب والدولة، تاريخ من الغموض - الجزء الأول / طارق رضوان. ط١ - جيزة: هلا للنشر والتوزيع ٢٠١٦.
دار هلا للنشر والتوزيع، ٢٠١٦ ص؛ سم.
تدمك ٩٧٨ ٩٧٧ ٣٥٦ ٥٠٦٠
١- إيران - تاريخ
أ- العنوان
٩٥٥

اسم الكتاب: إيران الشعب والدولة، تاريخ من الغموض - الجزء الأول
تأليف: طارق رضوان
الناشر: دار هلا للنشر والتوزيع
6 شارع الدكتور حجازي - الصحفيين - المهندسين - الجيزة
تليفون: 00202 33041421 فاكس: 00202 33449139
الموقع الإلكتروني: www.halapublishing.net
البريد الإلكتروني: hala@halapublishing.net
مدير التسويق: hazimhala@yahoo.com
رقم الإيداع: 2015/14413
الترقيم الدولي: 0 506 356 977 978
طباعة: هلا للنشر والتوزيع
طبع وفصل الألوان: هلا للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
1436هـ - 2016م

إهداء

إلى زوجتي .. الحب الأول والأخير والممتد .

طارق

المقدمة

لغز هي إيران . تاريخها كتاريخ أي أمة قديمة ذات حضارة تركت بصمتها على جدار التاريخ، وعانى شعبها على مدار عقود دفع فيها أنهارًا من الدم والدموع . مرة من مستعمر وأخرى من حاكم . دولة غنية بمواردها الطبيعية فأصبحت مطمعًا لكل إمبراطورية تتسيد العالم تستنفد خيراتها وتترك لشعبها الفُتات . وبرغم أنها دولة ذات حضارة قديمة ودولة ذات ثقل سياسي مهم في منطقة الشرق الأوسط، فإنها دولة غامضة لدى كثيرين في العالم العربى. وفي مصر تحديدًا تلقت إيران ضربات موجعة من القطيعة لأسباب مختلفة: مرة لاعتراف الشاه بإسرائيل فقطع جمال عبد الناصر العلاقات معها . ومرة أخرى بسبب الثورة الإسلامية التي أطاحت بالشاه وهو صديق للرئيس محمد أنور السادات فقطع بدوره العلاقات من جديد . وعندما قُتل السادات برصاص الجماعات الإسلامية هلل نظام الخميني وأطلق على أحد شوارع طهران اسم قاتل السادات، وهو خالد الإسلامبولي فظلت العلاقات مقطوعة إلى وقتنا الحالي. وللخلافات الإيرانية الخليجية -وهي ممتدة منذ إعلان دول الخليج كدول مستقلة- لم تستطع مصر أن تتخلى عن امتدادها الاستراتيجي في الخليج. وهي دول مهمة لمصر لم تستطع أن تخذل الخليج وتمد يدها عابرة إياهم تصافح إيران وهي عدوهم المحتل لبعض أراضيهم . بالطبع تلك العلاقات لم تكن منقطعة لهذه الأسباب فحسب، بل هناك دولٌ لعبت أدوارًا مهمة وخطيرة لتمتد القطيعة، بل ولتعمق الخلافات ما بين البلدين ويصبح التواصل مستحيلاً، وترسبت الخلافات فأصبح التقارب بعيدًا بعيدًا؛ ومن

هنا توارت إيران وأخبارها لسنوات بعيدة عن أعين وفكر الشعب المصري خاصة والعالم العربي بشكل عام . وأصبحت إيران لغزًا محيرًا يدها ممدودة في قلب العالم العربي، تثير المشكلات والقلاقل وتموِّل الحركات الراديكالية الإسلامية لتصبح قوة مضادة لنظام الحكم تقترب أحيانًا مادةً يدها للسلام وتبتعد أحيانًا أخرى مادة يدها للحرب . من هنا قررنا أن نخوض تجربة هي غاية في الصعوبة وهي تعريف ما إيران؟ ما تاريخها وما تاريخ الدين الذي يتحكم في نظام الحكم ويوجه الخلافات ما بين شعبها ما بين سُنَّة وشيعة وما بين يهود وكرد؟ وبعد البحث وتعدد القراءات كان من الصعب أن نمسك بمشرط حساس نحلل به المجتمع الإيراني لنكشفه ونكشف الدور الإيراني في العالم العربي؛ لكننا على أي حال حاولنا وقد نصيب وقد نخطئ لكننا حاولنا، ويومًا ما سيأتي من بعدنا من يعرف أكثر ويدقق أكثر ويفسر ويكشف الأسرار الغائبة عنَّا ويقدم للقارئ العربي إيران مكشوفة تمامًا أمامه، وما فعلناه في هذا الكتاب المكون من جزءَين هو إلقاء حجر في بركة مياه راكدة . فالبحث عن إيران والكتابة عنها لا يكتمل إلا بمعايشة هذا المجتمع الثري في تنوعاته، معايشة تمتد إلى سنوات يراقب ويحلل ويربط الأحداث بعضها ببعض ويربطها بالتاريخ ليصل إلى نتيجة صحيحة مائة في المائة. ويبدو أن هذا من الصعب تحقيقه في وقتنا الحالي؛ فهي دولة منغلقة على نفسها يحكمها الأمن بالحديد والنار ونظام حكمها رغم أنه لا يترك مناسبة إلا وأطلق على نفسه أنه نظام إسلامي؛ فإنه نظام مخابراتي عنيف يتحكم لا يزال في كل معلومة. يكشف ما يشاء ويحجب ما يشاء ويوجه معلوماته لمن يشاء في الوقت الذي يريده . وهي سمة كل الأنظمة الدكتاتورية في العالم وعلى

مدار التاريخ. كما أنه من سمات النظم الراديكالية على مدار التاريخ أنها نظم منغلقة ممتلئة بالأسرار والألغاز، وتعبئ شعبها نحو عدو خارجي لتحمي نفسها ونظامها الحاكم من تنازع شعبها المختلف الأعراق والديانات. ففي عصرها الحديث وبالتحديد منذ ثورة الخميني وهي تدخل في حرب صريحة، كما هو الحال في حرب الخليج الأولى مع العراق أو نزاعات تقف قبل قرار الحرب بخطوة . فهي تتبع أسلوب حافة الهاوية . تعقِّد الأمور حتى تصل لقرار الحرب وتتوقف أنفاس العالم انتظارًا لبدء الحرب فتتراجع فجأة وفي آخر لحظة لتحصل على أكبر قدر ممكن من المكاسب. تلك هي سياستها لو لم تدخل الحرب وهي مدرسة سياسية تتقنها إيران ونجحت في تنفيذها بدقة وبراعة. وهي سياسة لم تأتِ من فراغ، بل من تاريخ طويل يمتد خلفها جعلتها من أهم دول المنطقة . فتاريخ إيران دموي . هناك الملايين راحوا في المنازعات الداخلية وفي الحروب الخارجية وفي مقاومة المستعمر؛ ذلك التاريخ الدموي خلق منها دولة متحفزة لا يزعجها مشهد الدم المسال في شوارعها، ولا تتردد في دفع المزيد من فواتير الدم تحقيقًا لأغراضها . وهي دولة منذ تاريخها الحديث تميل لحكم الفرد فالحاكم سواء كان الشاه أو آية الله عنده كل الخيوط تمتد، وهي الآن أهم المؤسسات السياسية وأقواها وأوسعها نفوذًا وتأثيرًا، وهي تمارس دورها القيادي في الداخل والخارج وسط حشد من الظروف المعقدة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وهي تمارس دورها كذلك، وهي منفردة تقريبًا فهي وحدها مصدر القرار، وهي وحدها جهة المتابعة وهي وحدها سلطة المراجعة في وقت تشحب فيه قدرة وكفاءة أجهزة أخرى وبكل السلطة اللامحدودة لرئاسة الدولة شاه كان أو آية الله، مع تزاحم القضايا وإلحاحها

فإنها سوف تجد نفسها وحتى لا تعطل دولاب العمل ودون بدائل كافية تحت نظرها مدفوعة بعض الأحيان إلى الموافقة على ما تقدمه الوزارات إليها، ثم تجيء لحظة تُفاجأ فيها مؤسسة الرئاسة بأن الأمور تعثرت والمشكلات تراكمت من وراء ظهرها وأن تدخلها في الدقيقة الأخيرة عاجل لا يحتمل التأخير؛ فيُتخذ القرار فرديًا حسب هوى الحاكم سياسيًا.

وإيران تصر دائمًا إنها دولة في حالة ثورية منذ ثورة الخميني، وهي الحالة التي لا تنشأ في وطن من الأوطان إلا من خلال ظرف لا يصنعه طرف واحد أو تنظيم معين مهما كانت كفاءته؛ وإنما نشوء الحالة الثورية يجيء نتيجة أوضاع اجتماعية واقتصادية تتراكم فوق بعضها ثم تطرأ حادثة من الأحداث تقنع الكل أن الأمر الواقع قد تردَّى إلى حد لا يُرجى إصلاحه، وأنه وصل بما لا يقبل الشك إلى طريق مسدود. هذا ما حدث في آخر أيام الشاه تلك كانت الشرارة وإن كان استخدامها أخذ طريقًا آخر لكنه حقق المطلوب منه في بدء شرارة الحالة الثورية. الأمة الإيرانية الآن أمام مفترق طرق أمامها في ذلك الظرف ثوابت ومتغيرات . ثوابت في مجموعة الأهداف الاستراتيجية العليا للدولة وهي الأهداف التي تحددها الحقائق الطبيعية والتاريخية كالجغرافية والانتماء القومي وإطار المصلحة وحدود الأمن، أما المتغيرات فهي سياسات تحقيق هذه الأهداف في أجواء كما نراها مختلفة وموازين متحركة وموارد يتفاوت حجمها ويتفاوت تأثيرها تبعًا لطريقة إدارتها وتبعًا إلى درجة الالتزام، واستغل أعداؤها نقطة ضعف النظام فدخل حربه مع الدولة وله هدف ومسمى لتلك الحرب. لقد اختار أعداؤها حرب استنزاف طويلة متواصلة ونشيطة حتى يصل النظام إلى السقوط من الإعياء وفي الوقت

نفسه فإن سقوطه من الإعياء، سوف يتولى تحييد معظم أسباب قوته المالية أو السياسية أو المعنوية؛ لأنه في حالة السقوط من الإعياء سوف يغلط مع الجميع ويوجه المسئولية إلى كل الأطراف ويجنِّب نفسه أي نصيب منها، وهذا يكفل ألا يكون سقوطه من الإعياء لمجرد الإرهاق المادي فقط ولكنه في هذه الحالة الإرهاق المعنوي وهو أقرب وسيلة إلى فقدان الثقة بالنفس... إنها إيران الدولة اللغز!

وأخيرًا نود أن نشير إننا قصدنا أن يكون جُزءَا الكتاب منفصلين متصلين لنعطي للقارئ حرية الاختيار واحترامًا لوقته منفصلين، بحيث يجد القارئ أن الجزء الثاني مرتبط بالجزء الأول في الحديث عن إيران، ومنفصلين بحيث لا ترتبط قراءة الجزء الثاني بقراءة الجزء الأول؛ إنها محاولة مجرد محاولة. لن نطيل عليكم فسيرة إيران أهم في قراءتها من قراءة المقدمة التي أكتبها محاولاً بقدر الإمكان أن أكون منصفًا ومُلمًا بمعظم التفاصيل، وأخيرًا أشعل المصباح لتقرأ ..

طارق رضوان

القاهرة – فبراير– 2015

الفصل الأول

تاريخ طويل طويل

كبيرة هي إيران كبيرة وشاسعة ومترامية الأطراف، وقديمة هي الحضارة الإيرانية قِدَم الزمن وطوال تاريخ تلك الأمة وهي مثيرة للجدل . سنوات كثيرة تغيبت عن المشهد السياسي، وسنوات أخرى تنهض تلك الدولة لتصبح لاعبًا أساسيًا في السياسة الدولية ومصدر قلق لأكبر الإمبراطوريات في العالم لكن . ما إيران؟ ما تاريخها وجغرافيتها؟ لا بد أن نبحث وندقق في التفاصيل لنعرف تلك الدولة جيدًا، فهي تقع في غرب آسيا. ويعني اسم «إيران» بالفارسية «أرض الآريين»، وتم استخدام الكلمة محليًا منذ عهد الساسانيين، في العصور القديمة. أما العصور الحديثة فقد استُخدم مجددًا في عام 1935، وقبل ذلك كان البلد يُعرف ببلاد فارس ويُستخدم كل من «فارس» و«إيران» بشكل متبادل في السياقات الثقافية، إلا أن «إيران» هو الاسم الذي يُستخدم في السياقات السياسية رسميًا. وإيران هي البلد الثامن عشر في العالم من حيث المساحة، فمساحتها تبلغ 1648195 كيلومترًا مربعًا أي (636372 ميلاً مربعًا)، ويبلغ عدد سكان إيران نحو 75 مليون نسمة، وهي بلد مميز بسبب أهمية موقعها الجيوسياسي كنقطة التقاء ثلاث مجالات آسيوية (غرب آسيا ووسطها وجنوبها). يحدها من الشمال أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان. كما تطل إيران على بحر (قزوين) وهو بحر داخلي تحده كازاخستان وروسيا، ويحدها من الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، ومن الغرب العراق ومن الشمال الغربي تركيا.

طهران هي العاصمة، وهي أكبر مدينة في البلاد ومركز أعصاب السياسة والثقافة والتجارة والصناعة للأمة. فإيران قوة إقليمية، وتحتل مركزًا مهمًا في أمن الطاقة الدولية والاقتصاد العالمي بسبب احتياطيًا الكبيرة من النِّفط والغاز الطبيعي. حيث يوجد في إيران ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم ورابع أكبر احتياطي مؤكد من النفط، وهي موطن لواحدة من أقدم الحضارات في العالم وأول سلالة حاكمة شُكِّلت في إيران كان خلال المملكة العيلامية في 2800 قبل الميلاد. وقد وحّد الميديون إيران في إمبراطورية عام 625 قبل الميلاد. وقامت بعد ذلك الإمبراطورية الأخمينية الإيرانية، ومن ثَمَّ الإمبراطورية السلوقية الهيلينية واثنتان من الإمبراطوريات الإيرانية اللاحقة، البارثيون والساسانيون، قبل الفتح الإسلامي في 651 م. وخلال عهد السلالات في الدولة الإسلامية، انتشرت اللغة والثقافة الفارسية في جميع أنحاء الهضبة الإيرانية. وقد أكدت السلالات الإيرانية مبكرًا على الاستقلال الإيراني، وهذه السلالات هي: الدولة الطاهرية والدولة الصفارية والسامانيون والبويهيون.

أثرت الفلسفة الفارسية والأدب والطب والفلك والرياضيات والفن في الحضارة الإسلامية وأصل الهوية الإيرانية، على الرغم من الحكم الأجنبي في القرون التي تلت ذلك. واعتُمدت الثقافة الفارسية أيضًا من قِبَل الغزنويين، السلاجقة، والتيمورية قبل انبثاق حكم السلالة الصفوية عام 1501، والتي جعلت المذهب الشيعي الجعفري المذهب الرسمي لإمبراطوريتهم لتضع بذلك نقطة تحول مهمة في التاريخ الإيراني والإسلامي في إطار الثورة الدستورية الفارسية، وأُنشئ أول برلمان في عام 1906، كجزء من النظام

الملكي الدستوري. وبعد الانقلاب عام 1953 (الذي جرى بتحريض من بريطانيا والولايات المتحدة)، أصبحت إيران تدريجيًا بلدًا أكثر استبدادية. بلغت المعارضة المتنامية للنفوذ الأجنبي ذروتها خلال الثورة الإيرانية التي أدت إلى إنشاء جمهورية إسلامية في1 من نيسان/ أبريل 1979.

وهي أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز ومنظمة أوبك. النظام السياسي في إيران، استنادًا إلى دستور عام 1979، يضم العديد من الهيئات الإدارية المترابطة بشكل معقد. أعلى سلطة في الدولة هو المرشد الأعلى، والإسلام هو الدين الرسمي والفارسية هي اللغة الرسمية.

أصل التسمية

أصل كلمة إيران كلمة «آري» وجمعها آريون، ويرجح أن هذه القبائل نزحت إلى غرب آسيا عام 2000 ق.م. من الأناضول أيام حكم الآشوريين. أقامت هذه القبائل الإمبراطورية الفارسية التي بلغت أوجها أيام الملك كورش الكبير عام 55 ق.م. والإمبراطور دارا الأول وخلفه خشايارشا الأول؛ حيث كانت تضم مصر السفلى (الدلتا) واليونان وآسيا الصغرى وأجزاء مما يعرف حاليًا بباكستان وتركستان. فقد أقاموا خدمة بريدية، ومهدوا الطرق، وشجعوا التجارة وفنون الكتابة. وحاولوا دمج الحضارات البابلية مع الفرعونية والآشورية والليدية؛ إلا أن الإسكندر الأكبر أسقط هذه الإمبراطورية في القرن الرابع ق.م. لكنهم استطاعوا التخلص من حكم الإغريق لبلدان الشرق الأدنى إبان القرن الثالث ق.م.، واستعادوا قوتهم. لكنَّ الساسانيين استغلوا النزاعات الداخلية وقاموا بتوحيد فارس. ثم

دخلوا في حروب مستمرة مع البيزنطيين طوال أربعة قرون حتى سقوطها عند الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي.

الجغرافيّة

إيران هي الدولة الثامنة عشرة من حيث المساحة في العالم، حيث تبلغ مساحتها 1648195 كيلومترًا مربعًا (636372 ميلاً مربعًا) وتساوي تقريبًا مساحة المملكة المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، وألمانيا مجتمعة، أو أكثر إلى حد ما من الولايات المتحدة الأمريكية. وتقع إيران بين خطَّي عرض °24 و °40 N، وخطي طول °44 و °64 E. حدودها مع أذربيجان هي (611 كم/ 380 ميلاً)، ناخيتشيفان معتزل (179 كم/ 111 ميلاً) وأرمينيا (35 كم/ 22 ميلاً) إلى الشمال الغربي، وبحر قزوين من الشمال، تركمانستان (992كم/ 616 ميلاً) إلى الشمال الشرقي؛ باكستان (909 كم/ 565 ميلاً) وأفغانستان (936كم/ 582 ميلاً) إلى الشرق؛ تركيا (499 كم/ 310 ميلاً) والعراق (1458كم/ 906 أميال) إلى الغرب، وأخيرًا في مياه الخليج العربي وخليج عُمان إلى الجنوب. وجبل دماوند في إيران هو أعلى نقطة، ويقع في مقاطعة أمول، مازندران. وتتكون من الهضبة الإيرانية باستثناء سواحل بحر قزوين ومقاطعة خوزستان. وهي واحدة من دول العالم الأكثر جبليةً، المناظر الطبيعية الجبلية الوعرة التي تهيمن عليها مختلف النطاقات التي على شكل أحواض منفصلة بعضها عن البعض. الجزء الغربي هو الأكثر جبلية، في نطاقات مثل القوقاز، زاغروس وجبال البرز، وتحتوي على أعلى نقطة في إيران، جبل دماوند في 5610 أمتار (18406 أقدام)، وهو أيضًا أعلى جبل في الغرب من أوراسيا وهندو كوش.

تغطي الجزءَ الشمالي من إيران الغاباتُ المطيرة الكثيفة وتُسمى Shomal أو

أدغال إيران. الجزء الشرقي يتألف في معظمه من أحواض الصحراء مثل Kavir دشت، أكبر صحراء في إيران، في الجزء الشمالي الأوسط من البلاد، ودشت لوط، في الشرق، وكذلك بعض البحيرات المالحة. وذلك لأن سلاسل الجبال مرتفعة جدًا بحيث لا تصل السحب الممطرة إلى هذه المناطق. تم العثور على سهول واسعة فقط على طول ساحل بحر قزوين وعلى الطرف الشمالي من الخليج العربي، حيث يقع على حدود إيران مصب نهر شط العرب (أو في أروند رود) شط. والسهول متقطعة على طول السواحل المتبقية من الخليج العربي ومضيق هرمز وخليج عمان.

المناخ

يتراوح المناخ بين مناخ الأراضي القاحلة أو شبه المجدبة، إلى شبه مداري على طول ساحل بحر قزوين والغابات الشمالية. على الحافة الشمالية من البلاد (سهل قزوين الساحلية) تنخفض درجات الحرارة دون الصفر وهي المنطقة الرطبة لبقية العام. درجات الحرارة في الصيف نادرًا ما تتجاوز 92° C (84.2° F)، هطول الأمطار السنوي هو 680 مم (26.8 في) في الجزء الشرقي، وأكثر من 1.700 مم (66.9 في) في الجزء الغربي إلى الغرب، حيث المستوطنات في حوض زاغروس درجات حرارتها منخفضة، مع درجات حرارة باردة في الشتاء إلى ما دون الصفر وتساقط الثلوج الثقيلة في المتوسط اليومي. الأحواض الشرقية والوسطى هي القاحلة، مع أقل من 200 ملم (7.9) من المطر، وفي الصحارى في بعض الأحيان متوسط درجات الحرارة في الصيف تتعدى 83° C (100.4 °F). السهول الساحلية للخليج العربي وخليج عمان في جنوب إيران لديها شتاء معتدل، وصيف رطب وحار جدًا. ويتراوح هطول الأمطار السنوي بين 135 حتى 355 ملم (5.3 حتى 14.0).

الحيوانات

تتألف الحياة البرية في إيران من عدة أنواع من الحيوانات، بما في ذلك الدببة والغزلان والخنازير البرية والذئاب، الثعالب، الفهود، الوشق الأوراسي. وتشمل الحيوانات الأليفة الأغنام والماعز والأبقار والخيول وجاموس الماء والحمير والإبل . والدُّرَّاج والحجل واللقلق والنسور والصقور الأصلية هي أيضًا في إيران.

واحد من أشهر أعضاء الحيوانات البرية الإيرانية والمهددة بالانقراض هو الفهد، والمعروف أيضًا باسم الفهد الإيراني، الذي تقلّصت أعداده إلى حد كبير وبعد الثورة الإيرانية . اليوم هناك جهود مستمرة لزيادة عدده واستجلابه مرة أخرى من الهند. وكانت إيران قد خسرت كل بريقها بفقدان الفهد الإيراني بعدما انقرض الأسد الآسيوي والنمور التي انقرضت الآن من قزوين في الجزء السابق من القرن العشرين.

التركيبة السكانية

يبلغ عدد سكان إيران حاليًا أكثر من 75 مليون نسمة، يشكل المسلمون معظم السكان وهناك أقليات دينية أخرى من بينها البهائيون، المندائيون، الزرداشتيون، البارسانيون، اليهود والمسيحيون. إضافة لعرقيات مختلفة كالأكراد والتركمان والبلوش والأرمن والعرب وغيرهم، ويتركزون في شمال غرب إيران وجنوب غرب إيران.

اللغات

يوجد في إيران أكثر من 110 لغات على النحو التالي: الفارسية، الأذربيجانية،

الكردية، التركمانستانية، البلوشية، السيستانية، القشقاية، اللرية، البندرية (الخليجية)، العربية، العبرانية، الأرمينية، الآشورية، الكلدانية، التاتي، المندائية، المازندرانية، البختارية، الديلية، التالشية، اللكية، الكلكية. وغيرها من اللغات غير المعروفة؛ مع ذلك تبقى الفارسية والكردية والعربية والبلوشية والأذرية هي من أهم اللغات في الجمهورية.

الديانة

كانت الزرادشتية الديانة الوطنية في إيران لأكثر من ألف عام قبل الفتح الإسلامي. كان لها تأثير كبير على الفلسفة الإيرانية والثقافة والفن وبعدما اعتنق الشعب الإيراني الإسلام أصبح اليوم، 98٪ من الإيرانيين مسلمين، قرابة 89٪ من الشيعة و 9٪ من السُّنة. واللافت للنظر أن هذه النسبة، هي معاكسة لنسبة المسلمين الشيعة إلى السنة في بقية العالم.

بالإضافة إلى المسلمين، تضم إيران أكبر الأقليات من غير المسلمين من أتباع الطائفة البهائية. وينتشر أتباع المذهب الإسماعيلي في إيران كما ينتشر أتباع الطائفة البهائية في جميع أنحاء المجتمعات الصغيرة ، على الرغم من أنه يبدو أن هناك عددًا كبيرًا من الناس الذين يتبعون الديانة البهائية في طهران. معظم البهائيين هم من أصل فارسي، على الرغم من أنه يبدو أن العديد من أذربيجان والشعب الكردي. يبلغ أتباع الديانة المسيحية قرابة 250,000، الأرمن والآشوريون قرابة 32,000، بالإضافة إلى عدد قليل من الروم الكاثوليك، وأتباع الكنيسة الأنغليكانية، والإيرانيين البروتستانت الذين تم تحويلهم من قِبَل المبشرين في القرون السابقة. وهكذا، فإن غالبية المسيحيين الذين يعيشون في إيران هم من نسل المسيحيين الأصليين الذين تم تحويلهم

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. على الرغم من أن اليهودية هي من الأديان المعترف بها رسميًا في إيران، فإن اليهود الذين يعيشون في إيران على نطاق واسع يعانون العداء الشديد بسبب النزاع بين إسرائيل وفلسطين. بالإضافة إلى المسيحية واليهودية هناك الزرادشتية وهي ديانة أخرى معترف بها رسميًا في إيران، على الرغم من أن أتباع هذا الدين لا يمثلون عددًا كبيرًا من السكان في إيران. وبالإضافة إلى ذلك، وإن كانت هناك حالات محدودة من التحيز ضد الزرادشتيين، فمعظم أتباع هذا الدين تعرض للاضطهاد.

الأعياد والعطلات الرسمية

تبدأ السنة الفارسية في الاعتدال الربيعي: إذا كان الاعتدال الربيعي الفلكي يأتي قبل الظهر، فإن هذا اليوم هو اليوم الأول من السنة الفارسية. وإذا كان الاعتدال يقع بعد الظهر، فإن اليوم التالي هو اليوم الرسمي الأول من العام الفارسي. التقويم الفارسي، والذي هو الجدول الزمني الرسمي لإيران، هو التقويم الشمسي مع أن نقطة البداية هي نفس التقويم الإسلامي. وفقًا لقانون العمل الإيراني، الجمعة هو يوم الراحة الأسبوعية. يمثل العمل ساعات العمل الرسمية من السبت إلى الأربعاء (من 8:00 صباحًا حتى 04:00 عصرًا).

على الرغم من أن الموعد الدقيق لبعض العطل في إيران ليس منضبطًا (بسبب نُظُم التقويم التي يستخدمونها)، فمعظم هذه الأعياد هي في نفس الوقت تقريبًا). بعض من العطلات العامة الرئيسة في إيران تشمل تأميم النفط يوم (21 مارس)، نوروز، وهو ما يعادل السنة الإيرانية الجديدة (31 مارس)، عيد ميلاد النبي والإمام الصادق (4 يونيه)، وفاة الإمام الخميني (5 يونيه). العطل

الإضافية تشمل الذكرى السنوية لانتفاضة ضد الشاه (30 يناير)، عاشوراء (11 فبراير) ، انتصار الثورة الإسلامية في عام 1979 (2 أبريل)، سيزده بدر ملفه (يوم نزهة لإنهاء نوروز) (1 أبريل)، وعيد الجمهورية الإسلامية (20 يناير).

التاريخ

» التاريخ المبكر

أقرب التحف الأثرية في إيران، مثل تلك التي تم العثور عليها في حفريات Kashafrud والمواقع المسماة غانج، تشهد على وجود الإنسان في إيران منذ العصر الحجري القديم السفلي؛ حيث وجدت القطع الأثرية التي يعود تاريخها إلى الإنسان البدائي في العصر الحجري القديم الأوسط؛ وفي منطقة زاغروس في مواقع مثل Warwasi وكهف Yafteh.. بدأت المجتمعات الزراعية المبكرة في الازدهار في إيران في قرابة 8000 قبل الميلاد إلى جانب المستوطنات، مثل Bonut Chogha، وسوسة مش Chogha النامية في منطقة زاغروس.

يتم تحديد ظهور سوسة كمدينة بواسطة الكربون 14 المشع وتعود في أقرب وقت من عام 4395 قبل الميلاد، وهناك العشرات من مواقع ما قبل التاريخ في الهضبة الإيرانية مشيرة إلى وجود الثقافات القديمة والمستوطنات الحضرية في الألف الرابعة قبل الميلاد.. وخلال العصر البرونزي، كانت إيران موطنًا لعدة حضارات مثل حضارة عيلام، جيروفت وحضارات Zayandeh رود- عيلام، وأبرز هذه الحضارات المتقدمة في جنوب غرب إيران إلى جانب تلك الموجودة في بلاد ما بين النهرين. تطور الكتابة في عيلام في الألف الرابعة قبل الميلاد يتوازى في سومر والمملكة العيلامية، التي استمر وجودها حتى ظهور الإمبراطوريات الأخمينية.

العصر الكلاسيكي

قبل الميلاد وفي القرن الخامس، كان قرص الشمس المُجنَّح يضفي الشرعية للملك الفارسي الذي يهزم اثنين من الشخصيات في بلاد ما بين النهرين.

الإمبراطورية الأخمينية في وقت قريب من عهد داريوس الكبير وزركسيس

في عام 550 قبل الميلاد، اتخذ كورش الكبير من ولاية آنشان موقعًا للإمبراطورية الميدية، وأسس الإمبراطورية الأخمينية خلال توحيد دول المدن الأخرى. كان الغزو من وسائل الإعلام نتيجة ما يُسمى الثورة الفارسية. وقد أثار الضجة التي أثيرت في البداية بسبب تصرفات أستياجيس حاكم الوسيط، وامتدت إلى محافظات أخرى بسرعة لأنها متحالفة مع الفرس. بفضل الفتوحات في وقت لاحق تحت قيادة سيروس وخلفائه توسعت الإمبراطورية لتشمل ليديا وبابل ومصر، والأراضي إلى الغرب من نهرَي السند وجيحون. في أقصى حد لها، وشملت الإمبراطورية الأراضي الحديثة من إيران والعراق والكويت وسوريا والأردن وإسرائيل وفلسطين ولبنان، وجميع المراكز السكانية الكبيرة في مصر القديمة غربًا حتى ليبيا وتركيا وتراقيا ومقدونيا، والكثير من مناطق البحر الأسود الساحلية وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان وجزءًا كبيرًا من آسيا الوسطى وأفغانستان وشمال المملكة العربية السعودية، وباكستان، وأجزاء من عمان والإمارات العربية المتحدة؛ مما يجعل من الإمبراطورية الأخمينية الإمبراطورية العالمية الأولى . الصراع على الحدود الغربية بدأ مع الحروب اليونانية والفارسية الشهيرة وهى الحروب التي استمرت خلال النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد، وانتهت

مع انسحاب الفرس من كل أراضيها الأوروبية . كان حكم الإمبراطورية، والإدارة البيروقراطية المركزية تحت يد الإمبراطور وكبير ضباط الجيش والخدمات المدنية.

تطورات مماثلة ملهمة حدثت في الإمبراطوريات في وقت لاحق في 334 قبل الميلاد، فقد غزا الإسكندر الأكبر الإمبراطورية الأخمينية، حيث هزم الإمبراطور داريوس الثالث في معركة أسوس في عام 333 قبل الميلاد. بعد وفاة الإسكندر المبكرة، وقعت إيران تحت سيطرة الإمبراطورية السلوقية الهلِّينستية. في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد، ارتقت الإمبراطورية البارثية لتصبح القوة الرئيسة في إيران واستمرت باعتبارها مَلَكيّة إقطاعية منذ ما يقرب من خمسة قرون حتى 224 م، عندما نجح من قبل في تأسيس الإمبراطورية الساسانية، وكانت جنبًا إلى جنب مع البيزنطيين القوتين الأبرز في العالم منذ ما يقرب من أربعة قرون وقد طغت معظم فترة الفرثيين والساسانيين على الإمبراطوريات بواسطة الحروب الرومانية الفارسية، التي اندلعت على حدودها الغربية لأكثر من 700 عام. هذه الحروب استنفدت كُلًّا من الرومان والساسانيين، والتي أدت إلى الهزيمة على أيدي العرب المسلمين الفاتحين.

العصور الوسطى (652 – 1501 م)

كانت العصور الوسطى في إيران إحدى أهم نقاط التحول فى تاريخ إيران؛ ففي عام 633 وبعد سنة واحدة على وفاة النبي محمد، وتحت قيادة خليفته الأول "أبو بكر" بدأت الغزوات العربية لإيران الساسانية. أنزلَ العربُ في سنة 635 / 637 هزيمة نكراء في "القادسية" بالجيوش الإيرانية، واحتلوا عاصمة إيران الساسانية "طيسفون" (المدائن) في سنة 637.

حيث تركَ الشاهُ الساساني الأخير "يزدكَرد الثالث" العاصمةَ وتوقفَ في "فارس" و"كرمان" و"سيستان"، ثم وصلَ إلى "خراسان". وعند تخوم سنة 651 احتلَّ العرب تقريبًا كل إيران، بما فيها "خراسان"، وطلبَ "يزدكَرد الثالث" اللجوءَ عند حاكم "مرو"، ولكن الأخير لم يفتحْ له بوابةَ المدينة. واختفى "يزدكرد" في طاحونة على نهر "موركاب"، حيث قُتِلَ وهو نائم في سنة 651. وفي هذه الفترة أيضًا أحرزَ العربُ انتصارات أخرى على القوات الإيرانية، بما فيها معركة "نهاوند" (سنة 642) بمقتل "يزدكَرد الثالث" لتنتهي إيران الساسانية كدولة مستقلة، لأن العربَ أخضعوا لسيطرتهم كل أراضيها تقريبًا. وفُرِّغت ونُهبت مدن ومناطق كثيرة في إيران. ولم يتأذَّ كثيرًا أولئك الذين استسلَموا طواعيةً لرحمة المنتصرين. وأُجبرَ سكانها على دفع غرامة الحرب وكذلك دفع إتاوة سنوية للحكام العرب المحليين (ولاة المدن والولايات). عاملَ المنتصرون الزرادشتيينَ كمعاملتهم لليهود والنصارى، وسمّوهم "أهل الذمّة" (المؤمنون بديانة أخرى) الذين بلغَ عددهم 500 ألف في مدينة "ري" و"قُم". وعلى أساس الاتفاق معهم حافظ هؤلاء على حياتهم ووعدوهم بعدم تحويلهم إلى عبيد، وسمحوا لهم بممارسة عقائدهم والحفاظ على محاريب النار، ولكن وجبَ على كل فرد منهم دفع الجِزية بانتظام، وقد أُخذت فقط من ممثلي العقائد الأخرى. فقد كانت إجراءات دفع الجزية مذلة. أُعطيت الأوامر التالية في "دليل واجبات الموظف الحكومي": «في جمع جباية الضريبة على النفوس... يجب على الشخص من أهل الذمة أن يقفَ عند دفعه الضريبة، وأما الموظف الذي يتسلَّمُها فيجب أن يكون جالسًا، ويجب منح

الشخصِ من أهل الذمة إحساسًا، في أثناء دفع الضريبة، بأنه يحتلُّ مكانةً أقلَّ من مكانة الموظف. وفي يوم محدد يتوجه شخصيًا إلى الأمير المعيّن لجباية الضرائب على النفوس. يجلسُ الأميرُ على كرسي مرتفع، فيحضرُ الشخصُ من أهل الذمة أمامه واقفًا، ويمدُّ الضريبةَ إلى الأمير، فيأخذها بحيث تكون يده في الأعلى، وأما يدُ الشخص من أهل الذمة فتكون في الأسفل. بعد ذلك يضربه الأمير على رقبته، وذاك الذي يقف إلى جانب الأمير يطرده بعيدًا، ويُسمح للشعب برؤية هذا المشهد» . وأمرَ الخليفة "عمر" بهدم كل معابد ومحاريب النار، وعيّنَ مندوبًا خاصًا لهذا السبب، وكان عليه متابعة وتطبيق أمر الخليفة. ولكن رؤساء وكهنة الزرادشتية استطاعوا إقناع هذا المندوب، وذلك بإعطائه رِشوة كبيرة (أربعين ألف درهم)، وبهذا الشكل لم تُهدم بعض معابد ومحاريب النار.

جلبَ العربُ معهم دينًا جديدًا، ولغة جديدة (اللغة العربية)، وكذلك أبجدية جديدة. وتدريجيًا تحوَّلت اللغة العربية وبالأخص في المدن إلى لغة رسمية وأدبية في القرن السابع.

وفي القرنين الثامن والتاسع، اعتنقَ الإسلامَ تدريجيًا أغلبُ سكان الخلافة الإسلامية. وصارت الشعوب الإيرانية مسلمةً أيضًا مكرهة على ذلك ولكن ليس بشكل فوري، فبقيَ أغلبُ الفرس مخلصين لديانتهم القديمة (الزرادشتية)، مواصلين الاعتراف بها علنًا أو سرًا.

وكان أهل "كرمان"، وفق معطيات الجغرافيين العرب، كـ"اليعقوبي"

و"المقدسي" و"ابن الفقيه" و"الإصطخري" و"ابن خلكان"، يدينون بالزرادشتية علنًا في زمن الخلافة الأموية (661 – 750). حيث بقيت مراكز الزرادشتية في مدينة "شيز" وفي بعض المدن الأخرى القريبة من بحر قزوين مثل "جيليان" و"مازندران" و"جورجان"، وكانت مدينة "إصطخر" في جنوبي فارس من أهم مراكز الزرادشتية، حيث كان كل سكانها المزارعين زرادشتيين. وحوفظت في فارس المعابد القديمة ومحاريب النار، حيث حافظَ المزارعون والكهنة بغيرةٍ شديدة على الآثار الأدبية والدينية الزرادشتية والتقاليد الساسانية، ورغم ذلك لم يَرْتَدِ الزرادشتيون ثيابًا متميزة عن المسلمين.

وقد لعبت الجغرافيا دورًا كبيرًا فى تلك الفترة الزمنية حيث ارتبطَ مصيرُ الإيرانيين في كثير من الأحيان بالظروف الجغرافية المحيطة بمناطقهم وولاياتهم. فقد اعتنقَ الإسلامَ، قبل غيرهم، سكانُ مناطق غربي إيران وبعض مناطق وسطها، القريبة من مركز الثقافة العربية. وفي الوقت نفسه، حافظت المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية من البلاد البعيدة عن السلطة المركزية للخلافة العربية على استقلاليتها النسبية خلال فترة طويلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تشبثَ بقوة أغلب سكان "خراسان" بالعادات الزرادشتية وتقاليدها، وبفضل دعم سكان "خراسان" القوي استطاعَ العباسيون أن يُسقطوا سلطة الأمويين والاستيلاء على الخلافة. كتب "ب.ن.زاخودر": «إذا كانت المسيحية البيزنطية قد أثَّرت في تطور الإسلام قبل العصر العباسي، فقد قامت الزرادشتية بهذا الدور في بعضِ التقاليد الدينية الأخرى في العصر العباسي». العرب الذين سكنوا إيران تأثَّروا تدريجيًا بثقافتها وحضارتها،

فتتحول ثقافة وعادات وتقاليد إيران الساسانية إلى جزءٍ لا يتجزأ من ثقافة الخلافة العباسية وبلاطها، فاحتُفلَ بعيد "نيروز" القديم (رأس السنة). أما مجلس أئمة المساجد فاتخذَ موقفًا معاديًا من معابد النار القديمة. وقد دَعمَ الخليفةُ "المأمون" (813–833) النقاشَ حول أفضلية الديانة الزرادشتية الذي جرى بين العالم الديني الزرادشتي "أدورفارناك فاروكزادان" وابنه "زرادشت"، وبين رجال الدين المسلمين والمسيحيين واليهود، واعتنقَ "زرادشت" الإسلام لاحقًا، في عهد الخليفة "المتوكل" (846–861)، وصارَ من أهم مستشاريه. وفي المراحل الأول من السيطرة العربية، وبالأخص في عهد الخلافة الأموية، انتشرَ الإسلامُ في أغلب الأحيان بالقوة. ففي بداية القرن الثامن، أجبرَ الوالي "قتيبةٍ بن مسلم" سكانَ "بخارى" على اعتناق الإسلام ثلاث مرات، ولكنهم ظلّوا معتنقين ديانتهم القديمة. في المرة الرابعة احتلَّ "بخارى" وأقامَ فيها مجزرة وأجبرَ سكانها على اعتناق الإسلام، حيث أعطى أمره للعرب بالسكن مع أهل المدينة في بيوتهم لكي يصيروا مسلمين حقيقيين. وبنى "قتيبة" المساجد في تلك الأماكن التي هُدِمت فيها معابد ومحاريب النار الزرادشتية.

وكتب والي "صكد": «أنا أعتقد بأن سكان "صكد" يعتنقون الإسلامَ لا عن إخلاص وإيمان صادقين، بل يفعلون ذلك ليتهربوا من الجزية»، وقال: قامت السلطات المحلية بإجراءات مُذلة لكي تتأكّدَ من إخلاص المؤمنين الجدد: هل قاموا بعملية الخِتان أم لا؟ هل قاموا بنزع "كوشت"، الحزام المقدس لدى الزرادشتيين ورمز الانتماء إلى الديانة الزرادشتية؟ ولاحظ المؤرخ العربي "الطبري" في مؤلّفاته بأن جامعي الضرائب في القرن الثامن

عاملوا بقسوة أولئك الذين اعتنقوا الإسلام، واعتقدوا بإخلاصهم للدين القديم (الزرادشتية) .

ومع أن العرب أخضعوا فارس لسيطرتهم في القرن السابع، إلا أن النظام الإداري الساساني بقيَ قائمًا هناك بحسب معطيات الجغرافي العربي "ابن ياقوت"، وانقسمَت فارس في زمن العباسيين إلى خمس مقاطعات انقسمت بدَوْرها إلى "روستاك" (مناطق) ضمَّت بعض القرى، حيث كان أغلبُ سكانَها زرادشتيين. وبقيت ولاية فارس حتى القرن التاسع مركزًا لأغلبية الزرادشتيين الإيرانيين القاطنين فيها، حيث حافظوا على دينهم وتقاليدهم الثقافية والقومية. ويخبرنا الجغرافي العربي "ابن خلكان" عن قصور منيعة في الجبال، حوفظ فيها على الكتاب المقدس القديم والمخطوطات الثمينة: «يقع قصر "جيس" في مقاطعة "أراجان"، حيث يقطن فيها عَبَدة النار وعلماء فارس الذين يدرسون تاريخها القديم. وهذا القصر منيعٌ جدًا». كما وصفَ الجغرافي "إصطخري" قصرًا يقع على جبل في مقاطعة "سابور"، بقيت فيه مخطوطات «رُسِمَ فيها كل ملوك إيران، قادتها، وكهنة النار المشهورين، والـ"موابدة" العظام وآخرون. وتعرض رسومهم وأعمالهم بالتسلسل، ويُحافظ على هذه اللفائف (المخطوطات) سكان مقاطعة "أراجان" التي تُسمى بقلعة "جيس"».

وقد حافظَ الفرسُ المسلمون على التقاليد الإيرانية القديمة بقدسية كبيرة، فحوَّلوا وعالجوا الأساطير والحوليات التاريخية الساسانية، وقاموا بترجمتها إلى اللغة العربية. وكما اعتقدَ الروسي "ك.إينوسترانتسف"، المختص بتاريخ إيران، بأن المترجمين العرب استخدموا، على ما يبدو، أرشيف قصر "جيس":

«بدون شك كانت مواد هذا الأرشيف مصدرًا للـ"شاهنامه"، الذي وصل ليد "الفردوسي" عبر الوسطاء». لجأ علماءُ وكتاب العرب مرات كثيرة إلى مساعدة الكهنة الزرادشتيين أثناء كتابتهم تاريخ إيران الساسانية، وتبرز غالبًا في مؤلفاتهم مثل هذه الجمل: «قال لي موبَدان موبَد » أو «أبلغني(عن هذا الـ"موبَد" الفلاني». وقامَ العلامة المشهور "عبد الله بن المقفع"، (المعروف سابقًا باسم "روزبه بن دادويه" - القرن الثامن) الذي أسلمَ فيما بعد، بترجمة مؤلفات كثيرة من البهلوية إلى اللغة العربية، بما فيها الصياغة الإيرانية للملحمة الشعبية الهندية "كليلة ودمنة". وفي القرن العاشر، قامَ "يعقوب الباراك" (المعروف باسم "النديم") بشرح موجز لقائمة الكتب البهلوية وسماه "الفهرست".

ومع أن إسلام الأقليات الدينية جرى دائمًا في القرنين (السابع والثامن) بالإكراه، ولكن مع مرور الوقت باتَ اعتناقُ الإسلام ضرورةً مُلحّة بالنسبة إلى الإيرانيين بمنْ فيهم الأرستقراطيون. وهذا ما تفسره بشكل أساسي الأسباب السياسية والاقتصادية.

فتتغلغل اللغة العربية في أعمال الكتابة ابتداءً من القرن الثامن، وكان على الفرس تعلُّمها إذا أرادوا العملَ في الجهاز الإداري للخلافة. وفي سنة 741، أُصدرَ قرارٌ بتعميم اللغة العربية في كل مكان، بما فيها ولاية "خراسان" التي واصلت بقوة الحفاظَ على التقاليد القديمة ووجهها الحقيقي الأصيل لبعدها عن المناطق العربية، ولكثافة السكان الإيرانيين فيها. أُلحقَ بهذا القرار هامشٌ مُنعَ بموجبه كلُّ شخص غير مسلم من العمل في الدوائر والمكاتب، وهذا ما ساعدَ أيضًا على الدخول في الدين الجديد (الإسلام). وكان بين الفرس

المسلمين، كما تعتقد "بويس"، مؤمنون حقيقيون يعتقدون بأفضلية الإسلام على الزرادشتية، ودليلهم على ذلك هو نجاح العرب في السيطرة على أراضٍ شاسعة ودول كثيرة. لقد جذبتهم بساطة الإسلام في بدايته، كما أنَّ أصولًا زرادشتية كثيرة، مفهومة وقريبة من قلوب الإيرانيين، دخلت الإسلام، وتخلَّصَ الإيرانيون المسلمون الجدد من الأوامر الزرادشتية الصارمة، المتعلقة بطقوس الطهارة. باختصار، لا نرى في منتصف القرن التاسع إكراهًا جماعيًا لإجبار الزرادشتيين على اعتناق الإسلام على الرغم من أن الضغوطات لم تتوقف عليهم. وقامَ "زاخودر"، فيما يتعلق بهذا الموضوع، باستنتاجات ممتعة: «بدأ ظهور أولى علائم عدم التسامح ورفض الآخر والتعصب الديني عندما حقَّقَ الإسلامُ هدفه وبعدما استوعبَ التراث الثقافي لشعوب آسيا الأمامية». وكان قد أظهرَ الخلفاء العباسيون منذ بداية حكمهم عِداءً شديدًا ليس إزاء الطوائف الإسلامية فحسب، بل إزاء الديانة الزرادشتية ومعتنقيها الذين مثَّلوا أقلية دينية ضئيلة في القرن التاسع. وفي القرنين التاسع والعاشر، هُدِمَت المعابد ومحاريب النار وحتى المقدسات الزرادشتية مثل شجرة السرو الضخمة في "خراسان"، التي زرعها، وفق التقاليد الزرادشتية، النبي زرادشت نفسه. وأمرَ الخليفة "المتوكل" بقطعها لأجل بناء قصره. وعُدَّ مقتل الخليفة وابنه في عيون الزرادشتيين انتقامًا لمقدساتهم، لأن العرب قد بالغوا في الاستهزاء بها. ولم يتوقف اضطهاد وملاحقة الزرادشتيين، بل ازدادَ حدةً وبدءُوا يسمُّونهم بالكفرة. ولم تشتدَّ العداوة ليس بين العرب والفرس الزرادشتيين فحسب، بل بين الفرس الزرادشتيين والفرس المسلمين أيضًا، أولئك الذين احتلوا مناصب مهمة في الإدارة الجديدة، وفي الوقت الذي

حُرِمَ الزرادشتيون من كل الحقوق لأنهم رفضوا اعتناق الإسلام. كان سبب رفض الزرادشتيين اعتناق الإسلام وبالأخص الكهنة منهم يكمن ليس في تعصبهم الشديد للزرادشتية فحسب، بل في عوامل اقتصادية وسياسية، لأن أغلبَ الكهنة باعتناقهم الإسلام كانوا سيفقدون كل امتيازاتهم، أما الزرادشتيون البسطاء فخضعوا وأطاعوا طاعة عمياء هؤلاء الكهنة وواصلوا عباداتهم الدينية القديمة. وأدّى احتدام الصِّدام بين المسلمين والزرادشتيين والملاحقات القاسية والمجازر، إلى هجرة الزرادشتيين وترك أوطانهم متوجهين إلى إيران. وكما يعتقد "إينوسترانتسف": «لم يكن هناك خروج جماعي للزرادشتيين، ولكن حَدثَ تهجير تدريجي. وفي أسوأ الأحوال لقيت هذه الظاهرة انعكاسًا في الأدب العربي». انتقلَ بعضُ الزرادشتيين إلى الهند حيث سمَّوْهم هناك بالبارسيين. اختبأ البارسيون، وفق تقاليدهم، مائة سنة في الجبال المحلية، ومن ثَمّ خرجوا بصعوبة بالغة إلى الخليج الفارسي، ومن هناك إلى الهند، حيث استوطنوا فيها. بتخليصهم من المطاردة استأجروا سفينة ووصلوا إلى جزيرة "ديف"، حيث عاشوا فيها تسع عشرة سنة، ومن ثَمَّ انتقلوا إلى كوجارات (الهند)، وبعد محادثات مع الحكام المحليين استوطنوا في مكان صغير سَمّوه "سانجان" على شرف مدينتهم الأصلية في "خراسان". أخذَ هؤلاء المهاجرون البارسيون معهم فقط الأجزاء البسيطة جدًا لأجل الصلوات. ولم تنقطع العلاقات في القرن الأول بعد الهجرة بين الزرادشتيين الذين بقوا في إيران والبارسيين. وكتبَ زرادشتيو "سمرقند" رسالة إلى الكاهن الزرادشتي في الهند يسألونه فيها عن كيفية بناء "داهما" (مكان دفن موتى الزرادشتيين). وتؤكّدُ اتصال البارسيين مع الزرادشتيين

الإيرانيين تلك التغيرات نفسها التي حصلت في مفردات اللغة الدينية: فكلتا الجماعتين توقفتا عن استخدام مصطلح "ماب" (مجوسي)، وبدأ البارسيون، كالإيرانيين، يسمون الكاهن الأدنى مرتبة بـ"هارباد"، يليه "داستور"، أما الكاهن الأعلى فأطلقوا عليه لقب "موبَد". واصلَ الزرادشتيون في الهند وإيران بدفن موتاهم في "أبراج الصمت" التي كانت تقع غالبًا في أماكن منعزلة، بعيدة عن مناطق مسكونة. وبعد مرور فترة قصيرة على استقرارهم في "سانجان" استطاعَ البارسيون بناء معبد للنار "اتيش بهرام"، وأرسلوا لهذا السبب بعض الشبان إلى "خراسان"، وقد أخذوا معهم من الوطن الأم لوازم دينية ضرورية، وحتى الرَّماد المقدس من معبد النار في "خراسان" لأجل إنارة محراب النار. وخلال ثمانمائة سنة ظلَّ "اتيش بهرام" المعبد الوحيد للبارسيين في "كوجارات". وقد أعطى "جواهر آل نهرو" في كتابه "فتح الهند" وصفًا رائعًا للبارسيين: «عندما انتشرَ الإسلام في إيران، قبل 1300 سنة، انتقلَ إلى الهند بعض الآلاف من معتنقي الديانة الزرادشتية القديمة. استُقبلوا هنا بحفاوة بالغة، واستقروا على الساحل الغربي، حيث حافظوا على إرثهم الديني، وعلى تقاليدهم العريقة. لم يتدخل أحد في شئونهم، وهم بدورهم لم يمسّوا أحدًا». ولاحظَ "نهرو" بأن البارسيين اتخذوا من الهند "وطنًا ثانيًا لهم"، ورغم ذلك «حافظوا على وحدة جماعتهم الصغيرة والمنعزلة، متعلقين بشدة بتقاليدهم القديمة». لم يُسمح بالزواج خارج الجماعة، وازدادَ عدد البارسيين ببطء شديد. وحتى منتصف القرن العشرين، وفق الإحصائيات الواردة في كتاب "نهرو"، لم يَزِدْ عددهم على مائة ألف إنسان.بعد مرور 200 – 300 سنة على انتقالهم إلى "كوجارات" تحدَّثَ البارسيون فقط باللغة

الكوجاراتية، ناسينَ لغتهم الأصلية، ولبسوا الثياب الهندية، أما الكهنة فقد ارتدوا ثيابًا بيضاء واعْتَمروا قبعة بيضاء. ارتدى البارسيون كلهم، خلال المراسم الدينية، لباسًا بيضاء أيضًا، أما النساء البارسيات فارتدين "الساري" الهندي مع منديل على الرأس يغطي حتى الجبين، ولم ينزعنه حتى في المنزل. كما لاحظ "نهرو" نجاح البارسيين في المجالات العملية ومهاراتهم التجارية. وتدريجيًا صارَ بعضهم مستقلاً ماديًا في "سانجان" وبدأ ببناء منازل جميلة على طول الساحل. تُسمّي التقاليد البارسية أهم مراكز سكن البارسيين "فانكانر"، "فارناف"، "انكليسار"، "بروج" و"نافساري". وعندما بدأ أعضاءُ الجماعة البارسية بالانتقال إلى مدن ومرافئ مختلفة، انتقلَ معهم رجال الدين أيضًا. وانقسمَ كهنةُ "كوجارات" في القرن الثامن إلى خمس مجموعات في خمسة مراكز رئيسة بمناطق سكن البارسيين: في "سانجان"، "نافساري"، "كودافراس"، وفي مناطق زراعية كبيرة بما فيها مدينة "انكليسار"، وفي مرافئ "بروج" و"كامبي". امتلكت كل جماعة مجلسًا وإدارة تخصّها، وكل المجالس والإدارات ارتبطت مع "سانجان"، كونها الوحيدة التي امتلكت معبدَ النار، وفيها أُقيمت المراسم والطقوس الزرادشتية الرئيسة. كما كانت مدينة "سانجان" مكانًا لحج البارسيين أيضًا. وصارَ الساحل الجنوبي لـ"كوجارات"، في القرنين (السادس عشر والسابع عشر)، الذي ضَمَّ مدينتَيْ "سورات" و"بومباي"، مركزًا رئيسًا لإقامة البارسيين الأغنياء. إذا كانت حياة الجماعة البارسية مقبولة إلى حدٍّ ما حتى تكوين سلطنة إسلامية في "دلهي" بنهاية القرن الثامن عشر، فإن مصير الزرادشتيين المستقرين في وطنهم إيران كان مأساويًا.

السلالات (1501 - 1979)

إسماعيل الأول، مؤسس سلالة الصفوية (1501 - 1736)

في بداية عام 1500، أنشأ شاه إسماعيل الأول الأسرة الصفوية في بلاد فارس وأذربيجان الغربية. وبسط بعد ذلك سلطته على كل بلاد فارس، وأقام الهيمنة الفارسية متقطعة فوق المناطق القريبة العظمى التي من شأنها أن تستمر لعدة قرون وحتى الآن. وبتحريض من إسماعيل تم التحويل القسري من المذهب السني إلى الإسلام الشيعي. أدى التنافس بين بلاد فارس الصفوية والإمبراطورية العثمانية إلى العديد من الحروب العثمانية الفارسية، وبلغت ذروتها في عصر الصفوية في عهد الجندي الرائع ورجل الدولة شاه عباس الأول (1629-1587)، متجاوزًا منافسيه العثمانيين في القوة، وجعل الإمبراطورية مركز الريادة في غرب أوراسيا للعلوم والفنون. شهد العصر الصفوي أيضا بداية خلق طبقات جديدة في المجتمع الفارسي، تتألف من مئات الآلاف من الجورجيين والشركس والأرمن وغيرهم من شعوب القوقاز. بعد انخفاض بطيء في أواخر 1600 و 1700 وفي وقت مبكر من الصراع الداخلي، بسبب مؤامرات العائلة المالكة، والحروب المستمرة بينها وبين الخصمين اللدودين.

وبشيء من التفصيل يمكن تقسيم تاريخ إيران القديم إلى ثلاث مراحل:

1 - حقبة ما قبل التاريخ: وتبدأ من قرابة 100.000 سنة قبل الميلاد وتنتهي تقريبًا مع بداية الألف الأولى قبل الميلاد.

2 - حقبة التاريخ البدائي: وتغطي تقريبًا النصف الأول من الألف الأولى قبل الميلاد.

3 – حقبة الأسَر الحاكمة (من القرن السادس إلى القرن الرابع قبل الميلاد، عندما أصبحت إيران في بؤرة ضوء التاريخ المدوَّن).

حقبة ما قبل التاريخ

العصر الحجري القديم، وأول شواهد هذا العصر متواجدة على حفريات في جبال زاغروس غرب إيران، والتي تعود إلى قرابة 100.000 سنة قبل الميلاد.

العصر الحجري الحديث: تشير الدلائل أن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة كانت إحدى أقدم المناطق في العالم القديم التي مرت بما يُسمى «ثورة العصر الحجري الحديث»، حيث شهدت هذه الثورة نموًا في نمط الحياة الزراعية الريفية المستقرة التي تعتمد أساسًا على الزراعة والرعي، وهذه الشواهد يعود تاريخها إلى الألفية الثامنة والسابعة قبل الميلاد. وفي عام 6000 قبل الميلاد تقريبًا، انتشرت هذه الأنماط من الحياة الزراعية والرعوية في أنحاء كثيرة من الأراضي الإيرانية. أما الألف الخامسة إلى منتصف الألف السادسة قبل الميلاد: هناك القليل من المعلومات عن حضارة تلك الحقبة. ويميل الباحثون إلى التركيز على حقبتَي العصر الحجري الحديث، والعصر البدائي، والأدلة المتناثرة على وجود تطورات ثقافية وفنية مهمة في العصرين: النحاسي والبرونزي الأول. وأواخر الألف الثالثة والألف الثانية قبل الميلاد: تتميز بداية هذه الحقبة عمومًا بعزلة ملحوظة للهضبة أكثر من التي قبلها، بينما تميز النصف الأخير منها بحالات جديدة واضحة من التمزّق، فريدة في التاريخ الإيراني، مهّدت الطريق لتطورات في عصر التاريخ البدائي. ففي شمال ووسط غرب إيران تطوّرت الحضارات المحلية إلى حالة من العزلة النسبية نتيجة للأحداث الجارية في أماكن أخرى.

حقبة ما قبل الأخمينيين

في عام 8000 ق .م.، حيث مكّنت الثورة الزراعية من إقامة مستعمرات دائمة وتكوين حضارات مزدهرة؛ فقد أصبحت شبه الهضبة الإيرانية مهدًا لواحدة من أقدم الحضارات في التاريخ.

5000 ق .م.، تشير بعض آثار هذه الحقبة إلى تقدم صناعة النبيذ.

3900 ق .م.، مدينة سيلك Silk (بالقرب من كاشان)، وهي أول مدينة بُنيت على الهضبة الإيرانية.

1500 – 800 ق .م.، طوائف الميديين والفرس، وهم من البدو الآرين الرُّحَّل الذين سكنوا شبه الهضبة الإيرانية قادمين من آسيا الوسطى. وقد استقر الميديون في غرب إيران، وأصبحوا هم والفرس في الجنوب خاضعين في البداية للدولة الآشورية، ولكنهم سُرعان ما استقلوا بأنفسهم ثم قهروا الدولة الآشورية.

1000 ق م، النبي الفارسي زرادشت، كان أول الأنبياء الذين قالوا بوجود إلهين، واحد يمثل الخير والآخر يمثل الشر.

الدولة الأخمينية

559 – 530 ق.م.، أسس قورش (كوروش)، إمبراطورية فارس عام 550 قبل الميلاد، وكانت أول إمبراطورية عالمية.

539 ق .م.، استسلمت بابل سلميًا لقورش ورحبت به محررًا لها بسبب

سياساته الليِّنة. فحرر اليهود من السبي البابلي. وقد تُوفي قورش عام 529ق.م.

522 – 486 ق.م.، توج حكم الملك «دارا» عام 521 ق.م.، ذروة إمبراطورية فارس. أسَّس دارا إمبراطوريته على النظام المرزباني (مشابه للحكومات القومية والمحلية)، حيث أنشأ الطرق والموانئ والبنوك، كما بنى نظام ري تحت أرضي. كذلك تميز عصر دارا بازدهار اقتصادي، حيث عرف أقدم شكل من أشكال العملة في التاريخ «الداريك»، بالإضافة إلى توحيد الموازين والمقاييس وتنظيم القوانين التجارية، وتشجيع التجارة العالمية ورفع مستوى اقتصاد الإمبراطورية الفارسية إلى مستوى لم يسبق له مثيل من الرخاء.

490 – 479 ق.م.، خلال الحروب التي خاضتها مع فارس، لم تشكل الدول المدنية اليونانية أي تهديد لقلب الإمبراطورية الفارسية. فما لم تحققه فارس من خلال الحرب، حصلت عليه من خلال الدبلوماسية. فبعد انتهاء الحروب اليونانية الفارسية، استطاع ملوك فارس تأليب شعبَيْ أثينا وإسبارطة بعضهما على البعض في حروب استمرت 150 عامًا. وكان للدعم المالي والبحري الذي قدمته فارس إلى إسبارطة، عظيم الأثر في انتصارها على أثينا في الحرب الكبرى. ثم بدأت فارس في تقديم العون لأثينا، وكان النفوذ الفارسي واضحًا، لدرجة أنه طُلب من الملك الفارسي أرتاكسركسس الثاني التوسط بينهما، والتوصل في النهاية إلى اتفاقية سلام عام 387 قبل الميلاد.

550 – 334 ق.م.، أصبحت إمبراطورية فارس القوة العالمية المهيمنة لما يزيد على قرنين من الزمان. فقد كان لها السبق في التقريب المتواصل بين الشرق

والغرب، وكانت أول إمبراطورية عالمية متسامحة دينيًا. فقد تعدد بها الكثير من اللغات والأعراق والديانات والثقافات. وقبل سطوع نجم الإمبراطورية الرومانية، كان لفارس قصب السبق في التأكيد على سطوة القانون، وإنشاء جيش مركزي قوي، وحكومة دولة فعالة ونظامية.

حكم الإسكندر لدولة البارثيين

في عام 334 ق.م.، غزا الإسكندر الأكبر المقدوني فارس المتمثلة في الدولة الأخمينية وأسقطها. وبعد انتصاره على الجيش الفارسي، أمر بإعدام كثير من الفرس وأحرق مدينة برسيبوليس انتقامًا لحرق مدينة أثينا. وكان يعدُّ نفسه خليفة للملوك الأخمينيين. قلّد عادات البلاط الفارسي وحاول تكوين ثقافة جديدة مزجت بين الفارسية والإغريقية (الهلينية).

323 ق.م.، وفاة الإسكندر، وعلى الرغم من أنه كان عسكريًا فذًا، إلا إنه كان يفتقر إلى المهارات الإدارية. وبعد وفاته بفترة وجيزة، قُسِّمت إمبراطوريته بين الجنرالات المتنافسين، وكان من أبرز ما ورثه بعد انتصاره على فارس، هو تقديمه النموذج الإمبراطوري الفارسي للغرب وتبنِّي الإمبراطورية الرومانية له بعد ذلك، خاصة ما يتعلق بحكم الدولة والقانون.

323 – 141 ق.م.، قيام الدولة السلوقية، نسبة إلى سلوق أحد جنرالات الإسكندر، والتي كانت تضم آسيا الصغرى وبلاد الشام والعراق وإيران، وشيّد له عاصمة جديدة باسم «سلوقية» على نهر دجلة في العراق، والقسم الغربي، وأسس له العاصمة «أنطاكية» على نهر العاصي، وتناوب على مملكة السلوقيين ثمانية عشر ملكًا.

247 ق.م. – 224 ق.م، دولة البارثيين، ويُعرفون في التاريخ أيضًا باسم «الأرشكيين» نسبة إلى ملكهم الأول، وهي مملكة قَبَلِيَّة من قبائل الساكا في شمال شرق إيران، هزمت السلوقيين وبسطت سيطرتها على جميع بلاد فارس. ومؤسس هذه الدولة هو «أرشك» الأول، الذي أصبح بعد ذلك لقبًا لجميع الملوك البارثيين كاسم قيصر الروم، وخاضوا حروبًا عدة ضد الرومان، وأدى نصرهم عليهم في عام 53 قبل الميلاد إلى بروزهم كقوة عظمى آنذاك. وعلى الرغم من طول حكم البارثيين، الذي ناهز خمسة قرون، فإن حضارتهم لم يتبقَّ منها شيء يُذكر، باستثناء بعض الآثار الفنية البسيطة.

الدولة الساسانية

224 م، أسس أردشير الأول حكم الساسانيين، وأحيا الساسانيون الحضارة الفارسية والزرادشتية، وبذلوا جهدًا ملحوظًا لإعادة تقاليد الأخمينيين، وأقاموا علاقات تجارية مع أعدائهم اللدودين الرومان البيزنطيين والصينيين.

وتشير الحفريات المكتشفة في الصين إلى العملات الساسانية، الفضية والذهبية، التي كانت مستخدمة لعدة قرون. ويحتل أردشير مكانة كبيرة لدى الإيرانيين، باعتباره موحد الأمة الإيرانية وباعث الدين الزرادشتي، ومؤسس الإمبراطورية البهلوية. تُوفِّي أردشير عام 240م وخلفه ابنه شابور.

260 م، غزا شابور الأول الإمبراطورية الرومانية وأسر الإمبراطور الروماني فاليريان. كما أنشأ مركز «جندي شابور للتعليم العالي»، وأعاد تنظيم الإمبراطورية، وأقام سد شستر، وأنشأ العديد من المدن، منها «نه شابور» (نيسابور الحالية).

274 م، ظهر ماني، مؤسس مذهب (المانوية)، وهي فلسفة تجمع بين المذاهب والفلسفات والأديان.

301 – 310 م، جلوس هرمز الثاني على عرش إيران، وقُتل في إحدى المعارك مع العرب عام 310 م.

28 م، ظهور الداعية مزدك في عهد حكم قباد بن فيروز، وعرض عليه نوعًا من الشيوعية في المال والنساء، وقبل قباد مذهبه بهدف الحد من نفوذ النبلاء ورجال الدين. وأدت أفكار مزدك إلى حدوث صراع طبقي كبير بين الفلاحين والنبلاء. ويمكن اعتباره أول «شيوعي – اشتراكي» في العالم.

531 – 579 م، تولى كسرى أنو شيروان حكم إيران بعد وفاة أبيه، وقد استطاع في بداية حكمه القضاء على فتنة أتباع مزدك وأعاد استقرار الأوضاع في إيران.

570 م، ميلاد الرسول (صلى الله عليه وسلم).

622 م، هجرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) من مكة إلى المدينة، وبداية الحضارة الإسلامية.

629 – 632م، تناوب على عرش الإمبراطورية الساسانية أختان؛ هما: بوران داخت، ابنة خسرو برويز، وأختها أزارماداخت. ووقَّعت بوران داخت معاهدة سلام مع البيزنطيين.

من الفتح الإسلامي إلى الدولة البهلوية

642 م، انتصر المسلمون على الفرس في موقعة نهاوند، وانتهى حكم الأسرة

الساسانية بعد مدة بلغت 416 عامًا، ودخل الشعب الإيراني في الإسلام وقبِل ولاية العرب المسلمين.

661م، قتل علي بن أبي طالب، آخر الخلفاء الراشدين وبداية الخلاف بين السُّنة والشيعة حول القيادة الإسلامية، وعلى الرغم من أن فارس لم تصبح دولة شيعية إلا بعد تسعة قرون منذ ذلك الوقت، فإن هذا الصدام كان بالغ الأهمية في التاريخ.

661 – 750م، قيام الخلافة الأموية وخضوع جميع الأراضي المفتوحة خضوعًا تامًا، واستخدام الحروف العربية في الكتابة الفارسية إلى يومنا هذا.

680 م، قتل الحسين بن علي بن أبي طالب على يد الأمويين في كربلاء.

696 م، اللغة العربية أصبحت اللغة الرسمية للأمة الإسلامية.

750 م، ساهم الإيرانيون في إسقاط الخلافة الأموية، وساعدوا في قيام الدولة العباسية، وانتقلت عاصمة الخلافة من دمشق إلى بغداد.

750 – 1258م، اعتماد الخلافة العباسية على الوزراء والبيروقراطية الفارسية في كثير من وظائف الدولة، وتغلغل التقاليد الفارسية في نظام الحكم العباسي. وأصبح لأسرة البرامكة الفارسية شأن كبير في النظام السياسي العباسي، وتقلد كثير من أفرادها مناصب وزارية مهمة في الدولة العباسية. بلغت الدولة الإسلامية ذُروتها إبَّان الحكم العباسي.

العصر الذهبي للحضارة الفارسية

820 – 1220م، بدأت قبضة الحكم العربي على فارس تضعف، حيث

وصلت ممالك فارسية محلية متعددة إلى سُدَّة الحكم، وأقامت دويلات مستقلة في بلادهم، مثل الطاهريين (821 – 873)، والصفاريين (867 – 903)، والسامانيين (873 – 999)، والزياريين (928 – 1007)، والبويهيين (945– 1055)، ثم تبعتهم الأسر التركية، ذات الثقافة الفارسية، مثل الغزنويين (962 – 1186)، والسلاجقة (1038 – 1153)، والدولة الخوارزمية (1153 – 1220). ومرة أخرى، أصبحت فارس مركزًا للفن والأدب والعلوم. وكان للفرس أثر كبير في ازدهار الحضارة الإسلامية.

840 – 1206م، برز في هذه الحقبة نخبة من علماء المسلمين، مثل ابن سينا في الطب وعلوم أخرى، وسيبويه في علم النحو، والخوارزمي، في الفلك والجبر، والرازيّ في الطب، والفردوسيّ في الشعر، وكان شاعرًا قوميًا فارسيًا يكره العروبة والإسلام، وهو صاحب القصيدة المشهورة «عجم زنده كردم بدين بارسي».

عهد المغول

1220 م، قيادة تموجين أو جنكيز خان، كما لَقَّب نفسه، لقبائل المغول عبر آسيا، واكتساحه البلاد الإيرانية من الشرق إلى الغرب والجنوب بعد أن سيطر على الصين، وقتل ملايين الإيرانيين، وحرق الكثير من القرى والمدن، حتى قال الإيرانيون عن المغول إنهم جاؤوا وقتلوا وحرقوا ونهبوا وذهبوا.

1227 م، وفاة جنكيز خان، وتقسيم إمبراطوريته بين أبنائه.

1258 – 1353م، استيلاء هولاكو خان المغولي على بغداد وقتْلِه الآلاف من الناس، وحرق قصور الخلفاء ومساجدهم ومقابرهم ومكتبة بغداد الشهيرة،

وأعدم آخر خلفاء العباسيين. ثم تقدم المغول إلى الشام، إلا إنهم هُزموا على يد المصريين في موقعة عين جالوت الشهيرة، فانسحبوا إلى مراغة في الشمال الغربي من إيران وأسسوا دويلتهم تحت اسم دولة الإيلخانيين.

1267 م ، وفاة هولاكو.

1207 – 1292م، ظهور بعض الشخصيات التاريخية، مثل جلال الدين الرومي، الشاعر الصوفي الكبير، ونصير الدين الطوسي، عالم الفلك والفيلسوف، والسعدي، صاحب ديوانَي: البستان والجولستان.

1295م، تولى غازان خان، حفيد هولاكو العرش، وكانت فترة حكمه العهد الذهبي للمغول في إيران، حيث كان أول قائد يعتنق الإسلام، وصار طابَع البلاط في مدينة تبريز العاصمة إسلاميًا فارسيًا تمامًا، وكانت الإدارة الرشيدة والرخاء أهم مميزات عهده. وساعدت إمبراطورية المغول المترامية في تسهيل تبادل الأفكار والبضائع بين الصين والهند وفارس.

1304م، تُوفِّي غازان وخلفه أخوه أولجيتو حتى توفي عام 1316م، وكان قد عُمد أثناء طفولته على أنه نصراني، ولكنه اختار الإسلام بعد ذلك واتّخذ لنفسه اسم محمد خدابنده، وبنى مدينة السلطانية بالقرب من قزوين، والتي صارت عاصمة الإيلخانيين بعد تبريز، وهو أول ملك اختار المذهب الشيعي الإثني عشري كمذهب رسمي للدولة الإيرانية، بينما فرضه بالقوة على الناس، شاه إسماعيل الصفوي.

وفي هذه الفترة، ظهر عالم البصريات الشهير كمال الدين فارسي، صاحب نظرية الانكسار والانعكاس. وكذلك الشاعر الغنائي الكبير شمس الدين

حافظ الشيرازيّ، ألمع شخصية أدبية ظهرت في ذلك العصر وأشهر أعماله «الديوان».

عهد التّيمُوريين

1405م، غزا تِيمُورلنك المغولي التركي إقليم فارس كله، واستولى على حلب ودمشق، وجعل سمرقند عاصمة له. واتسمت فتوحاته بالقسوة والتخريب والوحشية، ولكنه على الرغم من ذلك، اهتم بالفنون وجعل من سمرقند تحفة معمارية.

الدولة الصفوية

1501 – 1524م، تُنسب إلى صفيّ الدين الأردبيلي، الذي كان من شيوخ الصوفية التقليديين وكان شافعي المذهب. أما مؤسسها فهو إسماعيل ميرزا أو الشاه إسماعيل الأول، حيث سار إلى تبريز وهزم القبائل المتواجدة فيها، وجعلها عاصمته.

وأعلن المذهب الشيعي الإثنى عشري مذهبًا رسميًا للدولة، واستخدم كل ما أوتي من قوة لفرض مذهبه في جميع أنحاء إيران. ثم خلفه ابنه طهاسب الأول فأكملِ ما بدأه أبوه، ولكنه اختار أسلوب الإقناع والتأثير في نشر المذهب، بدلاً من العنف والقهر.

واستمرت الحروب بين الصفويين الشيعة والعثمانيين السُّنة مدة طويلة، ويبدو أن الضغط الخارجي، سواء من جانب العثمانيين في الغرب، وقبائل الأوزبك القوية في الشرق ضد الصفويين، كان عاملاً مؤثرًا في توحيد إيران والتفاف شعبها حول ملوك الصفويين والمذهب الشيعي.

1587 – 1629م، نقل الشاه عباس مُلك الدولة الصفوية إلى أصفهان، حيث صارت مركزًا حضاريًا متميزًا في مختلف ميادين العلم والفن والعمارة والأدب، وازدهرت في عهده علاقات إيران بأوروبا وكثُر السفراء في بلاطه.

1722م، غزو محمود خان، شيخ قبيلة أفغاني لفارس، والاستيلاء على أصفهان دون مقاومة فعلية، وبذلك ينتهي حكم الصفويين.

1729–1747م، اعتلى نادر قلي، المُلقّب بنادر شاه عرش إيران وصار مؤسسًا للدولة الأفشارية. وهزم الأفغان والعثمانيين والروس والهنود ووحّد دولته، ثم ما لبث أن تمزق مُلكه وانهارت آلته الحربية بعد قتله بيد أحد حراسه.

1747 – 1779م، سيطر كريم خان زند على الأجزاء الوسطى والجنوبية لإيران، ونجح في صد القاجاريين، واهتم بعاصمته شيراز.

الدولة القاجارية

1795م، كان القاجاريون إحدى القبائل السبع التي ساعدت أول ملوك الصفويين. نجح قائدهم آغا محمد خان في توحيد فروع القبيلة بالعنف والقتل، فقوي أمره واستطاع الاستيلاء على طهران وجعلها عاصمة لملكه.

1813 – 1828م، نتج عن الاستعمار الأوروبي تغلغل الإنجليز والروس في الشئون الإيرانية. فقد سلم القاجاريون القوقاز (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان حاليًا) إلى الروس في معاهدتين منفصلتين:

معاهدة جُلِستان عام 1813، ومعاهدة تركمان جاي عام 1828. وأُرغم القاجاريون على سَنِّ قانون الامتيازات الأجنبية، والذي بموجبه أعفي جميع

الرعايا الأجانب من المثول أمام القضاء الإيراني، الأمر الذي جعل الشعب الإيراني يشعر بالمذلة والإهانة. منذ ذلك الوقت وحتى مطلع القرن العشرين، أصبحت إيران موزَّعة بين المصالح المتعارضة لروسيا وبريطانيا، فكانت روسيا تبني سياستها على أساس التوسُّع في آسيا وتطمع أن يكون لها ميناء في المياه الدافئة في الخليج، بينما سعت بريطانيا إلى السيطرة على الخليج وجميع الأراضي المجاورة للهند.

1834 – 1848م، حكم محمد شاه، حفيد فتح علي شاه، ومحاولة روسيا في عهده خَطب وُدِّ إيران حتى تتمكن من دعم نفوذها في ولايات القوقاز وتركستان. ظهور حركة البابية الدينية في عهده.

1847 – 1896م، حكم ناصر الدين شاه، ابن محمد شاه، وامتاز عهده الطويل بالعلاقات الودية مع روسيا، مما أثار بريطانيا، وأعلنت الحرب على إيران وعجزت روسيا عن مساعدة إيران، فاضطر ناصر الدين شاه إلى الاستسلام، وأبرمت معاهدة باريس عام 1858، والتي بمقتضاها اعترفت إيران باستقلال أفغانستان، ومنحت المعاهدة امتيازات وحقوقًا تجارية لبريطانيا في إيران.

1872 م، حصل البارون رويتر البريطاني على امتياز من ناصر شاه، يعطي بريطانيا الحق في إنشاء السكك الحديدية وطرق المواصلات، واستغلال الثروة المعدنية والبترول سبعين سنة، كما أعطتها الحق في الإشراف على الأعمال الجمركية لمدة أربع وعشرين سنة.

1882 م، فُتحت السفارة الأميركية في طهران، وظفرت خمس عشرة دولة أجنبية بحقوق وامتيازات لرعاياها المقيمين في طهران خلال الفترة من 1855 – 1900.

1896 م، قُتل ناصر الدين شاه، وتولى مكانه ابنه مُظفَّر الدين شاه الذي انصرف إلى ملذاته، واضطرت الحكومة إلى أن تطلب قرضًا من روسيا عام 1900.

1906 م، قيام الثورة الدستورية بقيادة بعض علماء الدين والشباب الذين تأثروا بالأفكار التحررية القادمة من الغرب، مؤيَّدين بالتجار والأشراف، وتكوَّن أول برلمان تعهَّد بمعالجة كثير من المشكلات.

وعلى الرغم من أن إيران لم تُستعمر أبدًا، فإنها قُسمت عام 1907 إلى منطقتَي نفوذ، حيث خضع القسم الشمالي للنفوذ الروسي، والقسم الجنوبي الشرقي للنفوذ البريطاني، ومدّت بريطانيا نفوذها إلى المنطقة الواقعة بين المنطقتين لتأمين الطريق إلى الهند. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، انغمست إيران في حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الدولة البهلوية

في عام 1921 م، ترقى رضا خان من ضابط بالجيش إلى وزير للحربية، ثم رئيسًا للوزراء بعد قيامه بانقلاب أنهى فيه الدولة القاجارية، وقُتل أحمد شاه القاجار آخر ملوك هذه الدولة بعد انقلاب رضا خان.

وفي عام 1925 م، أصبح رضا خان ملكًا على إيران، كأول ملك للدولة البهلوية. وعلى الرغم من أنه كان يهدف إلى أن يصبح رئيس جمهورية، فإن رجال الدين أقنعوه ليُصبح شاه (مَلكًا)، خوفًا من تضاؤل نفوذهم في الجمهورية.

1925 – 1941 م، كانت أولى الخطوات التي اتخذها رضا شاه بهلوي، تعزيز

سلطة الحكومة المركزية بإعادة بناء الجيش وتقييد حصانة زعماء القبائل، وإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، وكثير من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المهمة. وطالب رسميًا، جميع الدول الأجنبية مخاطبة الدولة باسم إيران، بدلاً من فارس.

وعندما نَشبت الحرب العالمية الثانية، رفض رضا شاه الانحياز إلى الحلفاء، فاضطر للتنازل عن العرش، وخرج من إيران تحت حراسة بريطانية إلى جزيرة موريشوس، ثم إلى جنوب إفريقيا، حيث تُوُفِّي هناك عام 1944 م، وخلفه ابنه محمد رضا شاه بهلوي.

1946 م، بضغط من أمريكا، اضطر الروس إلى الانسحاب من الجزء الشمالي الغربي، وكانت هذه هي أول وآخر مرة يُعيد فيها ستالين أرضًا محتلة في الحرب العالمية الثانية.

1951 – 1953م، قام محمد مصدق، بعد تعيينه رئيسًا للوزراء، بتأميم البترول الإيراني من السيطرة البريطانية، مما دفع بريطانيا، خوفًا على امتيازاتها البترولية، إلى تجميد جميع الأصول الإيرانية في البنوك البريطانية ورُفعت القضية إلى محكمة العدل الدولية، التي حكمت لصالح إيران.

ولم ترتدع بريطانيا، فقامت بفرض حظر تجاري على إيران ونفذته بقوتها البحرية، مما أدّى إلى انهيار الاقتصاد الإيراني. وخوفًا من الهيمنة الشيوعية، تكتلت الاستخبارات البريطانية والأمريكية للقيام بانقلاب ضد حكومة مصدق، الذي أيَّده الشعب ضد الشاه، وقاد الانقلاب زاهدي بواسطة

الجنرال هويزر والمخابرات الأمريكية، وسقطت الحكومة وعاد الشاه ليمسك بزمام الأمور بقوة، بعد أن غادر أثناء الانقلاب.

1962 - 1963 م، قام الشاه بثورته البيضاء بقصد إجراء إصلاح زراعي شامل، وتعديل قانون الانتخاب، وكثير من الإصلاحات الأخرى. لكنها لم تحقق ما أراد، وهاجمها آية الله الخميني في خُطبه، الأمر الذي أدَّى إلى نفيه.

1963 - 1973 م، شهدت إيران نموًا اقتصاديًا سريعًا وازدهارًا كبيرًا، تزامن مع مناخ سياسي مستقر نسبيًا، وزادت قوتها العسكرية وأصبحت لها مكانتها الدولية.

1973 - 1979 م، ضاعف حظر النفط عائدات إيران بمقدار أربعة أضعاف، إذ بلغت 20 مليار دولار سنويًا. وهذه الثروة الجديدة، سارعت الجدول الزمني للشاه لجعل إيران تلحق بركب الغرب.

وأدى هذا التصميم من الشاه لتحديث إيران بين عشية وضُحاها إلى حدوث انتكاسة ثقافية، وتضخم، واختناقات اقتصادية، وازداد الاستبداد في تناول هذه المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فتجمع معارضو الشاه وجميع المؤسسات السياسية خلف الخميني في نهاية السبعينيات، وأطاحت الثورة الإسلامية بالشاه عام 1979، ومات في مصر بعد عام من نفيه. وبعد 2500 عام من الحكم الملكي تحوّلت إيران إلى جمهورية إيران الإسلامية.

من الشاه إلى الوقت الحاضر

16/ 1 / 1979: الإطاحة بالشاه، وسفره إلى المنفى وتعيين شاهبور بختيار رئيسًا للوزراء.

1/ 2/ 1979: عودة آية الله، الإمام الخميني إلى إيران بعد 15 عامًا من النفي بفرنسا، وتعيين مهدي بازركان رئيسًا للوزراء مع وجود شاهبور بختيار رئيس وزراء الشاه.

1 / 4 / 1979: الإمام الخميني يعلن إيران جمهورية إسلامية.

4 / 11 / 1979: بعد وصول الشاه المخلوع إلى أمريكا للعلاج، اقتحم الطلبة الإيرانيون السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا 52 من الرهائن الأمريكيين.

يناير 1980: انتخاب د. أبو الحسن بني صدر رئيسًا للجمهورية، لكن السلطة تظل في يد الخميني، الزعيم الروحي. ثم وقع الصِّدام مع علماء الدين بسبب ليبراليته، فعزلوه وهرب إلى فرنسا.

أبريل 1980: قطعت أمريكا علاقاتها مع إيران لزيادة الضغط الاقتصادي على طهران.

مايو 1980: بداية الثورة الثقافية في إيران، التي نتج عنها إغلاق الجامعات والمعاهد العليا كافة لمدة عامين.

22 سبتمبر1980: اندلاع الحرب بين العراق وإيران بسبب النزاعات الحدودية، وعُدَّت أطول حرب تقليدية في القرن العشرين، حيث دامت 8 أعوام، وراح ضحيتها مليون نسمة من الجانبين. وقامت الولايات المتحدة بتزويد الجانبين المتحاربين بالأسلحة. وكذلك، كانت كوريا الشمالية والصين تزودان إيران بالسلاح، وفرنسا والاتحاد السوفياتي تزودان العراق.

20 يناير1981: إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، يوم تنصيب الرئيس ريغن، بعد 444 يومًا في الأَسْر.

4 يونيه 1989: وفاة الخميني، وانتخاب آية الله سيد علي خامينئي، الزعيم الروحي الجديد للجمهورية الإسلامية.

أغسطس 1990: غزو العراق للكويت، وإيران تُدين كُلاً من الغزو وعملية عاصفة الصحراء.

6 مايو 1995: أمريكا تحظر جميع أنواع التجارة مع إيران. وصدور قانون عام 1996 تطبّق فيه أمريكا عقوبات ضد أية شركة غير أمريكية تقوم بالاستثمار في إيران أو ليبيا. والاتحاد الأوروبي يتحدّى شرعية هذا القرار، وعدم تنفيذه.

23 مايو1997: انتخاب محمد خاتَمِي رئيسًا للجمهورية بنسبة 69 ٪ من مجموع الأصوات. ووعد بالعمل لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإفساح مجال أكبر للديمقراطية، وإعادة العلاقات مع الغرب.

****

الفصل الثاني

إيران والإسلام

الآن دولة شيعية هي إيران. ولأن لأهل الدين علمًا هم أولى به لا يمكن أن ندخل هنا في هذا الكتاب في تفاصيل الفرق ما بين السُّنة والشيعة، وهي القضية التي تشغل بال كثيرين في العالم الإسلامي بل تشغل دولاً كبرى تريد أن تستغل تلك الفجوة لتفتيت العالم العربي من داخله، وبث الفتنة ما بينه وبين جيرانه من أهل الشيعة. لكن علينا ونحن نسرد سيرة إيران أن ندرس موقف أهل السنة في تلك البلاد؛ لنعرف إلى أي مدى يمكن للنزاعات الدينية أن تلعب دورًا كبيرًا في الصراعات الدائرة في تلك الدولة. فإيران (فارس) فيما مضى كانت دولة مسلمة، عرفت الإسلام منذ شروق شمسه على شبه الجزيرة العربية حين أرسل محمد بن عبد الله رسول الإسلام(صلى الله عليه وسلم) رسالة إلى كسرى فارس يدعوه فيها إلى الدخول في الإسلام، دين الله الحق، الذي رضيه لعباده أجمعين، لكن ملك فارس أبَى واستكبر، وكان من الخاسرين. غير أن أشعة شمس الإسلام بدأت تتجه إلى إيران بعد وفاة الرسول (ﷺ)؛ فقد بدأ الفتح الإسلامي لهذه البلاد عام 13هـ في أواخر عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وحقق المسلمون نصرًا مبينًا في موقعة نهاوند في عام 21هـ ، فسُميت هذه الموقعة « فتح الفتوح»؛ لأن دولة الساسانيين لم تقم لها قائمة بعدها، فاستكمل المسلمون فتح سائر أرجاء إيران في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ، وقُتل يزدجرد الثالث

آخر ملوك الساسانيين في عام 31هـ، فطُويت صفحة الساسانيين وأصبحت إيران من ديار المسلمين.

وعاشت إيران في ظل الإسلام منذ شروق شمس الإسلام على جنباتها في عام 21هـ ، إلى عام 907 هـ ، وهي سُنية المذهب في عصور الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين، وظلت سنية المذهب بعد سقوط الخلافة العباسية إلى أن قامت للصفويين دولة فيها في عام 906 هـ ، ثم أعلن الصفويون في عام 957هـ المذهب الشيعي الإمامي مذهبًا رسميًا لدولتهم ، فأخذت إيران منذ ذلك التاريخ تصطبغ بالصبغة الشيعية، ولا تزال الصبغة الشيعية غالبة عليها إلى يومنا هذا .

إيران في عصور السنية :

غلبت الصبغة السنية على إيران المسلمة ما يقرب من تسعة قرون من الزمان – من عام 21هـ إلى عام 907 هـ – لأن موقعة نهاوند التي سُميت فتح الفتوح قد حدثت في عام 21 هـ، وكانت موقعة حاسمة، لم تقم لدولة الساسانيين بعدها قائمة، فتحت بعدها أبواب إيران على مصاريعها أمام جند المسلمين، فأخذوا يسيطرون على الأقاليم الإيرانية المختلفة إقليمياً في إثر إقليم، حتى تمت للمجاهدين المسلمين السيطرة على جميع أنحاء إيران في سهولة ويسر، ودون مقاومة تُذكر بعد أن تمزق جيش يزدجرد الثالث آخر ملوك الساسانيين ، الذي فَرَّ إلى خُرَاسان ومنها إلى مرو في إقليم ما وراء النهر في محاولة يائسة لجمع الجند، وانتهى أمره بالقتل في عام 31 هـ، فيُعد هذا العام نهاية فعلية لزوال الدولة الساسانية، وإن كانت هذه الدولة قد زالت زوالاً حقيقيًا بعد

موقعة نهاوند في عام 21هـ . وظلت الصبغة السنية غالبة على إيران في ظل الإسلام طوال العصر العباسي من عام 132هـ إلى عام 656 هـ .

وقد ساعد انتقال الخلافة إلى العباسيين على ازدياد نفوذ الإيرانيين في الدولة العباسية منذ بدايتها، فقد احتل الإيرانيون منصب الوزارة في هذه الدولة أكثر من نصف قرن من الزمان –من عام 132 هـ إلى عام 187 هـ – أي منذ عهد السفاح أول خليفة العباسيين إلى عهد هارون الرشيد خامس خلفائهم .

وفي عام 205 هـ، أراد الخليفة المأمون أن يكافئ قائده طاهر بن الحسين على انتصاره على أخيه الأمين ، فأسند إليه أمر خراسان فانتهز طاهر هذه الفرصة، فأسس دولة سماها الدولة الطاهرية ظلت حاكمة أربعة وخمسين عامًا في إقليم خراسان، من عام 205 هـ إلى عام 259 هـ .

وهكذا ظهرت نزعة الاستقلال عن العرب في إيران منذ بواكير القرن الثالث الهجري، وازدادت بعد ذلك في عهود الدوالة التي خَلفَت الدولة الطاهرية كالدولة الصفارية والدولة السامانية ، والدولة الغزنوية، ولكن الصبغة السنية ظلت غالبة على مظاهر النشاط البشري في إيران طوال حكم العباسيين. وفي عام 259 هـ، أقام يعقوب بن الليث الصفاري دولة جديدة في خراسان وسماها الدولة الصفارية، ظلت تُحكم من قِبل أبنائه وأحفاده من بعده إلى عام 279 هـ .

وفي عام 279هـ، بدأ الصراع بين معسكر الصفاري ومعسكر الساماني إلى أن انتهى بانتصار السامانيين وانتزاعهم السيطرة على شرق إيران وتأسيس دولة جديدة عُرفت باسم (الدولة السامانية)، ظل حكامها ممثلين في إسماعيل

السامانى مؤسس الدولة وأبنائه وأحفاده يحكمون هذه المنطقة الشرقية التي تضم خراسان وما وراء النهر، أكثر من قرن من الزمان من عام 279هـ إلى عام 389هـ .

وقد وصلت الدولة السامانية إلى أوج قوتها في عصر نصر بن أحمد السامانى فسيطرت على أقاليم ما وراء النهر، وخراسان ، وسجستان ، وطبرستان، والري، وكرمان ، وعلى الرغم من أن السامانيين أحيوا كثيرًا من مظاهر الحضارة الإيرانية القديمة ، فإنهم كانوا يتبعون المذهب السني؛ مما جعل علماء ما وراء النهر يشدون أزرهم ويناحرونهم .

ومن ناحية أخرى، قام السامانيون بحروب في تركستان وانتصروا فيها وبذلك دخل كثير من الأتراك في الدولة السامانية، ومع مرور الزمن تمكنوا من إسقاط الدولة السامانية ، فبدأ عصر جديد، هو عصر نفوذ العناصر التركية في إيران الإسلامية. وأخذ الأتراك يكونون دولة قوية كان لها شأن في التاريخ الإسلامي عامة، وفي تاريخ إيران خاصة، وهو عصر بلغت فيه الصبغة السنية أزهى درجاتها في إيران. وقد أخذ الخلفاء العباسيون يستعينون بالأتراك منذ عهد الخليفة العباسي المعتصم بن المأمون – من عام 218هـ إلى عام 227هـ – لأن المعتصم كانت أمه تركية، ومع هذا كان تابعًا للخليفة العباسي، وقد شاهدت إيران دور الغزنويين، وفي عصر السلطان محمود الغزنوي ، وهو من المشهورين لشجاعته وكثرة فتوحاته وانتصاراته. كما كان شاهدًا قويًا على ازدهار الحضارة الإسلامية ذات الصبغة السنية .

كما شاهدت إيران بعد العصر الغزنوي من بعد هزيمة السلطان محمود الغزنوي من سلطان السلاجقة، بداية عصر السلاجقة في عام 429هـ بقيام

دولتهم في إقليم خراسان ، وكانت الدولة السلجوقية ذات صبغة سنية شديدة الوضوح، لأن سلاطين السلاجقة كانوا شديدي التمسك بالمذهب السني، وكانوا يعدون أنفسهم جنودًا مخلصين للخلافة العباسية . وبعد عصر السلاجقة تمكنت دولة الخوارزمية في عام 590هـ. من السيطرة على إيران، وفي هذا العصر ظهرت الصبغة السنية في جميع مظاهر الحضارية الإيرانية،وقد ظلت الصبغة السنية غالبة على المسلمين في إيران بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد في عام 656هـ .وكان سقوط دولة السلاجقة في إيران والعراق في عام 590هـ (1194م) بداية النهاية بالنسبة للخلافة العباسية في بغداد، فقد صادف سقوط السلاجقة ظهور المغول وبروز حرصهم على العالم الإسلامي السني .

المغوليون كانوا من القبائل التركية الوثنية المقيمة في وسط آسيا؛ أول سلاطينهم (تموچين) چنكيز خان ووصل المغول إلى حدود الدولة الخوارزمية في عام 599هـ . وفي عام 656هـ، حاصرهم شهرًا، وقتل الخليفة المعتصم بالله أحد الخلفاء العباسيين السنيين فأصبح المغول يسيطرون على إيران والعراق سيطرة عامة، واستقر المغول في إيران وأخذوا مدينة السلطانية عاصمة لدولتهم في إيران. وعلى الرغم من وثنية المغول ، فإن الصبغة الإسلامية السنية ظلت سائدة واضحة في إيران بعد سقوط دولة الخلافة العباسية السنية، بل إن قوة الحضارة الإسلامية المستقرة في إيران لم تلبث أن أثرت فيهم فبدءُوا يغيرون من عاداتهم وأخلاقهم ويلبسون أنماطًا جديدة من الملابس، ويؤمنون بمعتقدات دينية تخالف ما اعتادوا عليه في حياتهم القبلية الوثنية. ووجد المغول بعد استقرارهم في إيران أنهم محتاجون إلى موظفين من الإيرانيين في المناصب الإدارية المختلفة؛ مما يسَّر للإيرانيين الوصول إلى المناصب الإدارية

الرفيعة في الدولة المغولية، فظلت الصبغة الإسلامية السنية واضحة في مظاهر النشاط البشري في إيران في العصر المغولي، حتى سُمي تكودار أخ أبا خان – في قيادة المغول – باسم أحمد ، وكان ذلك في عام 680هـ بعد مرور أقل من ربع قرن على سقوط دولة الخلافة العباسية السنية على أيدي المغول، الذين غَلبوا عسكريًا ولكنهم غُلبوا حضاريًا وتركوا وثنيتهم ودخلوا في الإسلام، وصاروا من جنوده المدافعين عنه والحامين لحضارة المسلمين .

وقد ظهر التِّيمُوريون في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري بقيادة تيمور وتمكنوا من الاستيلاء على أقاليم خراسان، ومازندران وسجستان ، ثم لم يلبثوا أن بسطوا سيطرتهم على أجزاء إيران كافة وهاجموا العراق والشام، واتخذ تيمور مدينة سمرقند عاصمة الدولة وتمكن على جزء من التركستان وجزء من الهند ، وبقيت الصبغة السنية ظاهرة غالبة في إيران في ظل الدولة التيمورية، ولكن بعد وفاة مؤسسها تيمور في عام 807هـ كثرت المنازعات بين أبنائه وأحفاده إلى أن تسبب التفكك في البيت التيموري، في تمزيق أوصال الدولة التيمورية، فتمكنت قبائل القره في ونلو من الاستيلاء على إقليم أذربيجان في عام 811هـ ، واتسع نفوذ هذه القبائل حتى بلغ بغداد. وقد كانوا يحكمون الإقليم الغربي من إيران بينما كان أبناء تيمور يحكمون الإقليم الشرقي في إيران ، وظلوا يحكمون هذا الإقليم حتى عام 911هـ.

وكانت الصبغة السنية هي الغالبة الواضحة في إيران على الرغم من سقوط الخلافة العباسية – فظلت ظاهرة أثناء غلبة المغول والتيموريين ومن بعدهم طوال قرنين ونصف من الزمان بعد سقوط دولة الخلافة ، فلم تتغير صبغتها إلا بعد قيام الدولة الصفوية الشيعية في عام 906هـ ، وإعلانها المذهب الشيعي

الإمامي مذهبًا رسميًا في إيران في عام 907هـ ، فاتخذ تاريخ إيران وحضارتها الإسلامية اتجاهًا جديدًا منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا .

كيف تحولت إيران من السنة إلى الشيعة ؟ وكيف تمت الأغلبية لهم ؟ هل سألتم يومًا عما جعل الشعب الإيراني شيعة؟ ولأكثر من ألف سنة كانت أرضًا إسلامية مثلها في ذلك مثل جميع الأقطار الأخرى ، ولكن قبل قرابة خمسة قرون كانت هناك قصة مؤلمة غيرت مصير الإيرانيين جيلاً بعد جيل: نعم ظلت إيران ما يقرب من تسعة قرون من الزمان تتبع مذهب أهل السنة والجماعة منذ سقوط الدولة العباسية آخر دول الخلافة السنية، فكانت الصبغة السنية ظاهرة فيها ، وواضحة في جميع ألوان النشاط البشرى لأهلها غير أن بعض القبائل التركية الساكنة في منطقة أذربيجان بعد سقوط الخلافة العباسية اعتنقت المذهب الشيعي الإمامي مثل قبائل القزلباشية وجنحت إلى التصوُّف، وكانت تتبع فرقة صوفية تسمى الفرقة الصفوية ، نسبة إلى مؤسسها صفي الدين الأردبيلي ، وكان إسماعيل الصفوي أحد أحفاد صفي الدين يرأس بعده الفرقة ، فكانت قبائل القزلباشية تابعة له تحت أمره . وقد استطاع إسماعيل الصفوي أن يدخل مدينة تبريز وينتصر على أهلها في عام 906هـ، ويعلن قيام دولة جديدة سُميت بالدولة الصفوية نسبة إلى جدّه الأكبر، فكانت هذه الدولة أول دولة شيعية إمامية تقوم بصبغة رسمية ، وتبسط نفوذها على سائر الأراضي الإيرانية.. ويُعدُّ عام 906هـ ، بداية حقيقية لقيام الدولة الصفوية الشيعية ، فقد جلس إسماعيل الصفوي على العرش في مدينة تبريز ، واتخذ لقب الشاه أي الملك كما اتخذ هذه المدينة عاصمة لدولة الصفويين الشيعية . وكان أول عمل قام به إسماعيل الصفوي أن أعلن المذهب

الشيعي الإمامي مذهبًا رسميًا للدولة الصفوية في عام 907هـ لعموم إيران، وفعل كل ما في وسعه من قتل وتذبيح يفوق الوصف من أجل تنفيذ هذه الرغبة، ومن أسوأ ما قام به في أثناء حكمه أن أرسل مجموعة من المشاغبين ليدوروا بين الأحياء والأزقة، يقومون بشتم الخلفاء الراشدين، ولقد أُطلق على تلك المجاميع اسم «برائت جويان» (المتبرئون من الخلفاء الراشدين)، وعندما يقوم أولئك بشتم أبي بكر وعمر وعثمان ينبغي على كل سامع أن يردد العبارة التالية: زِد ولا تنقص، أما الذي يمتنع عن ترداد العبارة، فيقومون بتقطيعه بما يملكون من سيوف وحراب. ولم يكن أمام أهل فارس من جرَّاء هذه الأعمال التعسفية إلا الهروب بدينهم ، أو قبول مذهب التشيع مكرهين.

وأدت أفعال الشاه إسماعيل هذه إلى غضب الخليفة العثماني السلطان سليم الأول الذي قاد الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية ، وفي النهاية تمكن السلطان سليم الأول من فتح مدينة تبريز، ولكنه بعد أن خرج منها سقطت مرة أخرى بأيدي الصفويين الذين قاموا على الفور بارتكاب مجازر جماعية مروعة اقتلعت أهل السنة في تلك المدينة تمامًا ، وأصبحت تبريز مدينة شيعية بالكامل ، حيث إنه قُتل في يوم واحد 140 ألفًا من أهل السنة والجماعة.

أما السلطان سليم فردَّ على تلك المجزرة بمجزرة مثلها ضد القزلباش الغلاة في جزيرة أناطولى ، واستمر أحفاد إسماعيل على نفس الطريقة، وبعد ذلك سقطت الصفوية على يد محمود أشرف الأفغاني بعد أن حكمت عمرًا طويلاً، ثم جاء به بعده سلالات أخرى مثل الأسرة الزندية والقجرية والبهلوية (أسرة رضا شاه)، وفي الوقت الحاضر الخُمينيَّة، وكل هذه السلالات والأسر تقوم بالسير على نفس طريق الأسرة الصفوية ، وفي كل يوم يتلقى ما بقى

من أهل السنة ضربة جديدة آخرها السيطرة على موارد أرزاق أهل السنة وأسباب معيشتهم في المناطق المحاذية للخليج؛ مما اضطر أولئك إلى الهروب إلى الدول العربية المجاورة . أما النظام الإيراني فقد تلقى هذا الهروب برحابة صدر وراحة تامة، وقام على الفور بإسكان الشِيعة الوافدين من خوزستان في المدن والقرى التي هجرها أهلها من السنة ، فأضيفت هذه المناطق إلى المناطق الشيعية التي كانت غير موجودة أصلاً.

وإذا نظرنا اليوم إلى خارطة إيران، فإننا نرى أن أهل السنة يقطنون في المناطق الحدودية، وهذا أصدق دليل على أن جميع المناطق المركزية داخل إيران تحولوا إلى مذهب التشيع بسبب ظلم وجور السلاطين الذين تعاقبوا على حكم إيران ، مع أن إيران قبل الأسرة الصفوية لم يكن فيها سوى أربع مدن كان أهلها يتبعون مذهب التشيع، وهي آوه، كاشان ، سبزوار، وقم. وأما مؤرخو الشيعة فيدَّعون كذبًا بأن الإيرانيين جميعًا تقبلوا مذهب الشيعة بمحض إرادتهم وأحيانًا يلجئون إلى بعض المصادر الموثوقة ، ويقطعون منها بعض الروايات التي لم يقطع بصحتها الإثبات، ومن هذا القَبيل ما جاء في تاريخ ابن الأثير (بعد أن استُشهد زيد بن علي قال لولده: بأن يذهب إلى خراسان، لأن الناس هناك يناصرونه)، أو ما جاء في مروج الذهب للمسعودي، وهو رجل متهم بالتشيُّع (عندما استشهد يحيى بن زيد أطلق الناس اسمه على أولادهم)، ويستدل الشيعة من هذه الروايات بأن الإيرانيين كانوا شيعة قبل مجيء الصفويين، وعكس ذلك فإنما هو متهم بالتشيع.

وهذا الادعاء مردود لعدة أسباب، منها:

1 – لم يكن خلاف زيد بن علي مع الأمويين خلافًا عقديًا ومذهبيًا، إنما كان خلافًا سياسيًا مبنيًا على أساس ظلم أحد الطرفين للطرف الآخر .

2 – لنفترض أن أهل خراسان كانوا يناصرون زيدًا، فهذا لا يثبت أن مذهب الإيرانيين الحالي «التشيع» يرجع إلى أكثر من 1300 عام ، لأن الإيرانيين لم يعترفوا بإمامة زيد بن علي ، بل يعترفون بإمامة أخيه محمد الباقر ، ومن جانب آخر لم يوجبوا طاعة أوامر وفتاوى كل من زيد وابنه يحيى ، ولهذا فإن خروج زيد وابنه ، لا علاقة له بتشيع إيران .

3 – ومن جانب آخر فإن أكثر أهل خراسان اليوم هم من أهل السنة ، فالقسم الواقع منه في أفغانستان والاتحاد السوفيتي كلهم من أهل السنة ، أما القسم الوقع في إيران ، فعلى الرغم من مرور 400 سنة على أساليب الظلم والتعسف الشيعي ، فلا يزال قسم منهم من أهل السنة، وبناء على هذا ، فإن الادعاء بأن أهل خراسان هم شيعة منذ القرن الأول ، فإنما هو كذب محض .

4 – توزُّع أهل السنة على المناطق الحدودية هو أصدق دليل أن إيران تحولت إلى مذهب الشيعة بقوة السيف، لأن المناطق المركزية أصبحت شيعية إذ كان يسهل على السكان الفرار إلى تلك المناطق لقربهم من الحدود، وبعدهم عن مركز الدولة، أما في الوقت الحاضر، فإن نظام الخميني استطاع أن يسيطر على المناطق الحدودية ومنافذها ، ولهذا نرى أن سكان المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية يحاولون الهروب على شكل مجاميع إلى باكستان والأقطار العربية؛ الأمر الذي يؤدي إلى استيلاء الشيعة على مناطقهم .

أما ظهور الشيعة في إيران ، فإنه كان ضربة قاصمة لجميع الأقطار الإسلامية، وإذا نظرنا إلى الخارطة، فإننا نشاهد أن الطريق الوحيد لربط العالم الإسلامي بغربه هو إيران ، وعندما قُطع هذا الطريق من قِبل الشيعة أدى ذلك إلى فصل الغرب عن المشرق. وعندما نطالع التاريخ نرى أن هذا الانفصال أدى إلى سقوط تركستان بيد الصين، وطاجكستان، وبُخَاري، وسمرقند بيد روسيا، والهند بيد بريطانيا ، ثم بيد الهنود وتقريبًا في عموم الشرق الإسلامي لم يسلم

من الاستعمار إلا أفغانستان ، كما أن هذا الفصل هو السبب في سقوط البلدان الإسلامية بأيدي الصليبية ، وانهيار الخلافة العثمانية إلى أن وصل الأمر إلى سقوط فلسطين بأيدي اليهود، حدث هذا بسبب قطع الصلة بين الشرق والغرب الإسلامي بتشيع إيران؛ لكن هناك اتجاهين لتاريخ إيران:

الاتجاه الأول :

فقد غلبت على إيران الصبغة السنية ، وفي هذا الاتجاه سار تاريخ إيران منذ الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الصفوية في إيران في عام 906هـ أي ما يقارب تسعة قرون من الزمان ، وقد كان لهذه الغلبة أثر واضح في توجيه مظاهر النشاط البشري في إيران وفي رسم سياستها الخارجية وفي تمديد صلاتها بالدول الإسلامية، وغير الإسلامية التي جاورتها أو اتصلت بها. وقد قال أحد المستشرقين: لولا الصفويون في إيران لكُنّا اليوم في فرنسا وبلجيكا وأوروبا نقرأ القرآن كالجزائريين . وأحداث التاريخ الإسلامي – قديمًا وحديثًا – خير شاهد على صحة ما نقول، فقد ساهمت إيران في بناء صرح الحضارة الإسلامية الراقية حيث كانت الصبغة السنية غالبة على النشاط البشري فيها؛ فكان كثيرٌ من علماء المسلمين في مختلف العلوم والفنون من الإيرانيين. وساهم مجاهدو الإيرانيين في نشر الإسلام في ربوع آسيا، فأوصلوا نور الإسلام إلى شعوب التركستان وآسيا الصغرى والهند والشرق الأقصى ، وحتى وصل المسلمون إلى حدود الصين .

الاتجاه الثاني :

فقد غلبت على إيران الصبغة الشيعية ، وفي هذا الاتجاه سار تاريخ الإيرانيين منذ قيام الدولة الصفوية الشيعية في عام 906هـ، ثم إعلانها المذهب الشيعي

الإمامي مذهبًا رسميًا لإيران في عام 907هـ أي منذ خمسة قرون من الزمان ، وحتى الآن ، وقد كان لغلبة الصبغة الشيعية على إيران أثر في إضعاف الجبهة الإسلامية، لأن المذهبية بين الشيعة وأهل السنة بزعامة الدولة العثمانية، أدت إلى تأجيج نيران الحرب بين المعسكرين: السني بقيادة العثمانيين، والمعسكر الشيعي بقيادة الصفويين وتبادل الطرفان النصر والهزيمة، واستمرت الحروب بين السنة والشيعة أكثر من قرنين من الزمان ، فأدت إلى إنهاك قوى المعسكرين، وتمكن المستعمرون من الغرب النصراني من احتلال أكثر ديار المسلمين؛ حتى يمكن القول بأن الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة أسهمت في إيجاد كثير من المشكلات التي تُعرف الآن بمشكلات الشرق الأوسط .

جغرافية مناطق أهل السنة

1 – تركمن صحراء :

تقع في شمال إيران من بحر قزوين (ديرياي خزر) إلى الحدود الجنوبية في الحدود الروسية وفي حدود التركمنستان الحالية .

2 – خُراسان :

تقع في شمال شرقي إيران التي تصل من ناحية الشمال في حدود تركمنستان (الاتحاد السوفيتي السابق) ومن ناحية الشرق في حدود أفغانستان .

3 – بلوشستان :

تقع في جنوب شرقي إيران من عند خراسان إلى بحر عمان، وتصل من حدود أفغانستان وباكستان .

4 – منطقة طوالش وعنبران :

في غرب بحر قزوين على الحدود الروسية .

5 – كردستان :

في غرب إيران من مدينة قصر شيرين إلى حدود تركيا .

6 – بندر عباس هرمزكان :

التي تقع في سواحل الخليج العربي وبحر عمان .

7 – فارس ، مناطق عوض ، كَله دار ،خونخ ، بيش ، بستك، جناح ، وغيرها من مناطق لارستان .

8 – بوشهر(خوزستان): الواقع على حدود العراق والخليج العربي .

9 – ضواحي خلخال التابع لمحافظة أردبيل .

مناطق أهل السنة كلها تقع في الحدود من جميع جوانب إيران، وفي داخل إيران الأغلبية للشيعة ، كما يحكى التاريخ عن جور وظلم الشاه إسماعيل الصفوي ،ودعماً لحكمهم الباغي قام الصفويون بحركة جادة عامة لنقل أهل السنة (الذين كانوا يشكلون أغلبية المسلمين في إيران في ذلك الحين) إلى التشيُّع بأية وسيلة حتى ولو احتاج الأمر إلى شتى صور التعذيب وسفك دماء الألوف، وخير شاهد على هذا أن باغي التاريخ إسماعيل الصفوي قتل في يوم واحد 140 ألفًا من أهل السنة والجماعة،وحتى الآن يذكر أهل السنة في منطقة خراسان جيلاً عن جيل على سبيل القصص المرّة أن حكومة صفوي الشيعي قتلت العلماء ، وهدمت المساجد، وحرقت الكتب حتى إنه أمر بأن

يُرمى من مآذن مساجد (ومدرسة خردجرد في منطقة خواف من خراسان) سبعون (70) عالمًا، وطالب علم يوميًا وهو ما يعترفون به في كتبهم التاريخية المتواجدة حاليًا في جامعة طهران .

السُنَّة قبل الثورة

لا شك أن السنة قبل الثورة لم يكن لهم من الحقوق ما للشيعة، ولم يكن لهم المزايا التي للشيعة سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي ، ولأجل ذلك ترى أهل السنة دون الشيعة بكثير من ذاك العهد حتى الآن، وزاد الطين بلة بعد الثورة إلا أنهم في زمن الشاه - قبل الثورة - كانوا يتمتعون بحرية البيان في عقيدتهم ، ومزاولة جميع النشاطات من بناء المساجد والمدارس وإلقاء المحاضرات، وطباعة الكتب في خارج البلاد ،ولكن في نطاق المذهب .

وكان محظورًا وممنوعًا منعًا باتًا التعرض من الشيعة لمذهب السنة أو السنة للشيعة، ويُذكر أن رجلاً من الشيعة وزع كتابًا فيه مساس بأم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)، فأمسكه بعض الغيورين من أهل السنة وضربوه ضربًا موجعًا ثم قبضت عليه الحكومة وأودعته السجن ، فمن هنا كان لهم حرية تامة في نشر المذهب السني وتوعية الناس، وفي بيان التوحيد الذي صار محظورًا الآن ، ويُعدُّ الداعي للتوحيد ورَدِّ الشرك وهابيًا ، ويُقبض عليه فورًا، كما أن أهل السنة كانوا يتمتعون بالأمن والأمان في أموالهم ، وأعراضهم، ودمائهم قبل الثورة .

وكانوا يتمتعون أسوة بالشيعة بالحصول على المواد الغذائية وغيرها بسهولة ويسر ، ودون تعب، وقد صار الآن كل هذه المواد بيد الحكومة فلا بد من

الانقياد والخضوع أمامها للحصول على المواد المعيشية كلها، والفرق كبير بين قبل الثورة وبعدها.

السُنَّة بعد الثورة

بعد نجاح الثورة الإيرانية (الشيعية) المسماة بالإسلامية سُرَّ بذلك شعب إيران جميعًا، ومن بينهم شعب أهل السنة،وذلك لما سمعوا بأن الحكومة الجديدة حكومة إسلامية أساسها العدل وإبادة الظلم، رجاء أن يصلوا إلى حقوقهم الضائعة في حكومة الشاه التي أذاقتهم مرارة الظلم والطغيان، وظنوا أنه قد آن أوان وصولهم إلى مطالبهم لكثرة ما كانوا يسمعون من الجهات الإعلامية بالشعارات الفضفاضة الخالية عن الحقيقة بالمساواة بين الشيعة والسنة، وبأنهم سواسية وإخوة لا فرق بينهم، وسرعان ما تأثر بهذه النعرات الجافة كثير من الشعب من أهل السنة واغتر كثير من زعماء أهل السنة في العالم؛ ولم يمضِ حينٌ إلا وقد بَدَا خواء النعرات السابقة والدعاوي الكاذبة لكثير من الناسِ داخل إيران وخارجها. وإلى الآن لا زال أهل السنة يعانون الجورَ والطغيان والاعتداء على حرماتهم وممتلكاتهم مما لم يعانوا مثله في التاريخ من قبل قط إلا في العهد الصفوي ، أما عن الحقائق الثابتة عن الظلم والاعتداء والتضييق على إخوانهم من أهل السنة في إيران فنوضحها كالآتي :

أولاً: محاولة القضاء على عقيدة أهل السنة:

ولا شك أنهم في شعاراتهم في جميع وسائل الإعلام يتشدقون بأن الشيعة والسنة متساوون وهم إخوة ، ومقتضى ذلك أن لأهل السنة ما للشيعة في جميع

المجالات بينما الأمر خلاف ذلك. فالشيعة أحرار في نشر عقائدهم وجميع شئونهم، وليس لأهل السنة شيء من ذلك بل الحكومة الشيعية تسعى أن ينقاد أهل السنة لمذهب الشيعة .وذلك لأنهم يدركون بأن حرية نشر العقيدة السنية تعني بطلان عقيدة الشيعة؛ لمعرفة زعماء مذهب الشيعة معرفة جيدة بأن حرية النشر لعقيدة أهل السنة تكشف للناس في العالم فساد عقيدتهم وأفكارهم ومخططاتهم ضد أهل السنة. وحتى الآن لا زالوا يتكلمون في خارج إيران عن حرية أهل السنة في التعبير والعقائد وتواجد المساواة والاتحاد وعدم التفرقة بين أهل السنة والشيعة.

بعض من الدسائس والمكائد :

أ- منعهم أئمة الجوامع لأهل السنة من حرية بيان عقائدهم على المنابر يوم الجمعة، بينما لأئمة الرافضة حرية تامة في مذهبهم بل والتعدي على عقائد أهل السنة وذلك أنهم عينوا موظفين من المخابرات والمباحث ، فمن هنا لا يقدر الخطيب الخروج عن دائرة ما يريدون ، وقرّروا أن يحضر علماء الشيعة إلى جوامع أهل السنة يوم الجمعة لإلقاء الخطب حسب ما يريدون عن سياسة الحكومة وعقائد شيعية . وليس لأهل السنة إلا إلقاء الخطب العربية أو نصائح عامة لا مساس لها بالعقيدة، وإذا خرج الإمام عن حدوده المقرّرة من قِبلهم اتهموه بأنه وهابي يريد نشر الوهابية؛ وبهذا الاتهام قبضوا على عدد كبير من العلماء وأدخلوهم في جحيم السجون، وأعدموا عشرات من العلماء البارزين، وقبضوا على آلاف من العلماء والشباب من بداية الثورة إلى الآن، وكان بينهم :

1 - الشيخ أحمد مفتي زادة (من محافظة كردستان)؛ وذلك لجريمة مطالبته

بحقوق أهل السنة وجمع شملهم، وتُوفّي بعد التنكيل والتعذيب وذلك بعد عشر سنوات قضاها داخل السجن .

2 - الشيخ الدكتور أحمد ميرين البلوشي؛ لكون المذكور أنهى دراسته من الابتدائي إلى مرحلة الدكتوراه في المملكة العربية السعودية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة؛ بدعوى أنه وهابي ينشر فكر الوهابية، ولما لوحظ من قِبله من نشاط في الدعوة وبيان العقيدة السنية الصحيحة، سُجن بعد الحكم عليه 15 سنة .

3 - الشيخ محيي الدين من عاصمة خراسان: حيث اعتُقل قبل سنوات دون أن يُقدم إلى محكمة أو تُوجّه إليه تهمة؛ إلا أنه كان يرأس مدرسة دينية في خراسان وتأخذه الغيرة على اعتقادات أهل السنة، واتهمته الدولة بالوهابية وبأنه يريد الفُرقة بين الشيعة والسنة، وبعد سنتين في سجون الخميني نفوه إلى محافظة أصفهان لسبع سنوات .

4 - الأستاذ إبراهيم صفي زاده خريج جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، اتهموه بأنه وهابي وجلدوه سبعين جلدة في وسط السوق، وحكموا عليه بسبع سنوات قضاها في السجن، وقد أُطلق سراحه أخيرًا بعد التعهد على أن لا يتكلم في الدين .

5 - الشيخ نظر محمد البلوشي، وكان عضوًا في البرلمان ومندوبًا لإحدى مناطق بلوشستان الإيرانية. وكان الشيخ قد قضى سنتين لاقى فيهما أشد التعذيب في سجون الخميني، وأخذ منه اعتراف زورًا وجبرًا بأنه جاسوس من قبل العراق وإسرائيل يعمل لهم في إيران؛ رغم أنه عالم من العلماء البارزين لأهل السنة معروف لدى الناس، وقد هاجر الشيخ أخيرًا إلى باكستان.

6 - الشيخ دوست محمد البلوشي الذي يبلغ عمره أكثر من ثمانين سنة، قُبض عليه لدفاعه عن صحابة رسول الله (ﷺ) في رسائل عدة، وبعد أن قضى سنتين في أشد التعذيب في سجون الخميني نفوه إلى محافظة أصفهان، وبعد سنة أطلقوه، والآن يعيش تحت الحراسة، ممنوعًا من الخروج من البلد إلا بإذن خاص .

7 - الشيخ السيد عبد الباعث القتالي إمام وخطيب في بندر خمير في السّاحل، سُجن أكثر من ثلاث سنوات لأنه أعلن رؤية هلال عيد الفطر بدون إذن الحكومة، واتُّهم بأنه عميل للوهابيين ومتابعهم في الفطر.

8 - الشيخ مولوي إبراهيم دامني من علماء بلوشستان، سُجن لأكثر من ثلاث مرات وفي المرة الأخيرة حُكم عليه بالسِّجن خمس عشرة سَنة؛ لأنه تجرأ أن يجيب على وساوس وتهم كتاب (ثم اهتديت) للتيجاني الشيعي. ولا يزال مسجونًا في مشهد .

9 - الشيخ عبد المجيد من مدرسي المعهد الديني في زاهدان بدون أية جريمة.

10 - الشيخ محمد قاسم من مدرسي المعهد الديني في زهدان بدون أية جريمة.

11 - الشيخ أحمد ناروئي من مدرسي المعهد الديني في زاهدان بدون أية جريمة .

وهناك مرحلة أخرى ذهب ضحيتها المئات من شباب أهل السنة في كردستان، ووصل الأمر إلى أنهم أصبحوا ينفذون الإعدامات بتهمة الوهابية. ولقد قامت الدولة الخمينية بإعدام العلماء البارزين الذين كانوا في سجون الخميني؛ وكذلك الذين قبضوا عليهم بتهم واهية ومن تبعهم .

طريق إلقاء المحاضرات وتنظيم الدروس في مناطق أهل السنة :

استطاع الشيعة أن ينتشروا ويتحكموا في الدوائر الحكومية بدلاً من من أهل السنة؛ حيث بدأ علماء وزعماء الشيعة يتناولون عقائد الشيعة وينشرونها فى تلك الدوائر الحكومية، وبدءوا فى التشكيك فى عقائد أهل السنة والنيل من الصحابة عمومًا - رضي الله عنهم - بالسب والشتم ومهاجمة كبار الصحابة وكبار شخصيات أهل السنة من أئمة المذاهب والمحدثين، وهو ما سبَّب حالة من الاحتقان لدى أهل السنة النابع من إهانة الرموز الإسلامية السنية، وهو ما قابله علماء الشيعة باستهتار بالغ واستمروا فى إهانتهم لتضييق الخناق على أهل السنة ولترسيخ عقائدهم لدى الأجيال التالية

عدم السماح لأهل السنة ببناء المساجد والمدارس :

من الحقائق المعلومة أن أهل السنة محرومون من بناء المساجد في مناطق أكثريتها شيعة ، مثل العاصمة طهران وأصفهان ويزد وشيراز وغيرها من المدن الكبيرة مع أنه يوجد في طهران قرابة نصف المليون من أهل السنة لكن لا يوجد لهم مسجد واحد يصلون فيه ، ولا مركز يجتمعون فيه بينما توجد كنائس وبيوت النار ومعابد لليهود وكنائس للمسيحيين، وهم (الشيعة) بالعكس يبنون مساجد لهم ومراكز ومدارس وحسينيات في مناطق السنة، وفي قرى لا يوجد من الشيعة إلا عدد قليل منهم متمثلين فى الموظفين بالدوائر الحكومية. والآن قرّرت الحكومة الإيرانية عدم السماح ببناء أي مسجد في طهران وفي مشهد .

هدم المساجد والمدارس الدينية السنية :

تم هدم المساجد والمدارس في بعض المدن، مثل منطقة بلوشستان حيث تم هدم مدرسة ومسجد للشيخ قادر بخش البلوشي، ومسجد للسنة في منطقة كيلان في هشت بر، ومسجد في كتارك جابهار بلوشستان، ومسجد في مشهد الواقع في شارع 17 شهر يور، ومسجد الجامع شيخ فيض في شارع خسروي في مشهد ، وحولوه إلى حديقة لأبناء الصفويين كل هذا بتهم مختلفة: كأنه مسجد ضِرَار أي أنه بني بغير إذن من الحكومة.

تخصيص جميع وسائل الإعلام لنشر مذهبهم وعقيدتهم :

للشيعة جميع الإمكانات مسخرة لعلمائهم يستغلونها كما يريدون، وأما أهل السنة فليس لهم في ذلك أي حظ، وعلى سبيل المثال في منطقة بلوشستان ليس لأهل السنة برامج في الإذاعة من أربع وعشرين ساعة إلا ساعة واحدة والمفروض أنها تختص لنشر الأفكار والعقائد السنية، بينما مع الأسف تُستغل للمدح والثناء على الحكومة وزعمائها . وأما في خراسان وهرمز وكردستان فليس لأهل السنة ولا برنامج في الإذاعة، مع أن حكومة إيران قرَّرت لمهاجري الشيعة من الأفغان ساعتين تخصص لهم بلغتين: الفارسية والبشتو، وأما أهل السنة في خراسان فمحرومون عن هذا كليًا .

نشاط المراكز التعليمية ودورها في نشر العقائد والأفكار الشيعية :

تستغل الحكومة عن طريق المدارس من الابتدائية إلى العالية تنشئة الأطفال وأبناء أهل السنة على أفكار وعقائد شيعية وترغيبهم بها ، وتنفيرهم عن

معظم الصحابة علنًا ويربونهم على كراهيتهم لهم، وذلك عن طريق مدرسين شيعيين وتوزيع كتب أُلِّفت في مذهبهم تتضمن النيل من الصحابة وانتقادهم وانتقاصهم كثيرًا بأساليب القصص المختلفة ضدهم، وكذلك حرمان أهل السنة من شئونهم الثقافية والاجتماعية بجانب حرمانهم من حرية العقيدة. وتم حرمان أهل السنة من جميع حقوقهم، ومنها حقوقهم الثقافية والاجتماعية؛ ومن ذلك :

تخصيص المراكز العلمية ودُور النشر والمطابع والمكتبات التجارية لكتب الشيعة وعدم السماح لأهل السنة بشيء من ذلك، فمن هنا تجد أن الكتب المطبوعة في إيران كلها كتب شيعية باستثناء كتب معدودة على الأصابع طُبعت بعد مشكلات كثيرة، ولا زال عدد من الكتب لعلماء أهل السنة أرادوا الإذن لنشرها مرهونة عند الحكومة، ولم تسمح بنشرها أو طبعها، ومن هنا يضطر بعض علماء أهل السنة لنشر كتبهم وطبعها في باكستان. ومن نتائج ذلك أن شباب أهل السنة لا يجدون أمامهم في المكتبات الثقافية إلا كتب الرافضة لأفكارهم، ويضطرون على الرغم من كرههم أن يقرءُوا هذه الكتب أو يلجئُوا إلى أفكار أخرى منحرفة.

تخصيص وزارة الإرشاد والتبليغات لنشر أفكار وعقائد الشيعة:

وهذه الوزارة تحظى بأكبر دعم من الحكومة، ومن عملاء تكثيف الجهود لنشر وترويج مذهب الشيعة في العالم عن طريق طبع ونشر الكتب بلغات العالم الحية، وهي تتجاوز أربعين لغة، وطبعت في حدود ثلاثين كتابًا ورسالة حتى الآن، وتوزع مجانًا عن طريق الملحق الثقافي الإيراني وعن طريق بعثات تبعثها الوزارة، وعن طريق البريد على عناوين لأشخاص بارزين ، وعن

طريق ابتعاث أشخاص للدعوة ونشر مذهبهم على نفقة الوزارة، وفي طي هذه الكتب توضع مضامين وأفكار بشكل لا ينتبه إليه إلا الأذكياء ومن لهم خلفية .

الجو التعليمي :

تتولى الرافضة نظام التعليم في المراحل كلها من الابتدائية إلى الجامعات،والمناهج كلها من وضعها وإن كان هناك في المناطق السنية وضعوا في المناهج اسماً رسالة بعنوان « فقه أهل السنة» لدفع الشبهات، وحجة بأن المناهج في المناطق السنية تشمل كتبهم وجميع النشاطات والدورات والمحاضرات والجلسات والدروس. ووسائل الإعلام تحاول ترويج ونشر العقائد الرافضة والتأثير على أبناء السنة، ولا تسمع حديثاً إلا عن مذهب الرافضة وأفكارهم كما أنهم شكلوا فصولاً دراسية للكبار رجالاً ونساء بعنوان محو الأمية فلا تسمع فيها إلا ترويج أهدافهم المطلوبة وتحقيقها من وراء الستار، كما خصصوا مراكز ومكتبات خاصة في جميع مدن أهل السنة تحتوي على كتب ثقافية شيعية محضة للمطالعة ولتشويق الطلاب لقراءة هذه الكتب ومطالعتها ، ثم يهدون من الكتب ما يرون فيها مصلحة لهم .

كما أنهم يستغلون المناسبات الزمنية والمراسم المذهبية الخاصة بهم، مثل أسبوع الوحدة ويوم نجاح الانقلاب وأيام الأعياد والجلسات الأخرى التي تتولى الدولة الإشراف عليها، ويُدعَى الشخصيات والأعيان البارزون من الداخل والخارج، ويُجبر أهل السنة من الموظفين والعلماء والأعيان على المشاركة معهم في هذه المناسبات والمراسم، بادِّعاء أن الشيعة والسنة متكافئون متعاونون .

الوضع الاقتصادي لأهل السنة :

ولم يكن لأهل السنة أي تقدم اقتصادي في عهد «الشاه»، وبعد تولِّي السلطة الجديدة علقوا بعض الآمال على الحكومة الجديدة التي كانت تدعى العدل والمساواة، ولكن سرعان ما انكشفت حقائق هذه الدعايات الفارغة من الحقيقة وخاب أملهم ولم ينالوا خيرًا، بل رجعوا إلى أسوأ مما كانوا عليه في عهد «الشاه» والسر في ذلك أنهم لا يريدون أن ينهض شعب أهل السنة اقتصاديًا وفكريًا وثقافيًا مخافة أن تكون لهم قوة. ومن المعلوم أن أكثر شباب أهل السنة ممنوع استمرارهم في التعليم وتتشدد الحكومة في شرائط قبولهم؛ لذلك يتخلفون عن التعليم ولا سيما عن الالتحاق بالثانوية والجامعات وبذلك يكون مستواهم دون مستوى شباب الشيعة؛ فهم يتولَّون المناصب المهمة وشباب أهل السنة يُحرمون من ذلك .

عدم التعاون مع مزارعي أهل السنة والفلاحين منهم بينما الشيعة يحظون بكل الإمكانات والتشجيعات من الحكومة .ومن المعلوم أن الاحتياجات المعيشية والاقتصادية كانت متوافرة في متناول الجميع في عهد «الشاه»؛ ولكن بعد تولِّي الثورة الحكم تغيرت الأوضاع فسيطرت الدولة على جميع المواد الغذائية وغيرها، ولا يمكن الحصول عليها إلا بالبطاقة الخاصة حسب عدد أفراد الأسرة، فهذا يكلف رب الأسرة أن يقف في الصف للحصول على كل شيء على حِدَة حيث إن كل الأشياء لا تتوافر في مكان واحد، بل موزعة على عدة جهات فيقف أحدهم في صف طويل لشراء الزيت مثلاً، وآخر منها لشراء الخبز وثالث لشراء اللحم، وهكذا يعيش الناس في محنة شديدة والهدف من وراء ذلك جعل الناس مجبورين للإذعان للحكومة على الرغم

منهم ومنقادين لها رضوا بذلك أم أبوا ، وهذا يعرض النساء والبنات -عند عدم وجود الرجال- للوقوف في الصف للحصول على لقمة عيش.

الوضع السياسي لأهل السنة :

لابد لبروز أي شعب في الناحية السياسية أن يكون متقدمًا في النواحي السابقة الذكر يعني الناحية الثقافية والاقتصادية ، وكلما تقدم في هذه النواحي تفوق وأثبت وجوده السياسي في العالم، وكلما تأخر عن النواحي السابقة الذِّكر تخلف في الجانب السياسي، فالتقدم السياسي والحفاظ عليه لدى شعب ما منوط بمقدار تعمقه الثقافي وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي .

وأهل السنة حُرموا من معظم حقوقهم الثقافية والاقتصادية والسياسية، كذلك فالبرلمان يتشكل من أكثر من ثلاثمائة مقعد على اعتبار أن كل مائتَي ألف لهم نائب واحد ينتخبونه من بينهم، وعلى هذا فأهل السنة يُمثلون بأقل نسبة تقريبًا في البرلمان، وقد حُرموا من ذلك ولا يوجد لهم إلا اثنا عشر نائبًا، وليس لهم أي وزن في البرلمان بل يستغل الشيعة وجودهم لأهدافهم السياسية، بما ينافي مصالح أهل السنة ويعرض حقوقهم لمزيد من الحظر والضياع . والإحصائية السكانية لا تُظهر عدد المسلمين السنة في إيران لذلك من الصعب معرفة نسبة أهل السنة في إيران؛ إلا أنه من المعروف أن السنة ليسوا أقل من (14) مليون نسمة في إيران يعني 35 في المائة. فنسبة أهل السنة في الوظائف الحكومية تكاد تكون معدومة، وليس هذا فقط، بل يشغل الوظائف والمناصب الرسمية الرفيعة أفراد من طائفة الشيعة، حتى في أماكن الأغلبية السنية . كما تجري عملية إسكان الشيعة في الأقاليم التي يشكل أهل السنة فيها الأغلبية، وذلك بهدف تغيير الطابَع السكاني لتلك الأقاليم.

وأبدى بعض زعماء أهل السنة تخاوفهم من أن إقليمَي كردستان وبلوشستان يفقدان أهميتهما كمناطق لأهل السنة خلال عشر السنوات القادمة إذا استمر الوضع كذلك . ذلك هو وضع أهل السنة في إيران وهو ما يدل على وجود خلل واضح في تركيبة الدولة؛ بما ينذر بانفجار وشيك قد يتأخر قليلاً لكن يمكن استغلاله عند اللزوم.

****

الفصل الثالث

الشيعة

هكذا كان رأي أهل السنة في إيران وتاريخهم الدموي للقضاء عليهم، أو بالأدق تقليل تواجدهم وتأثيرهم في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في إيران، ولأننا عرضنا وجهة نظرهم فالأمانة المهنية تحتِّم علينا أن نعرف ونسرد تاريخ الشيعة - وهم الأغلبية في إيران وهم أهل الحكم؛ لنتعرف إلى أي مدى تعيش تلك البلاد على صفيح ساخن والغليان والقلوب تمتلئ بالضغينة وحالة التربص لا تنتهي. وفي نهاية الأمر رغم تناقض الجميع ورغم التحفز وحالة الثأر ما بين السنة والشيعة، فالكل يعيش تحت عَلَم واحد ويمثل أمة واحدة تعيش حالة من الهدوء الشكلي لوجود أزمات تحيط بها من الخارج؛ مما يجعل الجميع في حالة توحد حتى يزول الخطر. وهو ما تتبعه الأمم عادة عندما تصبح الأزمة الداخلية على وشك الانفجار، وهو ما نراه في دول أخرى شعبها مختلف الأعراق والأديان كدولة إسرائيل، وهي الدولة الثالثة بعد إيران والسعودية التي يعدُّها العالم دولة دينية حيث تمثل جمهورية إيران الإسلامية حالة معقدة بالنسبة إلى العالم الخارجي؛ فمنذ الثورة الإسلامية سنة 1979، وعلاقات إيران مع جيرانها العرب وغير العرب وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية والكثير من الدول الغربية كانت «صعبة» على أقل تقدير. وأدى العداء المتأصل مع الولايات المتحدة وبريطانيا إلى نشوء علاقات عداء بين إيران ومعظم الدول العربية، لاسيما مع جيرانها في منطقة الخليج؛

فالعلاقات الوثيقة بين دول الخليج والغرب جعلت الجمهورية الإسلامية في إيران تنظر إلى هذه الدول بوصفها أعداء محتملين. ومع ذلك، لم تَخُض «إيران الإسلامية» الحرب مع الدول العربية الموالية للغرب، وإنما خاضتها مع حليف السوفيت، عراق صدام حسين.

كان من شأن الحرب التي استمرت ثمانية أعوام مع العراق أن عمّقت العداء بين إيران والغرب؛ وكذلك مع العالم العربي كله باستثناء سوريا. وبعد 23 عامًا من انتهاء الحرب مع العراق، ظلت علاقات إيران مع كثير من الدول العربية، لاسيما دول الخليج المجاورة لها، باردة وغير ودية كما كانت خلال الحرب. كما أن الصراع مع الغرب مستمر بلا هوادة. وفي حين يبدو أن برنامج إيران النووي هو لُبّ الصراع، نسي الكثيرون أن الصراع بين إيران والغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة، يتجاوز برنامج إيران النووي المثير للجدل. وقد أدى التزام إيران بموقفها الفريد من نوعه على مدى 33 سنة مضت إلى العديد من النظريات والتحليلات والتفسيرات، وثبت أن بعضها أكثر واقعية في حين أن بعضها الآخر كان مُضلِّلاً وساذَجًا إلى درجة لا تُصدَّق.

لقد نجت إيران من الحرب الشرسة التي استمرت ثمانية أعوام مع العراق، وهي الحرب التي تلقّى فيها العراق دعمًا ماليًا كبيرًا من دول الخليج العربية الغنية، وأسلحةً دفاعية وهجومية ثقيلة من الغرب والشرق (لاسيما من الاتحاد السوفيتي)، واستخدم فيها «الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع»، بينما ظل العالم الخارجي يغضّ الطرف عن «فظائع صدام حسين»، كما نجت إيران من ثلاثة عقود من العقوبات التي قادتها الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن العقوبات اشتدت كثيرًا خلال السنوات الماضية، والبلاد تواجه الآن

أيضًا تهديدًا عسكريًا خطرًا من إسرائيل والولايات المتحدة، فإن النظام لا تبدو عليه علامات الذعر من الغرب أو الاستسلام له، وإن كان الضرر قد لحق بإيران بلا شك؛ حيث لم تكن الحياة سهلة بالنسبة إلى معظم الإيرانيين خلال كثيرٍ من السنوات الثلاث والثلاثين الماضية. ومع ذلك، يبدو القادة الإيرانيون واثقين من دعم القاعدة الشعبية، ولاسيما في المناطق الريفية من البلاد.

تُرى، ما الأسباب الكامنة وراء بقاء «نظام الجمهورية الإسلامية» رغمًا عن كل الضغوط؟ ويتعلق السؤال المهم التالي بالمستقبل: هل سيُكتب البقاءُ للنظام المحاصَر كما كُتب له من قبل؟ ألن يُضطر لتغيير بعض سياساته، ومنها تلك التي تسببت في قلق عميق في الغرب؟

يمكننا أن نتناول هذه الأسئلة بتوظيف ما يُسمَّى في العلوم السياسية الحديثة بمفهوم «القوة الناعمة». فما نقاط القوة لدى النظام الإيراني المحاصَر التي جعلته ينجو من كل الضغوط والعقوبات خلال السنوات الثلاث والثلاثين الماضية؟ والأهم من ذلك، هل ستزداد نقاط «القوة الناعمة» لدى إيران أم تنخفض في المستقبل الذي يُفرَض عليها؟

الإسلام الشيعي والقوة الناعمة

يشكّل الدين أو الإسلام قبل كل شيء أقوى سلاح في ترسانة القوة الناعمة لدى إيران. كما تشكّل معاداة الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، ومعاداة إسرائيل، العنصرين الثاني والثالث من عناصر قوتها الناعمة. ويشكّل المذهب الشيعي، ولاسيما التفسير الراديكالي الذي صاغته المؤسسة الدينية

الإيرانية خلال السنوات الثلاث والثلاثين الماضية، العنصر الرابع من عناصر القوة الناعمة لدى الجمهورية الإسلامية. أما العنصر الخامس، فيكمن في شعور الإيرانيين القومي الذي يُقارب الشوفينية. وسنتناول ما يمكن تسميته أقوى ركائز «القوة الناعمة» لدى النظام الإسلامي: «الإسلام».

برز الإسلام الشيعي بوصفه أعتى قوة خلال الثورة الإسلامية سنة 1979؛ فقد بلغ من قوته أنه لم يَقُد الكفاح الثوري ضد الشاه محمد رضا بهلوي فحسب، بل شكّل في نهاية المطاف البنية الإيديولوجية الفوقية لإيران الجديدة بعد الثورة. علاوةً على ذلك، ظل الإسلام القوة المهيمنة في الجمهورية الإسلامية على مدى 33 سنة خَلَت. لم يفهم كثيرٌ من المحللين الغربيين فهمًا صحيحًا ودقيقًا أن دور الإسلام لم يقتصر فقط على تشكيل نسيج إيران المعاصرة، بل تعدَّاه إلى تشكيل علاقاتها مع العالم الخارجي، وكانت السمة الأبرز لـ «الإسلام الإيراني» هي «الراديكالية». لم تبرز هذه الميزة بوصفها أهم ما يميز الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 فحسب، ولكن قوتها تنامت في إيران ما بعد الثورة. وليس من قَبيل المبالغة القول: إن هذه السمة بالذات أثّرت في معظم علاقات إيران مع العالم الخارجي أو أعطتها شكلها؛ فإن معاداة النظام الإيراني للغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، وللدول العربية المحافظة، وإصراره على إبادة إسرائيل، وبرنامجه النووي المثير للجدل، ودعمه للجماعات الفلسطينية الراديكالية مثل حماس والجهاد الإسلامي، وعلاقاته مع حزب الله، ودعمه لنظام الأسد في سوريا، بل كل تعامل آخر للنظام الإسلامي في إيران مع العالم الخارجي، ينبع من النظرة الإسلامية التي يتمسك بها القادة الإيرانيون. إن تفسير قادة إيران للإسلام هو القوة الدافعة التي تشكّل استراتيجيتهم داخل

البلاد وخارجها. ولذلك، فإن فهم هذا «الإسلام الراديكالي» الذي يؤمن به القادة الإيرانيون يُعدُّ شرطًا أساسيًا لفهم استراتيجيات وسياسات النظام الإيراني داخليًا وخارجيًا.

التشيُّع في إيران

كما قلنا من قبل في فصل سابق، دخلت إيران في الإسلام في عهد الخليفة الثاني (عمر بن الخطاب) في النصف الأول من القرن السابع الميلادي، إلا أن هناك خلافات بشأن كيفية تحول الإيرانيين إلى الإسلام؛ يقول القوميون الإيرانيون: إن الفاتحين العرب استخدموا القوة لإجبار الإيرانيين على الدخول في الإسلام. أما الإيرانيون الأكثر تدينًا فيقولون: إن ظلم النظام الحاكم في إيران واستبداده جعلا العديد من الإيرانيين يرحبون بالفاتحين ويعتنقون الإسلام طوعًا. وسواء اعتنق الإيرانيون الإسلام طوعًا أم كَرْهًا؛ فالحقيقة هي أن إيران أصبحت جزءًا من الإمبراطورية الإسلامية الجديدة الناشئة، وصار الإيرانيون مسلمين بذات الطريقة التي أصبح فيها عرب شبه الجزيرة العربية مسلمين بنهاية القرن السابع الميلادي. وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون، لم يكن الإيرانيون شيعة، رغم وجود أقلية شيعية ضئيلة متناثرة في جميع أنحاء إيران، كما هي الحال في البلاد العربية. وخلال القرون اللاحقة برز عدد من السلالات الحاكمة المحلية الإيرانية في الجزء الشمالي الشرقي من إيران البعيد جدًا عن تأثير حكم بني العباس في بغداد. كان بعض هؤلاء الولاة أكثر استقلالاً عن بغداد بينما عدَّ الآخرون أنفسهم «خدمًا» للخلفاء، لكنهم جميعًا ظلوا على ولائهم للخلفاء العباسيين في بغداد وفي الوقت نفسه كانوا على المذهب السُّني. استمرت هذه العلاقة لأكثر من ثمانية قرون. في بداية

القرن السادس عشر، تمكن تحالف من القبائل التركية من الأناضول والجزء الشمالي من إيران بالقرب من بحر قزوين من تشكيل سلالة جديدة تُسمى الصفويين. جاء ظهور هذه القوة الجديدة تقريبًا على ذات النمط الذي سارت عليه إيران خلال تلك القرون الثمانية التي اعتنقت فيها الإسلام. لكن كان هناك فرق جوهري بين هذه السلطة الجديدة وبقية القوى التي ظهرت خلال تلك القرون الثمانية؛ حيث كان الصفويون شيعة، وحين تعاظمت قوتهم أجبروا الإيرانيين على اعتناق المذهب الشيعي. فقد تبيَّن أن تشكيل السلالة الصفوية في إيران في بداية القرن السادس عشر هو نقطة تحول في تاريخ البلاد منذ اعتناقها الإسلام، كما كان أيضًا علامة فارقةً في تاريخ التشيُّع. لقد ظهر المذهب الشيعي «بعد وفاة النبي محمد (صلّى الله عليه وسلّم) بوصفه شُعبة من شُعَب الإسلام»، وكان نزاع الشيعة مع جُمهور المسلمين أولاً وأخيرًا نزاعًا سياسيًا؛ إذ نشأ من الخلاف على من يخلُف النبي. فالشيعة يعتقدون أن عليًا، ابن عم النبي وصهره، كان يجب أن يخلفه، كما اعتقدوا لاحقًا أن نسل علي هم وحدهم الحكام الشرعيون في الإسلام ورفضوا مبايعةَ الخلفاء الرسميين. وكانوا يعُدُّون جميع الخلفاء، مهما بلغ تُقاهم، «نواصب» لا شرعية لهم. وفي الحقيقة، يرى الشيعة أنه لا تقوم حكومة إسلامية شرعية إلا إذا كان على رأسها إمامٌ معصومٌ من الشيعة.

غيبة الإمام ونظام ولاية الفقيه

يُقسَّم التاريخ السياسي الشيعي قبل القرن السادس عشر عندما جاء الصفويون إلى السلطة في إيران إلى فترتين متمايزتين: قبل «غيبة» الإمام الشيعي الثاني عشر في القرن العاشر وبعدها. خلال الفترة الأولى التي بدأت

مع وفاة النبي محمد سنة 643م واستمرت ما يقرب من قرنين ونصف القرن، كان هناك دائمًا إمامٌ للشيعة، وكان الشيعة يعتقدون أن هذا الإمام هو الحاكم الشرعي وأن حكم الخليفة كان «اغتصابًا» وغير شرعي. لكن هذا لم يكن يعني أنه من المتوقع أن يتمرد الشيعة ضد الخلفاء غير الشرعيين، وفي الواقع خلال القرنين ونصف لم توجد ثورات خطرة من قِبل الشيعة ضد أي من الخلفاء. كان الشيعة أقلية صغيرة متناثرة في جميع أنحاء «الإمبراطورية الإسلامية» وتعيش بهدوء. وفي سنة 890م اختفي إمام الشيعة الثاني عشر، ليعاود الظهور في يوم من الأيام وفق معتقد «الغيبة» عند الشيعة. لو تمرد الشيعة على الخليفة «الناصبي» قبل «الغيبة» فهذا منطقي بما أن الإمام «المعصوم» موجود وكان بإمكانه أن يتسلم زمام الحكم، لكن هذه الإمكانية انتفت في أعقاب «الغيبة» ولم يعد بالإمكان قيام حكومة شيعية في غياب إمام معصوم ليحل محل الخليفة «الناصبي». لقد غاب الإمام «المعصوم» ولا أحد يعرف متى سيظهر ثانيةً! لذلك؛ فإن أية محاولة من جانب الشيعة لتشكيل حكم إمامي لم تكن تُجدي. وقد تعلم الشيعة شيئًا فشيئًا كيف يتقبلون فكرة غياب إمامهم الثاني عشر وأن ينتظروا عودته. وفي هذه الأثناء، كان عليهم أن يتعايشوا مع «حكم النواصب». تعاون الشيعة عمومًا مع حكم الخلفاء «النواصب» وثبت أنهم أقلية سهلة الانقياد، بل إن بعض الأسر الشيعية البارزة تعاونت بشكل واسع مع مختلف الخلفاء. وبما أن الشيعة يرون أن الشكل الشرعي الوحيد للحكم هو الذي يكون على رأسه إمامٌ معصوم، فمن البدهي أن مفهوم الحكم عند الشيعة لم يتطور نظريًا خلال غياب الإمام الثاني عشر.

جاء الصفويون إلى السلطة في بداية القرن السادس عشر على هذه الخلفية

التاريخية التي دامت سبعة قرون ونصف القرن. وكان الصفويون في المقام الأول قبائل تركية من الأجزاء الشمالية من إيران والأناضول، والعامل المهم بالنسبة إلى هذه القبائل هو دينها؛ حيث كانت على المذهب الشيعي. وكغيرهم من السلالات الأخرى، وصل الصفويون إلى السلطة بقوة السيف، ولكن كان هناك اختلاف جذري؛ ففي حين كانت القبائل السابقة تعلن ولاءها للخلفاءِ في بغداد، أعلن الصفويون ولاءهم لأئمة الشيعة الاثني عشر. وهكذا أنشئت في الواقع أول حكومة شيعية رسمية منذ بداية الإسلام. لكنْ تبيان تحايل الشيعة على المفهوم الجوهري «القائل: إن الحكم اغتصابٌ ما لم يكن على رأسه إمامي شيعي معصوم» يقع خارج نطاق تحليلنا هذا. ومع أن بعض علماء الشيعة فضلوا الحكم الصفوي على الحكم السني، إلا أنهم ظلوا يعدُّونه اغتصابًا، ولكن اعترف معظم علماء الشيعة تقريبًا بالملوك والحكام الصفويين وتعاونوا معهم.

أسفر حكم الصفويين الذي دام قرنين عن نتيجة تاريخية مهمة للشيعة؛ إذ رسَّخ فكرة إمكانية قيام حكومة شيعية في غياب إمام شيعي معصوم. أما عن نمط الحكم فلم يختلف كثيرًا عن نمط الحكم السني الكلاسيكي الذي نشأ بعد وفاة النبي. أمسك ملوك الصفويين بالسلطة الزمنية بينما كان لعلماء الشيعة السلطة الدينية. فإذا كان الحاكم تقيًا، وكثير منهم كانوا كذلك، كانت العلاقات بين العلماء والبلاط ودية، وإذا كان الملك أقل تدينًا، كما كان بعض الملوك الصفويين، زادت الهُوَّة بين الدين والدولة. وقد ترسخ هذا النمط خلال القرنين اللذين حكم فيهما الصفويون. وفي بداية الحكم الصفوي أجبر الحكام كثيرًا من الإيرانيين على اعتناق المذهب الشيعي الذي أصبح دين الدولة في العهد الصفوي.

الحركة الدستورية وحكم العائلة البهلوية

استمر الإرث الصفوي خلال حكم القاجاريين لإيران في القرن التاسع عشر؛ فإيران كانت دولة شيعية بلا منازع، وكانت العلاقات بين العلماء والملوك القاجاريين تُماثل نظيرتها تقريبًا في عهد الصفويين. كان الحكام القاجاريون مسئولين عن إدارة الدولة بينما رجال الدين هم المسئولون عن المجال الديني. وكان الحكام القاجاريون أتقياء عمومًا؛ مما أسفر عن علاقات طيبة بين العلماء ونظام الحكم في إيران جُلَّ القرن التاسع عشر. ولكن هذه العلاقات الحميمة انهارت في أواخر عهد القاجاريين في بداية القرن العشرين، عندما شهدت إيران حركة شعبية اجتماعية وسياسية ضخمة تُعرَف باسم الحركة الدستورية.

وعلى الرغم من أن النضال الدستوري الذي أدى إلى ثورة فشل عمومًا في تغيير هيكل الدولة الاستبدادية في إيران، فإنه عرَّض الإيرانيين للأفكار السياسية الحديثة؛ فحرية التعبير وفكرة الحكومة التمثيلية وسيادة القانون والبرلمان والدستور والفصل بين السلطات كانت بعضًا من الأفكار الجديدة التي اعترف بها كثيرٌ من الإيرانيين الأكثر ثقافة وثراءً وتمدُّنًا وآمنوا بها. وتغلغلت هذه الأفكار في المعاهد الدينية كذلك. وفي الواقع، أعجبت هذه الأفكار بعضًا من كبار الشخصيات الدينية وجعلتهم يتحولون لقيادة الحركة الدستورية.

لم تجلب الحركة الدستورية خلال العقد الأول من القرن العشرين الأفكار الحديثة إلى الأوساط الدينية فحسب، بل أذِنت بخروج على التعايش بين العلماء والحكم الذي دام قرونًا. لم يشعر بعض العلماء بالارتياح إزاء الأفكار

الجديدة القادمة إلى البلاد من الغرب، بل إنهم عارضوها وأدانوها وزعموا أنها إلحادية ومعادية للإسلام. ولكن الغالبية أيدت الأفكار الجديدة وأشادت بطبيعتها المناوئة للاستبداد، ولم تجد فيها شيئًا معاديًا للإسلام أو الدين. كان من شأن تحمُّس العلماء للقيَم الديمقراطية من جهة ومعارضتهم لسلطة القاجاريين الاستبدادية من جهة أخرى أنهما لم يُغيِّرا التحالف غير المعلن بين رجال الدين والدولة فحسب، بل في الواقع وضعا رجال الدين في طليعة الحركة الدستورية ضد الدولة القاجارية. ولأول مرة في التاريخ الشيعي كان العلماء يقودون حركة ديمقراطية شعبية ضد الاستبداد والقمع السياسي.

لقد فشلت الثورة الدستورية عمومًا في إصلاح هيكل السلطة في إيران على الرغم من الحماس والتوقعات، وقد قدَّم الباحثون الغربيون وكذلك الإيرانيون تفسيرات مختلفة لشرح هذه النكسة التاريخية؛ حيث أُنشئ برلمانٌ يُدعى «المجلس» سنة 1906، وصيغَ دستورٌ من قِبل أعضاء المجلس الأول الذين كان أبرزهم من رجال الدين. وقد قيَّد الدستور سلطة الملك المطلقة، وأرسى قواعد الحريات المدنية، وضمن حرية التعبير وحرية الصحافة والمساواة أمام القانون، وسيادة القانون ضد رغبات الملك المطلقة، وجعل الدولة مسئولة أمام البرلمان أو المجلس. كانت هذه التدابير في الواقع كافية لإرساء أسس دولة ديمقراطية في إيران الحديثة؛ لكن الحكومات المتعاقبة تجاهلتها منذ الثورة الدستورية إلى حد كبير.

لقد أضعفت الحركة الدستورية الدولة القاجارية في حين أن الدستوريين لم يشاركوا إلا في جزء من السلطة. وقد أدى ضعف الحكومة المركزية إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في جميع أنحاء البلاد. لكن السلطة

القاجارية لم تكن فعالة جدًا في أجزاء كثيرة من إيران حتى قبل الاضطرابات الدستورية، ولم تؤدِّ الاضطرابات والصراع على السلطة الذي أعقب قلاقل الدستور إلا إلى إضعاف الإدارة المركزية الضعيفة أصلاً. لقد أدى انهيار السلطة المركزية في أنحاء كثيرة من إيران إلى ظهور قوى مستقلة في تلك المناطق. لقد تحدت الجماعات العرقية المختلفة في كردستان وأذربيجان وخوزستان وبلوشستان وجيلان وأجزاء أخرى من البلاد، الحكومةَ المركزية في طهران وشكّلت حكومات محلية مستقلة أو حكومات انفصالية.

وعلى هذه الخلفية جاء انقلاب سنة 1921 الذي نفذه لواء القازاق الذي مثّل القوة العسكرية الوحيدة في البلاد بدعم من البريطانيين، فأدى إلى تغييرات جوهرية في إيران. كان زعيم الانقلابً العسكري، رضا خان، مجهولاً تمامًا في إيران؛ فلا الشخصيات السياسية في العاصمة تعرفه ولا كان البريطانيون يعرفونه جيدًا. كانت تلك محاولة أخيرة من قبل القادة العسكريين البريطانيين لإنشاء إدارة فعالة في إيران قبل مغادرتهم إيران بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

أثبت رضا خان أنه قائد عسكري جريء وكفء، كما كان زعيمًا سياسيًا مرموقًا. وقد سحق رضا خان جميع التمردات والانشقاقات عن الحكومة المركزية، وأرسى القانون الذي كانت البلاد في أمسِّ الحاجة إليه، وثبّت النظام والاستقرار في جميع أنحاء إيران، وأعاد تشغيل عجلة البلاد الاقتصادية التي كانت قد توقفت، ووضع حدًا للاضطراب السياسي والفوضى التي سادت إيران منذ ما يقرب من عقدين من الزمن منذ اندلاع الحركة الدستورية. كما وظّف شعبيته الهائلة التي خلقتها خدماته بين الإيرانيين لإنهاء سلالة القاجار

الضعيفة والفاقدة للمصداقية، وخلق سلالة جديدة تُسمى في إيران سلالة بهلوي التي كان أول ملوكها رضا خان الذي سُمِّي رضا شاه سنة 1925.

كان صعود رضا شاه إلى السلطة سريعًا وفعالاً؛ فقد خلق دولة استبدادية لا رحمة فيها، وكان هو على رأسها. وكانت شرطته السرية الشريرة تسحق كل معارض. ومع تنامي قوته، لم يعُد يسمح بأي انتقادات لسياساته وقراراته، وقتلت شرطته السرية عددًا من خصومه ومنتقديه وغيّبت في السجون أكثر من هؤلاء لخلافات مع أفكار صاحب الجلالة. كما ألغى جميع الأحزاب السياسية التي ظهرت في أعقاب الحركة الدستورية، وأغلق جميع الصحف المستقلة، وزجَّ بعشرات الكُتّاب والصحفيين في السجون.

وبغضّ النظر عن أسلوبه الدكتاتوري في الحكم، أدخل رضا شاه سلسلةً من الإصلاحات الحديثة التي غيرت كثيرًا من جوانب المجتمع الإيراني بشكل جذري في حكمه الذي دام ستة عشر عامًا. ومن بين برامج التحديث الهائلة التي وضعها رضا شاه إلزامية التعليم المجاني للجميع، وإرساء نظام قضائي عَلماني حديث، وبيروقراطية مركزية حديثة، وجيش حديث، وعشرات الصناعات الحديثة، والسكك الحديدية، وإنشاء جامعة، ونظام صحي حديث. لم يكن تحديثه إلحاديًا أو معاديًا للإسلام، ولكنه في بعض النواحي تسبب في غضب رجال الدين وأدى إلى مظاهرات من قبل الإيرانيين الأكثر تدينًا، كما في مثال نزع الحجاب قسرًا عن النساء؛ حيث حظر الشاه بمرسوم حكومي حجاب المرأة في الأماكن العامة؛ مما أغضب الإيرانيين الأكثر تدينًا الذين خرجوا للاحتجاج. ولكن قمع رضا شاه المظاهرة؛ فقُتِل عشرات من المحتجين برصاص الجيش وجُرح عدد أكبر بكثير.

ومع أن هذا الحادث المأساوي عُدَّ دليلاً واضحًا على استراتيجية رضا شاه المناهضة للإسلام، إلا أنه في واقع الأمر يجب التوكيد على أن نزع الحجاب لم يكن المقصود منه إضعاف الإسلام، بل كان جزءًا من الإصلاحات التحديثية التي أطلقها رضا شاه. فقد أراد النساء أن يخرجن من منازلهن كي يذهبن للمدرسة والجامعة ويشغلن الوظائف العامة. وبما أن الحجاب في تلك الفترة كان يغطي الوجه بأكمله، فإن تحقيق تلك الأهداف لم يكن ممكنًا إذا تمسكت النساء بالحجاب. وما خلا تلك المواجهات، تعايش رجال الدين مع الدولة في سلام، وعاد رجال الدين إلى معاهدهم الدينية وهجروا جميع المجالات السياسية والاجتماعية التي كانوا قد دخلوها في العهد الدستوري.

انتهى حكم رضا شاه القوي والاستبدادي نهاية مفاجئة في أغسطس/ آب 1941 حين غزا الحلفاء إيران في أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان رضا شاه قد راح يميل إلى ألمانيا خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. وحين اندلعت الحرب كان آلافٌ من الألمان يعملون في مشاريع مختلفة في إيران. وكان الحلفاء، ولاسيما البريطانيون، قلقين من وجود آلاف الألمان في إيران؛ فحثوا الحكومة الإيرانية على أن تطلب من الألمان مغادرة البلاد. لكن رضا شاه كان عنيدًا، فرفض وردّ على لندن أن هؤلاء الألمان ليسوا إلا فنيين ومستشارين لمساعدة الإيرانيين على بناء الصناعات الحديثة والسكك الحديدية وما إلى ذلك. وحين قرر الحلفاء في نهاية المطاف دعم «الجبهة الشرقية» عَبر إيران، أطاحوا بحكومة رضا شاه الموالية للألمان.

الراديكاليون الإسلاميون

شهد عصر ما بعد رضا شاه اضطرابًا سياسيًا دام أكثر من عقد، ولكن في

الوقت نفسه تمتع الإيرانيون بفترة من الحرية السياسية، وكان فراغ السلطة الذي أعقب سقوط دولة رضا شاه القمعية والقوية قد خلق وضعًا لم يعد ممكنًا فيه لأية مؤسسة أو زعيم سياسي أن يمارس سلطة مطلقة؛ فظهر عدد من الجماعات السياسية وكذلك العشرات من الصحف المستقلة في السنة الأولى بعد سقوط رضا شاه. كما شهدت تلك الفترة أيضًا ظهور حركة اليسار الشعبية المنظمة جيدًا التي أثّرت بشكل متزايد في الحياة السياسية الإيرانية. وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى في فترة ما بعد الحرب أواخرَ الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، هيمنت الأفكار اليسارية على العديد من المثقفين الإيرانيين والكتّاب والصحفيين والفنانين والنشطاء السياسيين. كما اجتذب اليسار أيضًا العديد من الطلبة والنقابيين والناشطين الإثنيين، ولاسيما دعاة القومية الكردية والأذربيجانية، ودعاة حقوق النساء وغيرهم من المدافعين عن الحقوق المدنية. وأصبح حزب توده اليساري روح الحياة الفكرية الإيرانية وضم تيارات إسلامية، وتبنّى الإسلاميون الإيرانيون الأكثر راديكالية وثقافةً كثيرًا من المفاهيم الماركسية، بل إنه تغلغل بين بعض رجال الدين الشباب أيضًا. وقد تبين أن أثر الأفكار اليسارية الراديكالية على الإسلاميين كان علامةً فارقة في التوجهات السياسية للشيعة.

وهكذا تأثرت حركة الإحياء الشيعي بقوتين متناقضتين: قيَم الغرب الليبرالية الديمقراطية، وكذلك أفكار اليسار الثورية الراديكالي، وسنرى بوضوح كلا الاتجاهين داخل الصحوة الشيعية/ الإسلامية التي راحت تهيمن شيئًا فشيئًا على السياسة الإيرانية منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى اليوم. في الفترة التالية لعصر رضا شاه وحتى أوائل ستينيات القرن العشرين

ساد التيار «الليبرالي». لكن، ولأسباب خارجة عن نطاق بحثنا، راح التيار الراديكالي يتصدَّر الواجهة منذ أوائل ستينيات القرن العشرين، ولن نجانب الصواب لو قلنا: إن مهدي بازركان، أول رئيس وزراء إيراني بعد الثورة الإسلامية في عام 1979، يمثل «التيار الليبرالي»، وأن آية الله الخميني، قائد الثورة الإيرانية، يجسد التيار الراديكالي؛ فكلاهما حاول إحياء التفسير الكلاسيكي للإسلام الشيعي الذي كان إلى حد كبير غير سياسي؛ ففي حين كان المذهب الشيعي الكلاسيكي، كما لاحظنا من قبل، ينبذ السياسة والحكم كان التفسير الشيعي الذي بُعِث من جديد تفسيرًا سياسيًا أولاً وقبل كل شيء. أراد التيار المعتدل إسلامًا ديمقراطيَ التوجُّه في أساسه، ليبراليًا في قيَمه الاجتماعية، ولا يسعى إلى مواجهةٍ مع الغرب. بالمقابل، شجب «التيار الراديكالي» القيم الديمقراطية ومقَتَ الليبرالية وعادى الغرب عداءً شديدًا. كان التيار الأول يمثل القيم الميالة للغرب التي جاءت بها الحركة الدستورية في بواكير القرن العشرين، بينما كان التيار الثاني من مخلفات التيارات اليسارية الراديكالية التي جاءت إلى إيران بعد ما يقرب من خمسين عامًا. وعلى الرغم من التوجهات المتناقضة لهذين التيارين، فإنهما تعاونا بشكل كامل؛ لأنه كان لديهما عدو قوي مشترك يُدعى الشاه محمد رضا بهلوي. دام تعاونهما طيلة أيام الثورة، بل حتى بعد الثورة؛ فعُيِّن مهدي بازركان رئيسًا للحكومة الثورية من قِبل آية الله بعد الإطاحة بالشاه. ولكن منذ البداية بدا أن لكلٍّ منهما تفسيرًا مناقضًا؛ فقد عارض المهندس بازركان آية الله في كل شيء من الاقتصاد إلى القضايا الاجتماعية والسياسية والنظام القضائي والسياسة الخارجية والحجاب وحقوق المرأة وما إلى ذلك. رأى المعتدلون أن الثورة

يجب أن تنتهي بسقوط الشاه وإقامة الجمهورية الإسلامية. أما الراديكاليون فرأوا أن انتصار الثوار في إيران هو بداية صراع عالمي ضد الغرب المنحط الذي يقوده الشيطان الأكبر أو الولايات المتحدة. وحثّ بازركان الثوار على التوقف عن النضال والعودة إلى أعمالهم وإلى كل ما كانوا يفعلونه قبل أن تبدأ الثورة، أما آية الله فقد حثّ الثوار على عدم إلقاء أسلحتهم إلى أن يحرروا المسلمين المضطهدين في جميع أنحاء العالم، وهو الذي صاغ فكرة «تصدير الثورة»، وهذا يعني ضمنًا شنَّ حرب على الصهاينة من أجل تحرير فلسطين، وتحرير الجماهير العربية من طغيان الملوك والحكام العرب المستبدين الذين كانوا مجرد دُمًى للغرب، ولاسيما الولايات المتحدة.

رفض بازركان قطع علاقات إيران مع الولايات المتحدة، بينما نظّم الراديكاليون تجمعاتٍ حاشدةً تهتف: «الموت لأميركا». عارض بازركان المحاكم الثورية الإسلامية التي أنشأها وعيَّن قضاتها آيةُ الله والتي حكمت بالموت على مئات المشتبه بهم بتهمة التعاون مع نظام الشاه وباتهامات أخرى، بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين خلال الثورة. وكانت المحاكمات في كثير من الأحيان لا تدوم إلا بضع دقائق من دون وجود أي محام يدافع عن المتهمين. دعا بازركان إلى سيادة القانون والنظام واحترام الملكيّة الخاصة، وعارض مصادرة ممتلكات الإيرانيين الأغنياء الذين إما غادروا البلاد خلال الثورة أو اتُّهموا بالتواطؤ مع النظام القديم. واتهم آية الله الإيرانيين الأغنياء بكونهم «طابورًا خامسًا» للعدو وعملاء للإمبريالية الأميركية، والتف وراء آية الله معظمُ الثوار واليساريين والنشطاء بين الطلاب والراديكاليون الإسلاميون والفقراء والإيرانيون الأكثر تدينًا وسكان الأرياف والطبقة

العاملة والحرس الثوري المشكَّل حديثًا ورجال الدين. أما بازركان وزملاؤه فقد اتُّهموا تدريجيًا بأنهم «جواسيس» للولايات المتحدة.

كان من شأن الاستيلاء على السفارة الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1979 أن أنهى الصراع بين المعتدلين والمتشددين؛ فقد هيمنت رؤية آية الله الراديكالية على إيران هيمنةً جارفة، ولكن وفاته عام 1989 لم تغير النظرة الراديكالية التي خلَّفها وراءه. وقد جرت محاولتان جديتان للنأي بإيران عن تطرف آية الله: كانت المحاولة الأولى من جانب أكبر هاشمي رفسنجاني عندما أصبح رئيسًا عام 1989 بعد وفاة آية الله، وجرت المحاولة الثانية بعد ثماني سنوات عندما فاز محمد خاتَمي في الانتخابات الرئاسية عام 1997 فوزًا ساحقًا. وكانت محاولة رفسنجاني تهدف أساسًا إلى إدخال اقتصاد السوق الحرة إلى الاقتصاد الذي تديره الدولة، أما خاتمي فقد كان يطمح إلى إجراء إصلاح سياسي، ولكنَّ كليهما فشل؛ حيث ظل تفسير الإمام الخميني الإسلامي الراديكالي هو السائد من غير مساس طيلة الأعوام الثلاثة والعشرين الماضية. لكن هذا التفسير الراديكالي، الذي شكّل العمود الفقري لقوة إيران الناعمة حتى الآن، قد يتوجَّب عليه أن يتغير في المستقبل.

على عكس عصر الإمام، فإن معظم الإيرانيين الأكثر ثقافةً نأوا بأنفسهم عن التفسير الراديكالي للإسلام؛ فالغرب والولايات المتحدة، اللذان عاداهما كثيرٌ من الإيرانيين خلال العقدين الأوَّلين من قيام الثورة الإسلامية، لم يعودا كذلك بالنسبة إلى الأجيال الجديدة. ومع أنه لا توجد أبحاث موثوق بها قام بها أكاديميون إيرانيون، يبدو أن الإيرانيين أصبحوا أقل تدينًا مقارنةً بما كانوا عليه قبل ثلاثة عقود. وعلاوةً على ذلك، يبدو أن الدين أصبح أقل تسييسًا

وأكثر روحانية. وختامًا، هناك جيلٌ من الشباب الإيراني القوي والمتفاني يؤمن إيمانًا صادقًا بالإسلام الراديكالي الذي أرساه الإمام الخميني. ومع أن هذا الجيل لا يمثل إلا أقلية، إلا أن إيمانهم القوي بالإسلام الراديكالي لا يزال يمثل قوةً ناعمةً كامنةً لا يُستهان بها.

أثر «الصحوة الشيعية» في المنطقة

منذ غزو العراق وسقوط صدام حسين في عام 2003، جرى حديث كثير عما يُسمى «الهلال الشيعي». وتزعُم هذه النظرية في أبسط أشكالها أن النظام الإيراني يحاول خلق منطقة هيمنة شيعية تمتد من إيران إلى العراق وسوريا وتنتهي في لبنان. ويهدف هذا «الهلال» في المقام الأول إلى محاربة السُّنَّة وزعزعة استقرار الأنظمة العربية الموالية للغرب. ويشير أصحاب نظرية «الهلال الشيعي» إلى الدعم الإيراني للنظام العراقي ذي الغالبية الشيعية، ونظام بشار الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان. كما يشيرون كذلك إلى علاقات طهران العدائية تجاه معظم الأنظمة العربية في المنطقة؛ فالأزمة السورية التي اصطفت فيها قطر والسعودية وتركيا ضد إيران والنظام السوري ذي الغالبية العلوية، أشعلت الصراع بين الشيعة والسنة.

ومما لا شك فيه أن نظرية «الهلال الشيعي» هي مجرد أسطورة لا أساس لها؛ فأولاً: تشكِّل معاداة الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل مرتكزات أساسية للسياسة الخارجية للنظام الإسلامي في إيران، وليس خرافة ما يُسمى «الهلال الشيعي». ثانيًا، يُكذِّب الدعم الإيراني لحماس والجهاد الإسلامي وغيرهما من مختلف الفصائل الفلسطينية السنّية الراديكالية الفكرةَ القائلة: إن طهران تسعى لنشر النفوذ الشيعي في المنطقة. وبالمثل، تدعم إيران حزب الله ليس

لأنه حزب شيعي، بل لأن حزب الله يعادي الولايات المتحدة وإسرائيل. وإيران ستوقف كل دعمها لحزب الله لو أنه غيّر من عدائه المتشدد تجاه أميركا وخفّف من نبرته تجاه إسرائيل. والشيء ذاته ينطبق على الدعم الإيراني القوي لبشار الأسد في سوريا؛ فلو أن النظام السوري كان مواليًا للغرب، لما دعمته طهران على الإطلاق، بغضّ النظر عن كونه علويًا أو شيعيًا أو سنيًا. والأمر نفسه ينطبق على عدو إيران اللدود في المنطقة: المملكة العربية السعودية؛ فلو ساءت العلاقات بين الرياض وواشنطن في يوم من الأيام، فلا شك أن طهران ستنسى كل العداوات بين السنة والشيعة وتمد ذراعيها لقادة السعودية الوهابيين. ويمكننا أن نستنتج هذا من خلال مراقبة النفوذ الإيراني في العراق؛ فكلما زاد عداء جماعة شيعية للغرب، تمتّنت علاقاتها مع طهران. بالمقابل، نجد أن العلاقات بين الجماعات الشيعية العلمانية الموالية للغرب في العراق مع طهران علاقات عدائية.

باختصار، فشلت الصحوة الشيعية كقوة سياسية في أن يكون لها أثرٌ كبير بين الشيعة خارج إيران؛ فالشيعة خارج إيران لا يستحقون الدعم الإيراني إلا إذا كانوا معادين للولايات المتحدة، وإلا فإن النظام الإسلامي في طهران سيتجاهلهم. وبمعنى أوسع، لم تُفلح الصحوة الشيعية، كعقيدة سياسية، في استقطاب الشيعة الآخرين في المنطقة؛ فشيعة البحرين، على سبيل المثال، يستلهمون القيم الديمقراطية من «الربيع العربي» أكثر مما يستلهمونها من الموقف الإيراني المتشدد في عدائه للولايات المتحدة والغرب. وبشكل عام، ينطبق الانطباع نفسه فيما يبدو على الحركات الشيعية الأخرى في مختلف الدول العربية في المنطقة، بمَنْ في ذلك شيعة العراق.

الفصل الرابع

تاريخ الاحتلال

الأمم القديمة ذات الأهمية الاستراتيجية والموارد الطبيعية دومًا ما تعيش في حالة تهديد من القوى الكبرى، وبتوالي الإمبراطوريات على مر التاريخ تصبح تلك الأمم هدفًا لاستنزاف مواردها بما يخدم مصالح الإمبراطورية المحتلة، وعندما تعاني البلاد حالة ضعفٍ عام نتيجة صراعات داخلية معظمها يتم عن طريق أجهزة مخابرات خارجية تصبح البلاد في حالة استعداد لدخول المستعمر دون أي مقاومة. وقد تعرضت دولة إيران للاستعمار من أكثر من إمبراطورية، كان أهمها وأخطرها هو الاحتلال البريطاني. فمع بداية القرن العشرين، كانت بريطانيا وروسيا قد قَضَتا رَدَحًا طويلاً في التنافس على بسْط السيطرة على إيران حيث بدأ الاهتمام البريطاني بإيران في وقتٍ مبكر من القرن التاسع عشر، وقد أدّى ذلك الاهتمام إلى دخولها في نزاع مع روسيا، جارة إيران في الشمال. وقد ساعدت الاتفاقية الأنجلو روسيةَ التي أبرمت عام 1907 على تسوية النزاعات المتقطعة بين الدولتين، والتي استمرت قرابة القرن. كما مهّدت هذه الاتفاقية الطريق لإرساء منطقة نفوذ روسي في شمالي إيران، والتي فصلتْها منطقة حياد عن منطقة النفوذ البريطاني جنوبي شرق إيران. وكانت إيران تُمثّل لروسيا منطقةً يُمكن أن تضم أراضيَها إليها مستقبلاً. أما بريطانيا العظمى -على الناحية الأخرى- فلم تكن تسعى خلف ضمِّ أية أراضٍ من إيران، بل ولم يكن همُّها الأساسي هو المصالح التجارية

ولا حقول البترول (التي اكتُشفت بعد ذلك بعامين)، وإنما كان الهدف هو الأمن العسكري للهند؛ جوهرة بريطانيا في الشرق. لكن بحلول عام 1915، تغيَّرت اهتمامات بريطانيا العظمى في إيران؛ إذ كان النِّفط قد اكتُشف عام 1910 جنوبي غرب إيران. وبعد ذلك بثلاث سنوات حوَّلت البحرية الملكية البريطانية وقودها الأساس من الفحم إلى النفط. وخلال فترة قصيرة، اشترت الحكومة البريطانية -بناءً على مبادرة من ونستون تشرشل في الأساس- 51 بالمائة من أسهم شركةَ النفط الأنجلو إيرانية. وكانت الشركة تتمتع بامتياز نفطيٍّ يغطي أنحاء إيران كافَّةً، فيما عدا خمسة أقاليم شمالية تقع ضمن منطقة النفوذ الروسي، وتُعَدُّ اتفاقية القسطنطينية التي وُقِّعتْ عام 1915 دليلاً على تغيُّر السياسة البريطانية إزاء أهمية إيران. وبموجب تلك الاتفاقية، هيمنتْ روسيا على مضيقَي البوسفور والدردنيل؛ الممرَّين المائيَّين الوحيدَين اللذين يربطان البحر الأسود بالبحر المتوسط، فيما ضمَّتْ بريطانيا إلى منطقة نفوذها معظم ما يُطلَق عليه «منطقة الحياد» الإيرانية، التي كانت تفصل فيما سبق بين منطقتَي النفوذ البريطاني والروسي. وعلى الرغم من رغبة بريطانيا العظمى في حماية ودعم مصالحها التجارية، فإن حمايةَ الهندِ ومواردَ النفط البالغة القيمة جنوبي إيران كانتا اهتمامَيها الأساسين.

إلا أن سقوط قيصر روسيا عام 1917 خلال الحرب العالمية الأولى كان بمنزلة انتكاسةٍ عُظمى في قضية الائتلاف في أوروبا والشرق الأوسط. علاوةً على ذلك، بدتِ الهند في ذلك الوقت أكثر عُرضةً لهجوم ألماني تركي عبر القوقاز؛ مما حدا بوزارة الحربية البريطانية إلى الإسراع بِردَّة فعل. وفي فبراير عام 1918، فوَّضت إنجلترا اللواء دَنسترفيل ومجموعة صغيرة من الضباط

وضباط الصف البريطانيين في مَهمَّة إعادة تشكيل الجبهة العسكرية بين تركيا والهند، والتي كانت تشكلها فيما سبق قوات القيصر الروسي. وعلى الرغم من أن تأمين الدفاع عن الهند كان اهتمامًا أساسيًّا، كانت ثَمَّةَ مَهمَّةٌ أخرى لقوة اللواء دَنسترفيل – أو القوة السرية كما كان يُطلَق عليها في بلاد الرافدين – على القدْر نفسه من الأهمية، تمثَّلتْ في الاستيلاء على باكو وحقولها النفطية الشاسعة. ونجحت قوة دَنسترفيل في الاستيلاء مؤقتًا على باكو في مايو 1918. ومع ذلك، كانت أعداد القوات البريطانية قليلة جدًّا، ولم يكن من الممكن الاعتماد على تجنيد قواتٍ محلية. وكان من المستحيل إعداد إجراءات دفاع كافية، وسرعان ما أجبرت القواتُ التركية نظيرتَها البريطانية على التراجع إلى إيران. وفي الوقت الذي وقَّعت فيه تركيا على هدنة مودروس (في الثلاثين من نوفمبر عام 1918)، ضمنت القوات البريطانية سيطرتها على باكو. وبحلول ديسمبر من العام نفسه، كان ثَمَّةَ أكثر من فرقة من القوات البريطانية تحرس خط السكة الحديدية وخط أنابيب النفط بين باكو وباطومي. ووفقًا لما ذكره هاينريش هاسمن، خبير النفط في الاتحاد السوفيتي، فلقد أحبط البريطانيون مُصادرة «البلشفيين لصناعة النفط وأعادتْ للمُلَّاك السابقين ملكياتهم». وبدأ المهندسون البريطانيون من فورهم في إصلاح محطات الضخ والسكة الحديدية التي كان يُنقل النفط من باكو عبْرها. وقد أتاح كلٌّ من القوات البريطانية المنتشرة في أنحاء إيران والقوقاز، وانهيار النفوذ العسكري الروسي في المنطقة، لصُنَّاع السياسة البريطانيين -وبخاصة اللورد كرزون- التفكيرَ في سياساتٍ وإجراءاتٍ لم يكن التفكير فيها ممكنًا من قبل؛ فقد اجتمعت اللجنة الشرقية عدة مرات في ديسمبر من عام 1918 لتدارُس السياسة التي

ستنتهجها بريطانيا مستقبلاً تجاه إيران وجمهوريات ما وراء القوقاز الجديدة وروسيا. وخلال هذه الاجتماعات، برزت رؤيتان فيما يتعلق بالدور المستقبلي الذي ستؤديه القوات البريطانية في بلاد ما وراء القوقاز. وكان اللورد كرزون هو مَن يرأس هذه اللجنة، وكان صاحبَ فكرٍ استعماري جريء؛ فدافَع عن حضورٍ أقوى لبريطانيا في المنطقة. وكان كلٌّ من إيه .جيه. بلفور وزير الخارجية، وإدوين مونتاجو وزير الدولة لشئون الهند، يعارضان الإبقاء على التزام القوات البريطانية، ناهيك عن تعزيزها. فذكَّرهما كرزون بأن الاتفاقية الأنجلو روسية الموقَّعة عام 1907، والتي قد باتتْ غير سارية وقت انعقاد اللجنة، لم تُقدِّم حماية كافية للهند، وأوضح أن الهند يجب أن تتمتع بالحماية الكافية؛ بالإضافة إلى أن أرمينيا وأذربيجان وجورجيا كانت جميعًا معارضة للبلشفيين ولروسيا. وبناءً على ذلك، كان ينبغي لبريطانيا دعم الطموحات القومية لهذه الدول؛ مما كان سينتج عنه جعْل باطومي ميناءً حرًّا على البحر الأسود. وقد أشار في معرض حديثه إلى إمكانية فتح شمالي إيران أمام مصالحها التجارية، وبالطبع كانت هناك موارد باكو البترولية. واختتم كرزون حديثه بقوله، إن البريطانيين يحملون على عاتقهم مسئولية أخلاقية تجاه مساعدة الجمهوريات الوليدة على ترسيخ قواعدها. أما مونتاجو، فقد اعترض على أن التواجد العسكري البريطاني لم ينقذ الهند؛ وأن القوات الروسية لم تكن تُمثِّل أي خطر على الهند، إلا أن الدعاية البلشفية كانت تُحرِّض غالبًا على إثارة الاضطرابات الاجتماعية في الهند. كما تساءل عن سبب وجوب تحمُّل بريطانيا لأي مسئولية أخلاقية تجاه ترسيخ قواعد جمهوريات ما وراء القوقاز؛ فأجابه اللورد روبرت سِسيل – نائب بلفور– ببساطةٍ بأن ذلك من

أجل نفط باكو. إلا أن ادِّعاء كرزون بأن بريطانيا تتحمَّل مسئولية أخلاقية لم ينطل على بلفور، الذي قيَّم الموقف بدقة حين قال: «عليَّ أن أقول إننا لن نوجِّه كَل أموالنا ورجالنا لتمدين بعض الناس الذين لا يريدون التمدُّن؛ وإنما سنحمي باطومي وباكو والسكة الحديدية بينهما، وكذلك خط الأنابيب.» لقد كان كلٌّ من بلفور ومونتاجو ناقدَين في طرحهما، لكنهما عجزَا عن تقديم سياسة عملية بديلة عن سياسة كرزون؛ ومِن ثَمَّ، برغم المعارضة التي كانت أحيانًا قوية وصريحة، كانت اللجنة الشرقية تمتثل لكرزون؛ وبناءً عليه، في السادس عشر من ديسمبر من عام 1918، اتفقت اللجنة على أنها تريد إقامة دول مستقلة قوية في القوقاز، لكنها لم تتفق حول مَن الذي ينبغي عليه تحمُّل مسئولية ضمان قيام هذه الدول.

عقب اتخاذ القرار بشأن السياسة البريطانية المنتهَجة في القوقاز، وجَّهت اللجنة الشرقية اهتمامها إلى إيران. وفي الثامن عشر من ديسمبر عام 1918، حصل كرزون على موافقة زملائه في اللجنة على الدخول في مفاوضات مع إيران. وفي اليوم التالي، أعدَّت وزارة الخارجية مذكرة عن «سياسة الحكومة البريطانية تجاه إيران في مؤتمر السلام». وقد اقترحت المذكرة أنه يتعيَّن على بريطانيا السعي إلى فرض انتداب على إيران. وإنه لَضربٌ من التضليل أن نقول إن اللجنة قد أيَّدتْ بوجهٍ عامٍّ السياسة التي أوصى بها رئيسها؛ ففي خطاب يعود تاريخه إلى السادس من يناير عام 1919، كتب مونتاجو، الناقد الدائم لسياسات كرزون في الشرق الأوسط، يقول: «إني بحقٍّ لأشعر بقلق بالغ إزاء بعض جوانب شئون اللجنة الشرقية، والتي اضطُررْتُ لإبلاغك بها في خطابي هذا.» فأشار إلى أن عديدًا من أعضاء اللجنة الشرقية تغيبوا

أو غادروا الاجتماع مبكرًا، «ومِن ثَمَّ، فإن اللجنة كانت مُشكَّلة من رئيسها، ورئيس اللجنة -بالطبع- اتفق مع قراراته؛ الأمر الذي لا يثير الدهشة.» وكان السير إدوين يرتاب فيما إذا كان بمقدوره العثور على أي أموال في الهند من أجل إقامة مشروعات في إيران. ومهما كان من معارضةٍ داخل اللجنة، فقد نجح اللورد كرزون على الأقل في استرضائها، وإن عجز عن الحصول على دعمها على النحو الأكمل.

في التاسع من أغسطس عام 1919، مرَّر اللورد كرزون - الذي كان في ذلك الوقت وزير الخارجية بالإنابة - مذكرةً تُعلِم كل أعضاء الحكومة بأن بريطانيا العظمى قد أبرمت اتفاقية مع إيران. وكتب يقول في المذكرة إن هذه الاتفاقية تمثِّل تتويجًا لجهود تسعة أشهر من المفاوضات بين حكومة جلالة الملك ووثوق الدولة - رئيس وزراء إيران - واثنين آخرَين من أعضاء الحكومة. ويواصل كرزون قائلاً إنه بالإضافة إلى ذلك، لم تكن بريطانيا هي مَن بادر بطرح الفكرة، وإنما أعضاء الحكومة الإيرانية «هم مَن قرروا بمحض إرادتهم الحرة أن يطلبوا إلينا مساعدة إيران في استعادة ثرواتها.» أما فيما يتعلق بالسبب وراء اهتمام بريطانيا بمساعدة إيران، فذكر كرزون أن الموقع الجغرافي لإيران كان ذا أهمية قصوى؛ إذ لم تكن بريطانيا ترغب في أن تكون إيران «مرتعًا للفوضى» وسط محمياتها في بلاد الرافدين والهند. كما أن خطر غزو البلشفيين لإيران كان لا يزال قائمًا، وربما كان السبب الأهم هو «الأصول العظيمة التي تملكها إيران في صورة حقول نفطية ... والتي تدفعنا نحن البريطانيين نحو الاهتمام البالغ بذلك الجزء من العالم.» ولتحقيق ذلك، كانت وزارة الخارجية ووزارة شئون الهند تتعاونان معًا لتقديم المساعدة الضرورية لإيران دون «فرض

سيطرتها المباشرة على الإدارة الإيرانية». وأخيرًا، لم تكن إيران «لتتحوَّل بأية حال إلى محمية بريطانية».

كانت الاتفاقية في ظاهرها عديمةَ الضرر تمامًا، وكانت نقاطها الأساسية هي:

أولاً: تعهدت بريطانيا العظمى «بالاحترام التام لاستقلالية ووحدة إيران».

ثانيًا: كانت بريطانيا توفر المستشارين الخبراء حسبما تحتاج الإدارة، وذلك على نفقة إيران. علاوةً على ذلك، كانت بريطانيا توفر أي ضباط ومعدات عسكرية لازمة، على نفقة إيران أيضًا.

ثالثًا: للمساعدة في تمويل هذه التغييرات، وافقت بريطانيا على إقراض إيران مليونَي جنيه إسترليني على أن يُردَّ هذا المبلغ بفائدة ٧ بالمائة بوسائل مشار إليها في الاتفاقية.

رابعًا: وافقتْ بريطانيا على مراجعة التعريفة - نيابةً عن إيران في الظاهر - وعلى تشجيع بناء سكك حديدية. وقد أرسل السير بيرسي كوكس، السفير البريطاني في إيران، إلى وثوق الدولة خطابين تكميليين لبنود تلك الاتفاقية. وقد ألزم هذان الخطابان بريطانيا العظمى بمراجعة المعاهدات السارية المفعول بين الدولتين، وتعويض إيران عن أي أضرار مادية يسببها متنازعون آخرون على أرضها، «وتعديل الحدود الإيرانية عند النقاط التي يتفق الطرفان أنها مشروعة» وقد تخلت بريطانيا أيضًا عن تكلفة الإبقاء على قواتها في إيران، بينما لم تكن إيران لتطالب بتعويض عن أي أضرار يسببها تواجدها.

وعلى الرغم من التصريحات القوية للحكومة البريطانية عن الاهتمام برفاهية

ورخاء إيران المستقبليَّين، أثارت الاتفاقية الأنجلو إيرانية ردَّ فعل سلبيًّا في أوساط كثيرة. واكتشف ريتشارد كوتام - في دراسته القديمة حول القومية الإيرانية - أن ستًّا وعشرين صحيفة شعبية في طهران - باستثناء الرعد؛ الصحيفة الرسمية للحكومة الإيرانية - عارضت الاتفاقية. وكان القوميون الإيرانيون - داعمو الدستور الإيراني والمعارضون الدائمون للشاه - هم الأعلى صوتًا من بين معارضي هذه الاتفاقية. ولو كانوا قد اقتنعوا بحسن نية بريطانيا العظمى، لكان من المحتمل أن يقر المجلس (البرلمان الإيراني) الاتفاقية. لكن ما حدث فعليًّا أن القوات البريطانية كانت لا تزال متواجدة في إيران على الرغم من انتهاء الحرب؛ فما سبب بقائها على أرض إيران؟ علاوةً على ذلك، ازدادت الشائعات بأن البريطانيين قد قدَّموا رِشوة لوثوق الدولة وتابعيه لمُباحثة هذه الاتفاقية. وقد كان هذا ما حدث في واقع الأمر؛ فبالاستعانة ببنك إيران الإمبريالي الذي تتحكم فيه بريطانيا، دفعتْ وزارة الخارجية البريطانية لكلٍّ من صارم الدولة والأمير فيروز 100 ألف تومان، فيما حصل رئيس الوزراء وثوق الدولة على 200 ألف تومان. وأخيرًا، كان القوميون ينظرون إلى بريطانيا على أنها قوة إمبريالية تحاول استغلال ضعف روسيا. كذلك، شجبَتِ الحكومة البلشفية المناضِلة الاتفاقية. ومع ذلك، كان انشغالها الأكثر إلحاحًا هو ترسيخ مكانتها في وسط روسيا، ثم ضمان تحرير الجمهوريات الثلاث الحديثة النشأة من قبضة بريطانيا المحكَمة على القوقاز. أما الحكومة والصحافة الفرنسيتان، فأسهبتا في مهاجمة الاتفاقية. وقد صرَّحت الصحيفة الفرنسية ليكو دو باري بقول: «إن لم تكن هذه الشروط المختلفة - بكل ما تحمله كلماتها من معنًى - تمهِّد لتشكيل محمية، فهذا يعني أن كل

الكلام قد فقَدَ معانيَه.» كذلك انتقدت صحف أمريكية متعددة المعاهدة، لكن بلهجةٍ أقلَّ حدة.

حاول الوزراء الإيرانيون الثلاثة الذين حصلوا على مَبالغ كبيرة للتفاوض حول الاتفاقية الأنجلو إيرانية، مواجهةَ سيل المعارضة لهذه الاتفاقية بنشر مقال في صحيفة الرعد في أغسطس ذُكر فيه: «لقد تخلَّت أمريكا عن إيران؛ وهي الحكومة الوحيدة القادرة على مساعدتها.» ولجأت الرعد إلى هذه الحيلة لأن بعض «الصحف تشجب الاتفاقية، لكنها تقترح إبرام اتفاقية مشابهة مع أمريكا، إن أمكن». وقد أخفق هذا النهج في تقليص النقد الموجَّه للاتفاقية في إيران؛ لكنه عمل - مع ذلك - على جذب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بقوة إلى الموقف. فسرعان ما أدركتْ وزارة الخارجية الأمريكية سبب عدم رغبة وزير الخارجية البريطاني بلفور في مُثُول الوفد الإيراني أمام مجلس وزراء الخارجية في مؤتمر فرساي للسلام؛ إذ كانت وزارة الخارجية البريطانية تُجري مفاوضات سرية في طهران في نفس ذلك الوقت. وبإدراك ذلك، أرسل روبرت لانسنج، وزير خارجية الولايات المتحدة، برقية بتاريخ عشرين أغسطس إلى جون دبليو ديفيس، السفير الأمريكي لدى بريطانيا العظمى، يقول فيها: «يتضح الآن ... أن بريطانيا العظمى كانت منخرطة في مفاوضات سرية لإحكام سيطرتها الاقتصادية على الأقل على إيران.» وكان اللورد كرزون قد الْتقى قبل ذلك (في الثامن عشر من أغسطس) بالسفير ديفيس؛ وقد تحدَّث كرزون عن العدائية الفرنسية للاتفاقية، وأقدم على مجازفة طلب المساعدة من أمريكا، وتمنَّى أن «تتَّخذ الولايات المتحدة موقفًا وديًّا.» فكان رد فعل لانسنج على طلب كرزون: «إننا لن نفعل أي شيء لتشجيع مثل

هذه المفاوضات السرية أو للمساعدة في تهدئة الشكوك ومشاعر السخط التي تراودنا نحن كذلك إزاء مفاوضات تجرى على هذا النحو.» بعد ذلك، أعدَّ الوزير لانسنج بيانًا خاصًا ليُنشر في صحف طهران، بالإضافة إلى توزيع نسخ منه في جميع أنحاء المدينة خلال مساء يوم التاسع من سبتمبر. وقد أنكر البيان الأنباء المترددة عن أن الولايات المتحدة قد رفضت تقديم المساعدة لإيران. وأكَّد أيضًا على أن الولايات المتحدة «كثيرًا ما حاولت عقد جلسة استماع لأعضاء الوفد الإيراني في مؤتمر السلام ... لكن المعاهدة الجديدة تفسر على الأرجح السبب» في عدم مثول الوفد مطلقًا أمام مجلس وزراء الخارجية. لقد طالبت الولايات المتحدة – وإن كان بفتور – بوجوب إتاحة جلسة استماع للوفد الإيراني؛ وقد أُثيرتْ مسألة التمثيل الإيراني ثلاث مرات، لكنها «لم يتم تناولها أبدًا في نقاش مطوَّل».

وفي خطابٍ بتاريخ الثاني عشر من سبتمبر، ردَّ اللورد كرزون على جون دبليو ديفيس بأن رد الولايات المتحدة الرسمي المنشور في الصحف المحلية الإيرانية «سيُعدُّ بلا شكٍّ في الأوساط المحلية تحديًا للاتفاقية الأنجلوإيرانية من شخصية عدائية، أغلب الظن، وهذا بالفعل ما قد كان.» وفي ذلك الخطابِ نفسه، شنَّ كرزون هجومًا مضادًا بتأكيده على أن «الاتفاقية تتشابه إلى حدٍّ مذهل في كثيرٍ من تفاصيلها مع تلك الاتفاقية التي كانت الحكومة الأمريكية تناقشها مؤخرًا مع الحكومة الليبيرية بصفتها أفضل دولة صديقة لليبيريا.» وأعرب كرزون عن أمله في أن تُصدِر حكومة الولايات المتحدة إعلانًا عن تراجُعها عن هذا التصريح عمَّا قريب، بعد إدراكها أن كرزون قد أعلم كولونيل هاوس، مساعد الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون، بأمر

المفاوضات الأنجلو إيرانية. وقد نقل السفير ديفيس لوزارة الخارجية البريطانية رد الولايات المتحدة القوي. وكانت الخارجية الأمريكية قد رفضت صحة منطق كرزون وأظهرت بالتفصيل اختلاف اتفاقيتَيْ كلٍّ من الدولتين. علاوةً على ذلك، تذكَّر اللورد كولونيل «حديثًا عرضيًّا مع اللورد كرزون»، لكنه ذكر أنه: «لم يخطر بباله أنه كان بذلك يخاطبه رسميًّا بصفته قناة الاتصال الرسمية بحكومة الولايات المتحدة في ذلك الوقت.» وأخيرًا، كتبت الخارجية الأمريكية موضحةً أنها «لم تكن في موقع ... يُمكنها من الموافقة على الاتفاقية الأنجلو إيرانية.» وفي خطاب شخصي لكرزون في أعقاب ذلك، عبَّر ديفيس عن استعداده لمناقشة أية نقاط بالتفصيل. وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز كل المراسلات الدبلوماسية المتبادَلة في عدة أعداد ما بين الثلاثين من أغسطس والسابع عشر من ديسمبر. وفي تعليق على هذه المراسلات، وصفت صحيفة نيويورك تايمز ردَّ وزارة الخارجيةَ الأمريكية بأنه «أحد أكثر الرسائل الموجَّهة إلى الخارجية الإنجليزية قسوةً وحِدَّةً خلال السنوات الأخيرة».

لقد عارضتْ وزارة الخارجية الأمريكية الاتفاقية الأنجلو إيرانية أساسًا لأسبابٍ اقتصادية؛ فلم تأتِ على ذكر الهيمنة السياسية البريطانية على إيران. وقد أبلغ السفير ديفيس اللورد كرزون في محادثة دارت بينهما في الرابع عشر من أكتوبر أن «ثَمَّةَ شعورًا متناميًا، بخاصةٍ في أوساط مجتمع النفط الأمريكي، بتواجد تخطيط للتمييز ضدهم في الشرق الأدنى.» فاتفق معه كرزون مضيفًا أن: «هذا هو الجانب الدنيء من الموقف، وفي حين أن النفط كان من المفترض أن يهدِّئ الموقف المضطرب، فإنه لم يحدث ذلك على

أرض الواقع.» ومع ذلك، لا يمكن تفسير اللهجة الشديدة التي جاء بها ردُّ وزارة الخارجية الأمريكية على الاتفاقية بمشاعر نقمة إزاء السرية التي تمَّتْ بها المفاوضات، أو التخوُّف بشأن مستقبل موارد النفط في إيران فقط. وقد أشار اللورد كرزون في أعقاب الحرب قائلاً: «لقد حُمِل الحلفاء إلى النصر على أمواج النفط.» لكنه تجاهل ذكر أنه خلال الجزء الأخير من الحرب، كان النفط القادم من الولايات المتحدة يوفر ٨٠ بالمائة من هذه الموجة العاتية. وما بين عامَيْ 1917 و1920، كان خبراء النفط وصانعو السياسات في واشنطن مؤمنين بفكرتين مثيرتين للقلق؛ إذ كان عديدٌ من الخبراء قد تكهَّنوا قبل ذلك بوقتٍ قصير بأن الولايات المتحدة ستُستنزَف مواردها النفطية خلال عقد أو عقدين. وبالصدفة، حذَّر قطاع البترول الأمريكي – بخاصةٍ شركة ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي – من أن بريطانيا العظمى تسعى للسيطرة على موارد النفط العالمية التي يُتوقَّع لها أن تحقق أعلى قُدرة إنتاجية. وهكذا دفعت شركة ستاندرد أويل وزارةَ الخارجية بقوةٍ إلى التمسك الشديد بمبدأ سياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بالحصول على الموارد المعدنية واستغلالها. وسرعان ما ردَّت وزارة الخارجية الأمريكية على استغاثات قطاع النفط من تعرُّضه دومًا للاضطهاد في الحصول على موارد النفط الأجنبية. وفي صيف عام 1919، أصدرت الخارجية الأمريكية تعليمات لمستشارين ومسئولين دبلوماسيين أمريكيين بالمساعدة و«توجيه اهتمام خاص لدعم مجتمع النفط الأمريكي في الحصول على ثروات نفطية في الخارج».

لقد تورَّطت الولايات المتحدة في منافسةٍ مريرةٍ للسيطرة على حقول النفط العالمية الواعدة. وكانت بؤرة هذا الصراع تتركز في الشرق الأوسط، وكان

الصراع مع بريطانيا العظمى في الأساس. ولا بد أن يُذكر دائمًا، كما يقول أحد كُتَّاب ذلك العصر، أنه: «من كل غنائم الحرب، كانت تركيا من بين البلدان التي حصلت على نصيب الأسد.» بدأ التقسيم المبدئي «للغنائم» مع اتفاقية القسطنطينية عام 1915، بعد وقتٍ قصير من بدء الحلفاء ودول الوسط في قتل بعضهم بعضًا في أوروبا. وفي السنة التالية، أدَّت اتفاقية سايكس بيكو إلى تحديد مناطق إضافية للنفوذ البريطاني والفرنسي في تركيا الآسيوية. وكان من المفترض أن تكون هناك منطقة فرنسية في سوريا، ومنطقة بريطانية جنوبي سوريا تُغطي جزءًا من بلاد الرافدين، ومنطقة دولية تتضمَّن جزءًا من فلسطين. لم يكن لويد جورج راضيًا عن اتفاقية سايكس بيكو، وتحيَّن الفرصةَ لتعديلها. وقد أتت اللحظة المناسبة في ديسمبر من عام 1918، حين احتاج رئيس الوزراء الفرنسي، جورج كليمنصو، الدعم البريطاني لمطالب فرنسا في أوروبا. ووافق كليمنصو على تقديم تنازلات من المنطقة الفرنسية من أجل الحصول على أراض فلسطينية أكبر، وتنازل عن سيطرة فرنسا على المناطق التي يُحتَمَل ثراؤها بالنفط في الموصل للمنطقة البريطانية في بلاد الرافدين. في المقابل، حصل كليمنصو على حصة تُقدَّر بـ 25 بالمائة من نفط الموصل لفرنسا. وما إن واجه لويد جورج مشكلاتٍ مع كليمنصو بشأن تقاطعات السكة الحديدية وخط الأنابيب من الموصل إلى طرابلس، حتى انسحب في الحادي والعشرين من مايو لعام 1919، وتوقفتْ أية مفاوضات أخرى حول النفط. وقد أثار موقف لويد جورج في سوريا قلق كليمنصو؛ ما أقنعه بأن مصالح فرنسا المشروعة هناك كانت تتعرَّض للانتهاك، واعتقد أن لويد جورج كان يحاول طرد الفرنسيين من سوريا وحرمانهم من حصتهم في نفط بلاد الرافدين.

كانت وزارة الخارجية الأمريكية على علم تامٍّ بالمفاوضات البريطانية الفرنسية. وفي الثالث عشر من مايو لعام 1919 طلب ليلاند سامرز، عضو اللجنة الأمريكية لمفاوضات السلام، إلى السير هيوبرت لويلن سميث، رئيس المجموعة الاقتصادية في الوفد البريطاني، أية معلومات بشأن الاتفاقية الأنجلو فرنسية، وبخاصةٍ تلك الجوانب المتعلقة بـ «الثروات النفطية في الشرق». فأجاب السير هيوبرت لويلن سميث بأن ثَمَّةَ محادثات دارت، لكنه لا يملك أية فكرة بشأن التوصُّل إلى اتفاقية نهائية. وفي الثالث والعشرين من مايو، استفسر سامرز مرة أخرى عن أية معلومات، موضحًا أنه سيكون «من المفيد جدًّا أن تمنحنا أية فكرة عن المباحثات»؛ كي «لا يُستبعَد مجتمع النفط الأمريكي من المشاركة.» لكن، مثلما ذُكر سابقًا، كانت المباحثات بشأن النفط في بلاد الرافدين قد فشلت؛ فنصح اللوردُ كرزون، بلفور في الثامن من يوليو أنه يتعين عليه إخبار سامرز بتوقُّف المباحثات، رغم أنها لم تكن قد توقفت في الحقيقة؛ فقد استمرت المباحثات حول حقول رومانيا النفطية إلى أغسطس قبل أن تتوقف فجأة.

ولم تُستأنف المباحثات حول التعاون النفطي بين بريطانيا وفرنسا حتى ديسمبر 1919. وخلال فترة التوقُّف هذه، أعدَّ السيناتور بيرونجيه، المُفوَّض العام للمنتجات البترولية في فرنسا، مذكرة لكليمنصو تُحلِّل السياسة البريطانية التي جرت مؤخرًا في الشرق الأوسط.

أولاً: تناول السيناتور بيرونجيه بالتفصيل «المساعيَ الهائلة التي أجرتها بريطانيا العظمى لضمان بسط سيطرتها على الحقول النفطية في الدول الآسيوية»؛ وذلك لكي تتوقف عن اعتمادها على الولايات المتحدة في

إمدادات النفط. وأشار بيرونجيه إلى أن الأدلة على ذلك تتجلَّى في الاتفاقية الأنجلو إيرانية السرية، التي أبرمت دون علم الولايات المتحدة أو أية دولة أوروبية أخرى.

ثانيًا: وصف تعامل بريطانيا مع الجمهوريات القوقازية الثلاث الجديدة بالأُتوقراطي، وزعم أن بريطانيا العظمى كانت تحاول تكوين «حصة نفطية بريطانية تمتد من مصر إلى بورما، ومن شيركاسيا إلى الخليج الفارسي، وهي تهدف إلى أن تمثِّل قوة موازية للحصص النفطية الأمريكية الهائلة.» وصف بيرونجيه هذه السياسة بـ«المُبرَّرة»، مضيفًا أنه ينبغي لفرنسا أن توافق إذا ما حصلت على «حصة معقولة في شركات النفط». وتوصَّل كلٌّ مِن السير هامار جرينوُد، وزير الشئون البترولية، والسيناتور بيرونجيه إلى اتفاق جديد، وُضِّحتْ بنوده تفصيلاً في اتفاقية سان ريمو التي أبرمَت في أبريل من عام 1920.

جاءت اتفاقية سان ريمو تتويجًا لمساعي الحكومة البريطانية للهيمنة على إنتاج النفط العالمي في المستقبل. وكانت ثَمَّةَ خطة حاسمة لاحتكار بريطانيا لحقول النفط التي يُتوقَّع أن تتمتع بأعلى قُدرة إنتاجية في العالم. علاوةً على ذلك، أفادت هذه الخطة في تشكيل سياسة بريطانيا تجاه الشرق الأوسط. وفي مذكرةٍ تفصيليةٍ بعنوان «الوضع النفطي في الإمبراطورية البريطانية»، وضع الأميرال إدموند سليد، أحد مديري شركة النفط الأنجلوإيرانية، كيفية إعاقة تطبيق مبدأ الباب المفتوح، في جملة أشياء أخرى. وقد أَوْلتِ الحكومة عناية كبيرة لمذكرته هذه. وقد اقترحت المذكرة ما يلي:

تشجيع ومساعدة الشركات البريطانية على بسط سيطرتها على كثيرٍ من

الأراضي النفطية في البلاد الأجنبية بقدر الإمكان، شريطةَ ألَّا يُباع النفط المنتَج إلا عبر شركات توزيع النفط البريطانية. (وذلك لمنع أصحاب المصالح الأجنبية من فرض نفوذهم.) ويمكن تطوير الأراضي النفطية تلك للمساعدة في توفير متطلباتنا في أوقات السلم، بينما نحافظ على مواردنا الخاصة في بريطانيا لأوقات الحرب.

كانت هذه المذكرة فعالة كقوةٍ دافعةٍ للزحف العسكري المحموم للسيطرة على الموصل في أكتوبر 1918. وقد ضغط اللورد كرزون بصفته رئيس اللجنة الشرقية على لويد جورج لضمان استعمار بريطانيا للموصل.

الأمر الجديد بالملاحظة هو أن اللورد كرزون قد بدأ العمل على الاتفاقية الأنجلو إيرانية في الشهر التالي. وقد سبق ذكر الأسباب الرسمية لإبرام هذه الاتفاقية. ويعتقد معظم المؤرخين أن تلك الاتفاقية كانت ستجعل من إيران محمية بريطانية؛ مما يترتب عليه حماية المصالح النفطية البريطانية في الجنوب – في الهند من ناحية الشرق– وسيطرتها المرتقبة على بلاد الرافدين في الغرب. إلا أن تشكيل محمية «مستترة» لم يكن ضروريًّا – على الأرجح – لضمان تحقيق هذه الأهداف؛ فقد كانت المناطق الواقعة في نطاق السيادة البريطانية في عام 1915 – عندما حصلت بريطانيا على النصيب الأكبر من «منطقة الحياد» في إيران – كافيةً على الأرجح لتوفير الحماية المطلوبة. لكن اللورد كرزون كان يرى رؤيةً أوسع في الأهداف غير المعلنة للاتفاقية، والتي كانت تشمل شركة النفط الأنجلو إيرانية وجهودها لضمان السيطرة على نفط الأقاليم الإيرانية الشمالية الخمسة واستغلاله. وكان خبراء النفط البريطانيون يدركون أن النفط في شمال إيران لن يدرَّ ربحًا إلا إذا أمكن شحنه بريًّا إلى البحر الأسود.

أما الطريقة الوحيدة الأخرى لنقل النفط، فكانت من خلال طريق باهظ التكلفة عبر جبال زاجروس إلى الخليج. وقد أتاحت الاتفاقية للبريطانيين تقديم الدعم المعنوي والعسكري لقوات الحركة البيضاء المناهضة للبلشفيين بقيادة الجنرال دينيكين. وقرَّرت الحكومة البريطانية في أغسطس 1919 أنها ستقدِّم أغلب دعمها لدينيكين. أما الجانب الأكثر جرأةً من الاتفاقية، فكان يتمثَّل في استعداد بريطانيا للعمل من أجل «تعديل الحدود الإيرانية عند النقاط التي يتفق الطرفان أنها مشروعة». وقد حاول كرزون تنفيذ هذا الجانب من المعاهدة. وسأله أوليفر وُردروب، المندوب السامي البريطاني لبلاد ما وراء القوقاز، في ديسمبر 1919 عما إذا كان يتعيَّن على الممثلين البريطانيين حضور المفاوضات بشأن «تعديل الحدود والكونفدرالية المقترحة بين إيران وأذربيجان». فأجاب كرزون بأنه لا ينبغي الحضور على الممثلين البريطانيين. وقد نصَّت مذكرة أصدرتها وزارة الخارجية البريطانية ووزَّعتها على أعضاء الحكومة في أواخر ديسمبر من عام 1919 على الآتي:

في غياب أي تعبير قاطع آخر عن الرأي المحلي المؤيد لمثل هذا الإجراء، سيكون من الصعب على حكومة جلالته الموافقة على إعادة ضم جمهورية أذربيجان، وبالطبع باكو ومواردها النفطية الضخمة، إلى إيران.

كان في اعتقاد الحكومة الإيرانية أن البريطانيين سيقوَن؛ فتوجهتْ بعثة إيرانية إلى باكو للمفاوضة بشأن اتفاقيات تجارية. وكانت ثَمَّةَ مزاعم بأن مفاوضات سرية قد دارت لاستجلاب صناعة النفط في باكو إلى شركة النفط الأنجلو إيرانية. فقام السوفيت – ظنًّا منهم أن الأمر كذلك – بإعدام

تلخاس، وزير الصناعة والمعادن بحكومة أذربيجان، لمحاولته «التنازل عن نفط باكو للاستعماريين البريطانيين».

لقد وضعت قوات روسيا السوفيتية المنبعثة من جديد نهايةً لتلك الخطط البريطانية العظمى. وبطل العمل بالاتفاقية الأنجلو إيرانية في مايو من عام 1920، بعد غزو السوفيت لأذربيجان وعمليات إنزال القوات التي لحقت ذلك في شمالي إيران وانسحاب القوات البريطانية. وتعرَّضت القوات البريطانية للإهانة، وشُوهتْ سمعة الحكومة الإيرانية. وفي الحادي والعشرين من فبراير من عام 1921، أطاح انقلابٌ عسكريٌّ نظَّمه سيد ضياء الدين الطباطبائي والكولونيل رضا خان قائد فرقة القوزاق الإيرانية بالحكومة الإيرانية. وسرعان ما قيَّمت الحكومة الجديدة الموقف وتحركت. وفي السادس والعشرين من فبراير، وقَّعت اتفاقية صداقة مع روسيا السوفيتية، ثم نددت بالاتفاقية الأنجلو إيرانية التي وُقِّعت عام 1919.

لم تكن الاتفاقية الأنجلو إيرانية مجرد نتيجة لقلق اللورد كرزون بشأن إيران وحماية الهند؛ إذ كانت الاتفاقية تمثِّل في رأيه تنفيذ سياسة متعددة الأوجه، وقد أتاح غياب النفوذ الروسي، والأهمية الاستراتيجية والاقتصادية المدركة للنفط، لكرزون العمل. وكان نيل السيطرة على احتياطيات النفط شمالي إيران وباكو، جزءًا من سياسة أكبر تهدف إلى سيطرة بريطانيا على الأراضي التي يُحتمل احتواؤها على النفط في البلدان الأجنبية. وقد كان كرزون يرغب في استقرار الجمهوريات القوقازية الجديدة وضمان السيطرة على النفط في باكو من خلال وضع قوات بريطانية إضافية هناك. وفي تقديره، كانت أهمية النفط تبرر مثل هذا التصرف. وقد عارضت اللجنة الشرقية ورفضت الموافقة على

إرسال قوات إضافية إلى المنطقة. فحاول كرزون التحايُل على هذا الرفض بحيلة جريئة وعبقرية في الوقت ذاته؛ فقد سعى إلى ضم جمهورية أذربيجان (والحقول النفطية في باكو) إلى إيران. وبصفتها جزءًا من إيران، ستصبح هذه الجمهورية مستحقةً لحماية عسكرية إضافية بمجرد إبرام الاتفاقية الأنجلو إيرانية.

إلا أن هذه الخطة قد فشلت؛ فلقد كانت جمهورية أذربيجان ترغب في الحماية البريطانية، لكن ليس بالتنازل عن استقلالها الذي حازته حديثًا آنذاك. وأراد السياسيون الإيرانيون الحصول على مكاسب الاتفاقية، لكن القوميين رفضوا أن تتحول إيران إلى محمية بريطانية. وأحبط دعمُ حكومة الولايات المتحدة للقوميين محاولات عقد البرلمان الإيراني لإبرام الاتفاقية. كما قضى إنزالُ القوات البلشفية شمالي إيران نهائيًّا على أي أمل في إبرام هذه الاتفاقية.

وهكذا، ما إن أعلنت الخارجية البريطانية عن الاتفاقية، حتى ضرب ذلك مثلاً آخر لقطاع النفط ووزارة الخارجية الأمريكيَّيْن على نية الحكومة البريطانية التحكم في احتياطيات النفط الأجنبية؛ وعلى ضوء هذا، يصبح تفهُّم معارضة الخارجية الأمريكية الشديدة للاتفاقية الأنجلو إيرانية أكثر سهولة. لقد استغلت شركة ستاندرد أويل أوف نيو چيرسي دعم وزارة الخارجية الأمريكية للقوميين الإيرانيين؛ فمنح البرلمان الإيراني الشركة امتيازًا نفطيًا للأقاليم الخمسة الشمالية في إيران. وفيما بعدُ، استخدمت ستاندرد أويل هذا الامتياز لتتمكَّن من الدخول في المفاوضات النفطية المتعلقة ببلاد الرافدين. وفي نهاية المطاف، تطوَّر ما بدأ كفكرةٍ للسيطرة على الاحتياطيات النفطية العالمية غير المستغَلة إلى اتحادٍ احتكاريٍّ لنفط الشرق الأوسط، تشترك فيه شركات نفط بريطانية وأمريكية وفرنسية.

الفصل الخامس

التاريخ الحديث .. الملكية الدستورية والانقلاب على مُصدّق (1906 - 1953)

كما ذكرنا من قبل في فصل سابق، أسَّس إسماعيل الصفوي الإمبراطورية الصفوية في عام ١٥٠١ واستمرت لما يزيد على قرنين من الزمان، وبسقوطهم حكمت السلالة الأفشارية منطقة بلاد فارس. ثم تبعهم القاجاريون الذين حكموا البلاد أكثر من مائة عام إلى أن سقطوا سنة 1925.

خلال السنوات الأخيرة للمملكة القاجارية، شهدت البلاد حراكًا شعبيًا ومطالبات إصلاحية نتيجة للفساد وارتفاع قيمة الضرائب، بالإضافة لبيع مُظفَّر الدين شاه الحق الحصْري في الحصول على النفط والغاز الطبيعي واستغلالها لمدة 60 عامًا لويليام دارسي (رجل أعمال بريطاني). استمرت الأحداث لخمس سنوات وأطلق عليها اسم الثورة الدستورية (1906 – 1911)، والتي يمكن اعتبارها نقطة البدء للتاريخ الإيراني الحديث.

للتفصيل أكثر، في أواخر عام 1905، وافق مظفر الدين شاه على فكرة إنشاء مجلس (برلمان) إيراني، لكنه ماطل شعبه لعدة شهور ولم يطبق الفكرة. وبعد أن تجمع الآلاف من الإيرانيين واحتلوا مجمع مباني المفوضية البريطانية وصنعوا منها مركزًا لتعليم مبادئ الديمقراطية، شعر مظفر الدين بالحيرة في كيفية التعامل مع الحشود، فاضطُر للموافقة مرة أخرى على إنشاء المجلس.

شهدت إيران يوم 7 أكتوبر من عام 1906 أول اجتماع لمجلسها الشعبي. وفي

الثلاثين من ديسمبر من العام نفسه، تم إقرار الدستور لتصبح إيران "مملكة دستورية"، لكن بعدها بأسبوع تُوفِّي مظفر الدين وخَلَفه ابنه محمد لمدة عامين.

كان محمد شاه معارضًا بشكل قاطع لفكرة الديمقراطية وكان له أتباع يدعمونه. في شهر يونيه عام 1908، قام رجاله (لواء القوزاق) بحرق مبنى المجلس، مما أدى لأحداث شغب استمرت لشهور سقط فيها العديد من القتلى، ولجأ بسببها الشاه للمفوضية الروسية واختبأ فيها.

وفي فترة لاحقة من عام 1908، تم إنشاء الشركة الأنجلو- فارسية – لاحقًا تمت إعادة تسميتها للشركة الأنجلو- إيرانية – التي تولت السيطرة على اكتشاف النفط واستخدامه مستفيدة من الحق الحصري الذي حصل عليه ويليام دارسي، وفي عام 1913 اشترت الحكومة البريطانية 51٪ من أسهم الشركة بأوامر من ونستون تشرشل. بعد أن هرب محمد شاه تم تعيين ابنه أحمد في منصب الشاه، وكان مراهقًا يبلغ من العمر 12عامًا.

شكّل صغرُ سن أحمد شاه وجهله نقطة إيجابية لصالح البريطانيين، استفادوا منها عام 1919 بتوقيع اتفاقية مع الشاه سيطروا بموجبها على الجيش والخزانة وطرق النقل والمواصلات وشبكات الاتصالات الإيرانية. باختصار، أصبحت إيران بموجب هذه الاتفاقية دولة تابعة لبريطانيا.

ومنذ بداية أحداث الثورة الدستورية، صعد نجم الشاب محمد مصدق (1882 – 1968). ففي أول انتخابات للمجلس، ترشح مصدق وفاز بمقعد عن دائرة أصفهان، لكنه لم يستطع تولِّي المنصب لأنه لم يكن قد تجاوز الثلاثين حينها. ابتعد بعدها عن السياسة وتفرغ لإتمام دراسته في القانون.

وأحد أهم الأحداث التي شهدتها إيران الحديثة حصلت في يوم عشرين من فبراير عام 1921، عندما توجه أعضاء لواء القوزاق بقيادة رضا خان بهلوي لطهران وقبضوا على رئيس الوزراء وجميع أعضاء المجلس، وأجبروا أحمد شاه على تعيين رئيس وزراء جديد (سيد زيا طبطبائي) بالإضافة لتعيين رضا بهلوي قائدًا للواء القوزاق.

كانت خطة بريطانية تهدف لإزاحة الضعيف أحمد شاه من السلطة وتعيين شخص أقوى منه لتنفيذ أوامر الحكومة البريطانية، لكنهم لم يريدوا فضح الخطة فأجّلوا مسألة تعيين رضا بهلوي لحين آخر. خلال الأشهر التالية، قام رضا بطرد سيد زيا من منصبه وأصبح رئيسًا للوزراء، واقترح أيضًا على أحمد شاه أن يغادر البلاد في رحلة علاجية.

كان رئيس الوزراء رضا بهلوي يعلم تمامًا مدى القدرة والموهبة التي يتمتع بها محمد مصدق، فحاول الاستفادة منه بأي شكل من الأشكال. عيّنه أولاً وزيرًا للمالية، وخلال تولّيه للمنصب شن مصدق حملة ضد الفساد شكلت خطرًا على رضا بهلوي وأُقيل مصدق من منصبه.

ثم عينه وزيرًا للخارجية، لكن عقلية مصدق المؤمنة بالديمقراطية والإصلاح لم تتفق مع تسلط رضا واستبداده؛ فاستقال من منصبه. قرر بعدها مصدق الترشح للانتخابات، ففاز بالقدر الكافي من الأصوات وانضم أخيرًا للمجلس، وأصبح أحد أقوى معارضي رضا بهلوي.

في التاسع والعشرين من أكتوبر عام 1925، تقدم مؤيدو رضا بهلوي في المجلس باقتراح لترقيته لمنصب الشاه، لكن محمد مصدق عارضهم وعَدَّ

تجمُّع السلطتين: الإدارية والمَلكية في يد شخص واحد استبدادًا ورجعية. لم تكن معارضة مصدق للاقتراح كافية، فتمّ ترسيم رضا بهلوي في منصب الشاه في شهر أبريل عام 1926. وبهذا انتهى حكم السلالة القاجارية، وبدأ عهد البهلويين، آخر ملوك إيران.

بعد أن تولى رضا منصب الشاه بفترة بسيطة، قام بحظر إنشاء أحزاب المعارضة وبذل كل ما بوسعه كي لا يتمّ انتخاب أيٍّ من معارضيه في المجلس. نجحت مساعي رضا وخسر محمد مصدق وبقية المعارضين مقاعدهم، وابتعد مصدق مرّة أخرى عن الساحة السياسية.

كان رضا متأثرًا جدًّا بالقائد التركي كمال أتاتورك، وتشابه معه في كراهيته لمظاهر التدين الإسلامي، لكنه على عكس أتاتورك، لم يصنع شيئًا إيجابيًّا يستحق الذكر للأمة الإيرانية. في عام 1935 تحديدًا، حظر الشاه الحجاب، فاحتشد مئات المعارضين لهذا القرار في أحد المساجد، وعندما علم الشاه بتجمُّعهم أمر قواته باقتحام المسجد وقتلهم. بعد هذه المجزرة تخوَّف الناس من معارضة قرارات رضا بهلوي حتى لا يلحقهم ذات المصير. وفي السادس عشر من سبتمبر عام 1941، تنازل عن المنصب لابنه محمد رضا ذي الواحد والعشرين عامًا.

ولم تشهد سنوات رضا بهلوي أيّ انتخابات نزيهة للمجلس. لكن بعد تنازله عن العرش، أُجريت انتخابات عام 1943 وترشّح لها محمد مصدق وفاز فيها ليعود مرة أخرى لعمله كمعارض للسلطة. كانت تلك الفترة هي أشدّ فترات الاستغلال البريطاني للثروات الإيرانية، وكان مصدق معارضًا لما يجري، بالإضافة لنسبة كبيرة من الشعب.

فقام عدد من أعضاء المجلس بطرح موضوع إلغاء الامتياز (الحق الحصري) الذي مُنح لويليام دارسي سابقًا. لم تناسب هذه الفكرة البريطانيين، فبدءُوا بالضغط على الشاه ليعارضها أيضًا، وفي الجهة المقابلة تم تشكيل تحالف وطني مكون من عدة أحزاب سياسية واتحادات عمالية تهدف للتقليل من النفوذ الأجنبي عمومًا والبريطاني خصوصًا بقيادة محمد مصدق، وأسموه "الجبهة الوطنية".

في شهر يناير 1951، أُطلقت حملة شعبية تطالب بتأميم شركة النفط الأنجلو- إيرانية، وفي 15 من مارس من العام نفسه تم تصويت المجلس بالموافقة على قرار التأميم الذي وقّع عليه الشاه بالموافقة لاحقًا، لكن الغالبية في البرلمان البريطاني رفضوا القرار واشتعلت نيران غضبهم.

في السادس من مايو 1951، تقدّم محمد مصدق لمنصب رئاسة الوزراء وتمت الموافقة في ذات اليوم. وفور تولّيه للمنصب أصدر عدة قرارات تتعلق بموضوع النفط للتضييق على البريطانيين، من بينها تعيين مهدي بازركان كعضو منتدب لشركة النفط، مما اضطر (إريك دريك) مدير عام الشركة الأنجلو- إيرانية لمغادرة إيران.

وفي الشهر نفسه، وضعت بريطانيا خطتين لغزو إيران، كانت إحداهما (عملية القرصان) للاستيلاء على معمل تكرير النفط وتأمينه باستخدام قوات مكونة من 70 ألف جندي، لكنهم تراجعوا عن تنفيذها لاحقًا. وفي الثاني والعشرين من شهر أغسطس، فرضت بريطانيا عقوبات اقتصادية على إيران رغبة منها في إلغاء قرار التأميم والإطاحة بمصدق. وقامت بريطانيا أيضًا بسحب جميع موظفيها العاملين في مصنع التكرير من إيران.

وعندما نشرت الحكومة الإيرانية إعلانات في الصحف العالمية عن حاجتها لمختصين في مجال النفط، ضغطت بريطانيا على عدة حكومات كي لا تُصْدر تأشيرات سفر لمواطنيها للذهاب لإيران. ثم عرضت مؤسسة أمريكية خدماتها على الحكومة الإيرانية، لكنها سحبت العرض بعد تهديدها من قِبل وزارة الخارجية الأمريكية التي كان يديرها (دين أتشيسون). في الوقت ذاته، كان الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) يعارض التوجهات البريطانية ويحاول تقريب وجهات النظر لحل الأزمة.

ازدادت الأمور سوءًا عندما فاز حزب المحافظين البريطاني بقيادة الاستعماري (ونستون تشرشل) بغالبية الأصوات في شهر أكتوبر 1951، فقد كان تشرشل دائمًا من أشد المعارضين لقرار تأميم النفط. بالإضافة لقرار محمد مصدق بإغلاق السفارة البريطانية في طهران بعدها بعام في أكتوبر 1952، حينما علم عن محاولات بعض العملاء البريطانيين للتخريب وزعزعة الأمن.

وأخيرًا، يفوز (دوايت آيزنهاور) في انتخابات الرئاسة الأمريكية في شهر نوفمبر من ذات العام. كانت رؤية آيزنهاور مخالفة لهاري ترومان ومشابهة لتشرشل إلى حد كبير. فعندما ضاقت الأمور بالحكومة الإيرانية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، طلب مصدق دعمًا اقتصاديًّا من الحكومة الأمريكية في شهر مايو 1953، لكن آيزنهاور رفض الطلب بحجة عجيبة، ألا وهي أن الحكومة الأمريكية لا تملك حق التصرف في أموال الضرائب التي يدفعها المواطنون الأمريكان دون الأخذ بمشورتهم. وبعد عدة شهور من توليه للمنصب، أظهر الرئيس آيزنهاور رضاه عن عملية انقلاب على محمد مصدق كانت بريطانيا تخطط لها منذ عدة أشهر، ووافقت

حكومته على العملية في الخامس والعشرين من يونيه 1952. وعندما أظهرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية اهتمامها بتنفيذ العملية، انتقلت المَهمَّة من أيدي البريطانيين لأيدي الأمريكان. ثم وافق رئيس المخابرات الأمريكية (آلان دالاس) على إرسال مبلغ مليون دولار إلى مكتبهم بطهران كي تُستخدم في الإطاحة بمصدق بأية طريقة ممكنة. والأمر المهم أن بريطانيا كانت تملك شبكة كبيرة من الجواسيس داخل إيران وظفتهم على مدار عدة سنوات، وحان وقت الاستفادة منهم أثناء هذه العملية التي أُطلق عليها اسم (أياكس). يُعد الإخوة راشيديان (سيف الله، أسد الله، وقدرة الله) من أشهر الخونة الذين شاركوا في عملية الانقلاب، بالإضافة للجنرال فضل الله زاهدي الذي تولى منصب رئيس الوزراء بعد نجاح العملية، وعلي جليلي وفاروق كيفاني اللذين كانا يعملان لصالح المخابرات الأمريكية منذ 1951. وخلال عملية الانقلاب، حصل شغب كبير في الشوارع، فاقترح مساعدو مصدق عليه أن يرسل قوات الأمن لمعاقبة المتظاهرين والمشاغبين، لكنه رفض الفكرة وعَدَّها قمعًا لحرية التعبير ومنافية للديمقراطية، لكنه اضطر في النهاية لاستخدام القوة بعد أن اشتكى السفير الأمريكي من تصرفات المتظاهرين تجاه المقيمين الأمريكان.

وأخيرًا، نجحت العملية وسقط مصدق يوم الأربعاء التاسع عشر من أغسطس عام 1953 بجهد أمريكي بريطاني. قتلوا التجربة الديمقراطية في إيران وأعادوها للحكم الملكي الاستبدادي تحت حكم محمد رضا.

تم اتهام محمد مصدق بالخيانة العظمى ومحاولته لإزاحة الشاه من الحكم والانقلاب على الملكية، فحُكم عليه بالسَّجن المؤبد، قضى منها ثلاث سنوات

ثم وضعوه تحت الإقامة الجبرية في منزله بقرية أحمد أباد حتى تُوفِّي في الخامس من مارس عام 1967. (ظلت تفاصيل هذا الانقلاب سرًّا في أدراج المخابرات المركزية الأمريكية لا يعلمها سوى القليلين لمدة ٤٧ عامًا، إلى أن تم تسريب نسخة من تقرير العملية لصحيفة نيويورك تايمز عام 2000).

الشاه حليف الغرب.. واندلاع الثورة الشعبية

أصبح الشاه محمد رضا بهلوي مَدِينًا لأمريكا بالكثير بعد عملية الانقلاب. وفي شهر أكتوبر من عام 1953، أرسل وزير الخارجية الأمريكي (چون فوستر دالاس) – شقيق رئيس المخابرات الأمريكية (آلان دالاس)– مبعوثًا مختصًا في الشئون والاستشارات البترولية إلى إيران لإعادة تشغيل الشركة الأنجلو– إيرانية والتأكد من ضمان نسبة كبيرة من الأرباح لصالح الشركات الأمريكية. وتم توقيع الاتفاقية التي نتج عنها تأسيس جمعية (Consortium) ضمت عدة شركات أمريكية وبريطانية للاستفادة من الثروة البترولية الإيرانية. في المقابل، بلغ الدعم الأمريكي لإيران خلال العقد الأول بعد الانقلاب قرابة مليار دولار توزعت بين دعم اقتصادي وعسكري.

ساعد الدعم العسكري الذي قدمته أمريكا في إنشاء جهاز السافاك العسكري، وهي الأداة التي كانت تقمع معارضي الشاه وتصفيهم. كانت نواة جهاز السافاك ولدت قبلها بعدة سنوات، عندما بدأ الجندي الأمريكي (نورمان شوارتسكوف) بتدريب أعداد كبيرة من الجنود الإيرانيين في عام 1942 بأوامر من الشاه.

وبعد التأسيس الرسمي عام 1957، كان جهاز السافاك يتلقى مساعدات

من جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد). وفي عام 1961، اعترف محمد رضا بدولة إسرائيل. ومن المهم التنويه بأن دعم أمريكا للانقلاب كان لهدفين رئيسين: المكاسب الاقتصادية، ومواجهة السوفيتيِّين والتقليل من نفوذهم. حيث كانت أجهزة الأمن الإيرانية تضم العديد من أعضاء حزب تودة الشيوعي الذين تم إعدامهم أو اعتقالهم بسبب انتمائهم للحزب. وطبعًا، لم يكن الشيوعيون وحدهم من ذاقوا مرارة القمع الملكي، بل واجه الإسلاميون والقوميون من أتباع مصدق المعاملة نفسها من جهاز السافاك.

وشهدت سنوات ما بعد الانقلاب عدة خطط إصلاحية بقيادة الشاه نفسه. تركزت هذه الإصلاحات على قطاع الأراضي، حيث كان يقدم المساعدات للمزارعين وسكان القرى والمناطق الريفية، بينما يضيِّق على التجار وأصحاب النفوذ مما زاد من شعبيته بين البسطاء وغير المتعلمين، سُميت عمليات الإصلاح هذه (بالثورة البيضاء).

أما تبعيته لأمريكا وسياسته التغريبية فقد كانت منقطعة النظير، حيث سمح بتأسيس قنوات وصحف لا تعرض سوى البرامج الأمريكية، وفرض مراقبة دقيقة جدًا على الصحف ودُور النشر ليضمن ألا ينتقدوا أمريكا أو يهاجموها. وبلغت بيوت الدعارة في طهران وحدها أكثر من ثمانين، بينما كان عدد الخمارات يتجاوز الألفين ومع ازدياد الاضطهاد الملكي الشاهينشاهي لمعظم فئات المجتمع الإيراني بمختلف معتقداتهم وانتماءاتهم، كان من الطبيعي جدًّا أن ينفجروا غضبًا عليه. لم تكن الثورة في بدايتها إسلامية، فلولا تواجد القوميين بقيادة مهدي بازركان – الذي عيَّنه محمد مصدق سابقًا كعضو منتدب في شركة النفط للتضييق على البريطانيين– والشيوعيين ودعمهم

للثورة؛ لما نجح الإسلاميون وحدهم في إزاحة محمد رضا عن كرسيه عام 1979.

صحيح أن النسبة الكبرى من الثوار هم من الإسلاميين بقيادة العديد من العلماء والملالي، لكن الصورة التي ارتسمت في أذهان معظم الناس حول العالم (إسلامية الثورة) كان سببها ردَّة الفعل الأمريكية المشيطنة للإيرانيين تجاه اقتحام مجموعة من الطلاب للسفارة الأمريكية واحتجاز أفرادها. في الحقيقة، كانت ردة فعل هؤلاء الطلاب طبيعية جدًّا، لا سيّما وأن الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) رحب باستضافة الشاه في أمريكا بعد اندلاع الثورة؛ ممّا جعل الإيرانيين يعتقدون بأن أمريكا تخطط لتنفيذ انقلاب آخر، وتعيد محمد رضا إلى الحكم.

ومن الضروري التذكير بأن الحكومة الأمريكية جمدت أصولاً بنكية تعود ملكيتها لإيران بقيمة تبلغ قرابة 12 مليار دولار، لم تسترجعها إيران كاملة إلى يومنا هذا.

وبالإمكان الاستدلال على عدم إسلامية الثورة بأن أول رئيس لإيران بعد الثورة كان العَلماني (أبو الحسن بني صدر)، بالإضافة لرئيس الوزراء ومعظم أفراد الحكومة. لكن الأمور أخذت مجرًى آخر بعد الثورة بعامين نتيجة لبعض الخيانات التي حصلت من قِبل بعض الأطراف والأحزاب.

****

الفصل السادس

النفط

للإمبراطوريات الكبرى مصالح ضخمة تتمدد حسب امتداد حدود الإمبراطورية، وهي في طريقها للمد الاستعماري تبحث عن موارد القوة وتجرجر خلفها شبكات كبرى من المصالح وشركات عابرة للقارات تعطي قوة ونفوذًا للمد الاستعماري، كما تعطي - وهذا هو الأهم- مصداقية ومبررًا في ظاهره أخلاقي وفي باطنه مصالح. وكانت الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس لطول امتداد الإمبراطورية في كل بقاع الأرض: من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، كان الشرق الأوسط ومحيطه من البلدان هدفًا استراتيجيًا للإمبراطورية لموقعه المميز في محور التجارة في العالم حيث أوروبا وعالم الشرق الأقصى حيث آسيا. وكانت دول المحيط بالشرق الأوسط، ومنها إيران، لا تقل أهمية لدى المستعمر لموقعها المطل والقريب من الشرق الاوسط ولوفرة الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط. فقد أصبح العالم الإسلامي في بداية القرن التاسع عشر في مقدمة الأهداف التي صُوِّبت إليها حملات الغرب الثلاث، وهي حملات التبشير والاستغلال والاستعمار، وكانت منطقة الشرق الأوسط قد بدت في النصف الأول من القرن العشرين كأكبر مستودع ومصدر للطاقة التي قامت عليها الثورة الصناعية الثانية، وكان بترولها الرخيص في البداية أهم دعم اقتصادي حصلت عليه أوروبا الغربية، ذلك لأن البترول يحتل مركز الصدارة في تطوير الصناعات الحديثة

وحركتها، إذ إنه الطاقة الرئيسة لتدوير عجلات الصناعة، والمادة الأساسية لإنتاج المنتجات البتروكيماوية. ولم تكن إيران تملك من حقوق التصرف في سياساتها الداخلية أو الخارجية ما تملكه الدول المستقلة. وتسابقت بريطانيا وروسيا على كسب الامتيازات والرخص من الحكومة الإيرانية، وتمادي حلول الدولة القاجارية (1795 - 1925) في سياسة الاقتراض ومنح الرُّخَص ورهن الموارد لبريطانيا وروسيا، وإيران غنية بثرواتها البترولية، ولقد أثبتت الأبحاث العلمية والاكتشافات البترولية أن ثلثي كمية البترول في العالم مخزونة في منطقة الخليج، وإيران إحدى دول الخليج، وتلعب دورًا بارزًا ومهمًا في منظمة الدول المنتجة للبترول (أوبك). وتحتفل الجمهورية الإسلامية الإيرانية باليوم الوطني للبترول في ذكرى تأميمه (20/ 3 / 1951م)، وترى أن حركة تأميم صناعة البترول التي تزعَّمها الدكتور محمد مصدق تمثل أحد مفاخر الشعب الإيراني خلال تاريخ نضاله الوطني. فالاقتصاد الإيراني مرتبط إلى حد بعيد بالبترول، وإذا انخفض سعر البترول يواجه هذا الاقتصاد مشكلات عديدة وتشكل عائدات البترول المورد الرئيس للدخل القومي الإيراني، والمصدر الأساس للعملة الصعبة، حيث تعتمد إيران على البترول في صادراتها بشكل كبير، وقد اعتمدت الميزانية العامة في إيران على عوائد البترول والغاز الطبيعي بشكل أساس في الخمسين، عامًا الأخيرة، ذلك لأن إيران رابع دولة منتجة للبترول في العالم وثاني دولة مصدرة له، كما أنها تمتلك احتياطيًا ضخمًا من الغاز الطبيعي يجعلها تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد روسيا الاتحادية.

وتاريخ البترول في إيران - بوصفها دولة مهمة من دول منطقة الشرق

الأوسط الحساسة – مليء بالأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية، وزاخر بالنضال والكفاح وبالدسائس والمؤامرات والصعود والهبوط والاغتيالات والانقلابات والثورات. وقد مر البترول الإيراني عبر تاريخه بمراحل أربع:

المرحلة الأولى: منذ بداية ظهور البترول في إيران وحتى مرحلة ما قبل التأميم في 20 /3 /1951:

تذكر بعض المراجع أن ينابيع البترول كانت تنساب خلال الصخور في إيران منذ أن ظهر الإنسان الأول على سطح الهضبة الإيرانية، ومن المحتمل أن تدفقات هذا البترول أو الغاز المنساب من القيعان المحملة بالزيت قد اشتعلت بفعل البرق، وأن أول بئر بترول حُفِرت بأمر من داريوش الكبير (552 – 486 ق.م.)، وأن هذه البئر تقع في منطقة شوش الواقعة في خوزستان الغنية بالبترول. وكان القدماء يستفيدون من البترول في تكوين التماثيل وفي العلاج عن طريق تبخير المريض بحرق الأسفلت، كما استُخدم الأسفلت في بناء الجدران والأعمدة والحجرات وفي دهان الأبواب.. وكان القار الأسود يشفي الدمامل، كما كانت بعض مشتقات البترول تعالج بعض الأمراض الجلدية وآلام الأسنان وغيرها من الأمراض. كما استخدم القار في عمليات البناء واستخدم البترول في الحروب وفي التدفئة والإضاءة.

وفي العصر الحديث، أُعطي أول امتياز للتنقيب عن البترول عام 1872 للبارون چوليوس رويتر البريطاني الجنسية في عهد ناصر الدين مشاه القاجاري (1848 – 1896)، لكن المعارضة الشعبية أدت إلى إلغاء هذا الأمتياز نظرًا لضآلة حصة إيران من عائدات البترول. ومنذ أن اكتُشف احتياطي البترول

الهائل في نهاية القرن التاسع عشر في جنوب إيران سال لعاب دول الغرب، وتمكن المهندس «ويليام نوكس دارسي» البريطاني الجنسية من الحصول على امتياز التنقيب عن البترول في جميع أنحاء إيران ما عدا المقاطعات الشمالية الواقعة تحت النفوذ الروسي وهي: (أذربيجان – چيلان ـ مازندران ـ جُرجان – خراسان)، وذلك في عام 1901 في عهد مظفر الدين مشاه القاجاري (1896 – 1906) مقابل تسديد نسبة تساوي 16 ٪ من صافي الأرباح إلى الحكومية الإيرانية، بالإضافة إلى رسوم امتياز وحصة من أسهم الشركة. وكانت مدة الامتياز ستين عامًا، وهي مدة طويلة، ولم يقتصر الأمر على التنقيب بل تعداه إلى الاستخراج والتكرير والبيع والتصدير.

وبعد أن ظفر «دارسي» بهذا الامتياز فوض الحكومة البريطانية في جميع الحقوق المترتبة عليه. وفي عام 1907، أبرمت بين روسيا القيصرية وبريطانيا معاهدة تم الاتفاق فيها على تقسيم إيران إلى ثلاث مناطق: منطقة نفوذ روسية كبيرة في الشمال، ومنطقة نفوذ بريطانية صغيرة في الجنوب (حيث يوجد البترول)، ومنطقة عازلة محايدة تشمل طهران بينهما، مع التأكيد على حرص الدولتين على استقلال إيران وسيادتها في البنود الأخيرة من المعاهدة!!

وفي عام 1908م، بدأ تدفق البترول بغزارة في أول بئر حُفرت في منطقة «مسجد سليمان» في جنوبي البلاد، وهي منطقة النفوذ البريطانية . وفي عام 1909م، أُنشئت شركة البترول البريطانية الإيرانية في لندن لمباشرة تنفيذ بنود الامتياز، وهي الشركة – التي أصبحت بعد وقت قصير من أكثر شركات البترول نفوذًا في العالم، وتم إنشاء فرع لهذه الشركة في إيران– لم يكن لإيران الحق في التدخل في شئون الشركة، وكان العمال البسطاء من إيران، وكان

سائر العاملين والموظفين من جنسيات أخرى يختارها صاحب الامتياز، وكانت البحرية البريطانية هي المُساهِمة الرئيسة في هذه الشركة التي كانت تزود الأسطول البريطاني بالبترول بكميات كبيرة وأسعار زهيدة تقل عن السعر العالمي، كما كانت الشركة تقدم نسبة (3 ٪) من الأرباح لزعماء القبائل والعشائر لحراسة المنشآت البترولية وضمان الأمن والهدوء في المنطقة.

واستمر إنتاج البترول وتصديره وفق بنود امتياز دارسي حتى تم إلغاء هذا الامتياز عام 1932م من جانب الحكومة الإيرانية والبرلمان الإيراني، اللذين شعرا بالغبن الذي لحق باقتصاد البلاد وبالدخل القومي بسبب هذه الاتفاقية الجائرة المجحفة. وتفاوضت الحكومة على عقد اتفاق آخر في أواخر أبريل عام 1933م مع شركة البترول البريطانية ـ الإيرانية بشروط جديدة تحافظ على حقوق إيران ومصالحها الوطنية. وقد قلَّصت هذه الشروط مساحة المناطق التي يشملها الامتياز إلى مائة ألف ميل مربع، وزادت عائدات إيران من نفطها، فأصبحت قُرابة 20 ٪، إلا أن مدة الامتياز مُدِّدت حتى عام 1993م. وتم الاتفاق بين الطرفين على استبدال العمال الإيرانيين ـ بالتدريج ـ بالعمال الأجانب، وعلى تدريب الجيل الشاب من الإيرانيين على العمل في مجالات صناعة البترول، وبعد أن كانت إيران تحصل في امتياز دارسي على (0.17) من الدولار على كل برميل مُصدَّر، أصبحت تحصل على (0.23) في الامتياز الجديد. وارتفعت كمية البترول المستخرج من عام 1933م وحتى عام 1951م، وزادت المبيعات وزاد التصدير، ووصلت أرباح الشركة إلى أرقام فلكية، لكن إيران لم تستفد كثيرًا من هذه الأرباح، وكان المستفيد الحقيقي هم المساهمون البريطانيون والخزانة البريطانية، ولم تنفذ بريطانيا معظم

بنود الاتفاقية، وبخاصة البنود المتعلقة بتدريب الخبراء الفنيين الإيرانيين، وخفض أعداد العمال الأجانب، وتوفير السكن للعمال الإيرانيين، ومنحهم مرتبات مجزية مثلهم مثل الأجانب، وكان جزء كبير من العائدات والأرباح الناتجة عن الاستفادة من البترول الإيراني يُستثمر من جانب البريطانيين في سائر دول العالم لاكتشاف البترول واستخراجه. وكانت الشركة تحرق الغاز الطبيعي المتدفق مع الزيت، ولم تكن إيران تستفيد من هذا الغاز لأنه كان يُهدر دون جدوى. بالإضافة إلى أن نسبة الأرباح التي كانت الشركة البريطانية الإيرانية تقدمها إلى الكويت والعراق وغيرها من الدول، تفوق ما كانت تقدمها لإيران بمراحل. وفي الوقت الذي كانت شركات البترول الأمريكية قد عقدت فيه اتفاقية مع السعودية على أساس تنصيف عائدات البترول، كانت شركة البترول البريطانية الإيرانية تسدد لإيران أقل من (30 ٪)، ولما طالب الإيرانيون بزيادة العائدات إلى مُستوًى مماثل رفضت الشركة هذا المطلب. هذا بالإضافة إلى أن الشركة كانت تحول دون دخول أية دولة أو شركة بترولية أخرى إلى المناطق التي يشملها الامتياز.

وفي الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، كان موقع إيران الجغرافي الاستراتيجي وتعاظُم أهمية البترول في الحرب سببًا دفع الحلفاء إلى توريط إيران في نشاطاتهم العسكرية أثناء الحرب، رغم إعلان إيران أنها تقف موقفًا «محايدًا»، وبعد احتلال اليابان لإندونيسيا، «أصبح البترول الإيراني الاحتياطي الوحيد للحلفاء في الشرق»، ولجأت بريطانيا والاتحاد السوفيتي إلى احتلال إيران في الخامس والعشرين من شهر أغسطس عام 1941م، ودخلت بريطانيا من الجنوب، ودخل الاتحاد السوفيتي السابق من الشمال، للدفاع عن خطوط

الإمداد، وبحجة وضع حد لنشاطات عملاء الألمان. وكانت إيران مَعبرًا تموينيًا للبلدين أثناء الحرب، وأجبر الحلفاء رضا شاه (1925 – 1941م) على التنازل عن العرش لوليّ عهده (محمد رضا)، وغادر رضا شاه البلاد منفيًا إلى جنوب أفريقيا، حيث قضى هناك بقية حياته، وتُوفي في يونيه عام 1944م، ورفضت القوات البريطانية والروسية التي كانت تحتل البلاد – آنذاك – دفنه في إيران، فنقل جثمانه إلى القاهرة حيث دُفن في مسجد الإمام الرفاعي، قبل نقله إلى طهران في مايو عام 1950م، وتشييد ضريح له في مدينة الري (جنوب طهران). ومن المفارقات أن يُدفن ابنه الشاه محمد رضا بهلوي أيضًا في مسجد الإمام الرفاعي بالقاهرة في عام 1980م. وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وتبين الدور المهم الذي لعبه البترول الإيراني خلالها، تسابقت الدول الكبرى وعلى رأسها، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الحصول على امتيازات بترولية في إيران، إلا أن الحكومة الإيرانية أعلنت رفضها لجميع العروض التي تقدمت بها هذه الدول، وطالبت إيران الشركة البريطانية الإيرانية بإجراء تعديلات على الاتفاقية المبرمة بين البلدين، وتقدمت الشركة باتفاقية إضافية أو مكملة تضمن بنودًا لصالح إيران ـ إلى حد ما ـ إلا أن الاتفاقية لم تَفِ بالغرض المطلوب، ولم تضمن كامل حقوق إيران في ثروتها البترولية، ولذلك رفضها البرلمان الإيراني. وأقر – في وقت لاحق – قانون تأميم صناعة البترول.

المرحلة الثانية: (من تأميم صناعة البترول في 20 / 3 / 1951م إلى الإطاحة بالدكتور مصدق)

أدى عدم التزام شركة البترول البريطانية الإيرانية ببنود اتفاق عام 1933م،

وتدخل الشركة في الشئون الداخلية والسياسية لإيران بصفة دائمة إلى التفكير في إلغاء الاتفاق، وأصبح إلغاء هذا الاتفاق مطلبًا وطنيًا. وتفاقم سخط الجماهير على بريطانيا وعلى استغلالها للبترول الإيراني، وتدخلها في الشئون الإيرانية. حيث كانت الحكومة البريطانية تؤكد على ضرورة المصادقة على ملحق الاتفاقية النفطية الخاصة بإيران. كما أن الكثير من الساسة الإيرانيين كانوا يرغبون في هذا الأمر لكن الاتفاقية الملحقة قد واجهت الاعتراض من قِبل رئيس الوزراء الإيراني في ذلك الزمن الدكتور محمد مصدق وأقلية من نواب المجلس، والأهم من ذلك أن الجناح الديني بزعامة آية الله السيد أبي القاسم الكاشاني قد عارض الاتفاقية كذلك وحال دون المصادقة عليها. وفي تلك الظروف العصيبة شهدت إيران إجراء انتخابات المجلس النيابي في دورته السادسة عشرة. وقد تدخلت الحكومة بشكل فاعل في الانتخابات وأعدت العدة لوصول نواب موالين للبلاط إلى المقاعد النيابية. هذا الأمر في حد ذاته أثار مزيدًا من الاعتراضات، وقام عدد من الساسة الإيرانيين بزعامة الدكتور مصدق بالاعتصام في قصر الشاه، وصار هذا الاعتصام مقدمة لتشكيل جبهة وطنية.

وقد حدث في إيران آنذاك اغتيال السياسي عبد الحسين هزير من قِبل جماعة «فدائيان إسلام» هذا الحدث جعل البلاط يتراجع وتمت إعادة الانتخابات في طهران فقط. وتمكن الدكتور محمد مصدق وعدد من زعماء الجبهة الوطنية من شق طريقهم إلى البرلمان. لقد تشكلت الجبهة الوطنية في إيران من أحزاب وجماعات مختلفة ذات اتجاهات متباينة. وكانت هذه الجبهة تضم بين أطيافها الليبراليين والقوميين والاشتراكيين والتيار الديني. وقد اتخذت

هذه التشكيلات المختلفة موقفًا واحدًا تجاه قضية النفط والحد من سلطات الشاه. وحيث إن الجبهة الوطنية كانت ذات أطياف مختلفة وطبقات اجتماعية وفكرية متفاوتة، فقد بدت هشة غير قوية.

على أية حال، كان أهم هدف معلن للجبهة الوطنية في إيران في ذلك الوقت هو دعم عملية تأميم النفط الإيراني، وتشكيل حكومة وطنية بواسطة الانتخابات الحرة ورفع مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد. وبينما كان البلاط يمر بمرحلة حرب القوة مع المعارضة قفز إلى كرسي رئاسة الوزراء حسن رزم آرا. وقد بذل رزم آرا مساعي حثيثة للمصادقة على البروتوكول الإلحاقي الخاص باتفاقيات النفط الإيراني. بيد أن الوضع الشعبي كان قد وصل مرحلة من الاستياء لم يكن أبناء الشعب ليرضوا معه إلا بتأميم كامل للنفط والصناعات النفطية.

وفي عام 1951 ميلادي، اغتيل رئيس الوزراء الإيراني حسن رزم آرا على يد جماعة فدائيان إسلام. هذه الحادثة أوجدت حالة من الرعب لدى نواب المجلس الموالين للسلطة والشاه، وكان أن حصل من بعد هذا أن صادَق المجلس النيابي بسرعة على لائحة تأميم النفط والصناعات النفطية في إيران. ومن بعد رزم آرا أُنيط أمر تشكيل الحكومة الجديدة في إيران بشخص هو حسين علاء. بيد أن الأزمات والمشكلات لم تُبقِ علاء في السلطة إلا أقل من شهرين.

وفي خِضمِّ الخلافات بين المجلس والبلاط على اختيار رئيس الوزراء الجديد، اقترح جمال إمامي اسم الدكتور محمد مصدق لتولّي رئاسة الحكومة. ووافق الدكتور مصدق على هذا الاقتراح وسط دهشة الآخرين وعدم تصديقهم.

وبعد عدة أشهر، وبوساطة أمريكية بدأت المباحثات بين حكومة الدكتور محمد مصدق وبريطانيا. الإنجليز أصروا على أن تكون إدارة شئون النفط بأيديهم وأن تكون أكثر العوائد المالية لهم، وقد واجهوا من الجانب الإيراني مقاومة، فإن المباحثات المذكورة لم تُفْضِ إلى شيء؛ وبالإضافة إلى هذا فإن حكومة الدكتور مصدق قد نجحت في أروقة مجلس الأمن الدولي وفي محكمة العدل الدولية في لاهاي، في إبطال الدعاوي الحقوقية الخاصة ببريطانيا في هذا الشأن. وعمومًا، فقد أحرزت إيران هنا انتصارًا كبيرًا غير أن حكومة الدكتور مصدق كانت قد واجهت مشكلات اقتصادية عديدة؛ منها المقاطعة البترولية وعدم القدرة على بيع حتى قطرة واحدة من النفط. هذا في وقت كانت فيه ميزانية البلاد تقوم في الغالب على أساس الموارد النفطية. وفي النتيجة تحملت الحكومة ضغوطًا اقتصادية عديدة، وأخفقت كذلك في سد وتجاوز العجز في ميزان المدفوعات والموازنة بشكل عام.

وحل عام 1948 ميلادي، وفيه أُجريت انتخابات المجلس النيابي في دورته السابعة عشرة. لكن تدخل المؤسسة العسكرية والبلاط في هذه الانتخابات جعل الدكتور محمد مصدق ينصرف عنها في منتصف الطريق. فأكثر النواب الذين فازوا في تلك الانتخابات كانوا من المعارضين للدكتور مصدق. وقد استعرض أولئك النواب قدرتهم بعد انتخاب حسن إمامي رئيسًا للبرلمان. الدكتور مصدق وبدعم من آية الله أبي القاسم الكاشاني والنواب المؤيدين للحكومة، تمكن مرة أخرى من إحراز ثقة المجلس النيابي. واختلف الدكتور محمد مصدق مع الشاه فيما يتعلق بوزارة الحربية، وكان أن قدم استقالته من منصبه قبل أن يستشير زملاء في الجبهة الوطنية. إزاء ما حدث بدا نواب

المجلس وكأنهم على استعداد لمواجهة الأمر الجديد فقاموا بتعيين السياسي المخضرم «قوام السلطنة» رئيسًا للوزراء، ظنًا منهم أنه في مستطاعه مواجهة النهضة. وواجه هذا الإجراء اعتراضًا من قِبل آية الله الكاشاني ونواب في المجلس وتنفيذًا لدعوة آية الله الكاشاني، وفي أغلب المدن الإيرانية خرج الناس إلى الشوارع، حيث شهدت إيران مظاهرات حاشدة ، وكان أن تصدى الجيش لهذه التظاهرات وقمعها بقوة وسقط على إثرها مئات من القتلى. وحيث وجد الشاه محمد رضا بهلوي أن الخطر يحيط به، اضطر إلى إعادة الدكتور محمد مصدق إلى الحكومة وسلمه منصب رئاسة الوزراء مرة أخرى. وتزامن مع هذا الانتصار، صدور الحكم من المحكمة الدولية لصالح إيران في قضية النفط. الأمر الذي ضاعَف من مسرة وفرح أبناء الشعب. وفي يوم 28 مرداد من عام 1332 الموافق لعام 1953، شهدت إيران انقلابًا عسكريًا دبرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكيه C.I.A ضد حكومة الدكتور محمد مصدق الذي اعتُقل إثر الانقلاب وحُكم عليه بالسجن ثلاثة أعوام كما ذكرنا من قبل .

لكن ما أسباب فشل تلك الثورة بالضبط، أي ثورة مصدق؟

ربما أمكن القول أن حركة تأميم النفط في إيران كانت تجربة أخرى للثورة الدستورية أو الحركة الدستورية في هذا البلد مع بدايات القرن العشرين. في الحركتين قاد الائتلاف بين رجال الدين والمثقفين إلى الانتصار، بيد أن الاختلاف والتفرقة هما اللذان أديا إلى الفشل.

على أن التدخل الأجنبي في الحركتين كان يُعد عاملاً مساعدًا أسهم في الإسراع في الفشل والإخفاق. وفي الحقيقة، فإن التفرقة بين القوى الدينية

ورجال السياسة الوطنيين قد وجهت الضربة القاضية إلى الحركة. ثم إن الائتلاف بين الوطنيين وآية الله الكاشاني الذي كان يُعد أفضل داعم للحكومة الوطنية في إيران قد تفككت عُرَاه والحركة في أوج انتصارها.

إن مصدق عندما فقد الدعامة الدينية له، فقد القدرة على الدفاع أمام سيل جارف من الأعداء المتربصين. كما أن إصرار مصدق على الحصول على الامتيازات الخاصة وفتح المجال أمام حزب تودة الإيراني والاستفادة من وجوه سياسية سيئة السمعة، هي من الأسباب الأساسية لانفصال القوى الدينية عن هذه الشخصية الوطنية.

ويذكر بعض المؤرخين أسبابًا أخرى لفشل الحركة الوطنية في عهد الدكتور مصدق، ومن هذه الأسباب الأزمة الاقتصادية التي ألمّت بالبلاد جراء المقاطعة؛ وكذلك الضربة الاقتصادية التي وجهها الروس السوفيت عندما قاموا بتجميد مطالبات إيران المالية لدى الاتحاد السوفيتي.

أما النتائج التي تمخضت عنها حركة تأميم النفط فقد كان أهمها إعداد البلاد لثورة عارمة؛ فبفشل الحركة تحولت الآمال بإبقاء نظام الحكم دستوريًا إلى يأس، وأصبح القضاء على الظلم والنظام الملكي في مقدمة الأهداف المقبلة. على أن الانقلاب العسكري الذي شهدته إيران بدايات عقد الخمسينيات من القرن العشرين أدى الى فك عُرَى الارتباط بين رجال الدين والتيار الديني والمثقفين ذوي الميول الوطنية. وكان هذان التياران مؤتلفيْن خلال الحركة الدستورية وخلال حركة تأميم النفط. وهما اللذان أوصلا الحركتين المذكورتين إلى الانتصار، وفي الحركتين دخلت الجماهير معترك السياسة بتوجيه من رجال الدين. والملاحظ لمن يتقصى أمر الحركتين إن التيار غير

الديني كان يسعى بعد تحقيق الانتصار إلى إزاحة التيار الديني. أما ما حدث بعد الحركة الدستورية فهو إعدام الشيخ فضل الله النوري واغتيال السيد عبد الله البهبهاني، وبالتالي وصول رضا خان إلى الحكم واتباعه السياسات المعادية للدين ولعلماء الدين. أما ما حدث في حركة تأميم النفط فهو عزل آية الله السيد الكاشاني، وكان له سهم وافر في الحركة، عن الساحة السياسية. ووجِّهت لهذا الزعيم الديني تُهم عديدة وكل هذا يعني أن الليبراليين قد نأوا عن القوى الدينية

المرحلة الثالثة: (منذ الإطاحة بمصدق وحكومته في 19/ 8 / 1953م وحتى عام 1973م)

تم تعيين الجنرال فضل اللّه زاهدي رئيسًا للوزراء بعد الإطاحة بمصدق، وانهالت المعونات والمساعدات الأمريكية على إيران وكانت قد توقفت في الفترة التي رأس فيها الدكتور مصدق رئاسة الوزراء، وقام احتكار غربي جديد للبترول الإيراني وُزِّعت فيه الأنصبة الأجنبية بطريقة جديدة بحيث لا يكون للبريطانيين السيطرة القديمة نفسها على منابع البترول الإيراني. واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا في ديسمبر 1953م، وفي أغسطس 1954م أُبرم اتفاق بين الحكومة الإيرانية والشركات الأجنبية ينص على تشكيل كُنْسرتيوم (اتحاد شركات بترولية عالمية)، وهي ثماني شركات أمريكية وفرنسية وهولندية إلى جانب شركة البترول البريطانية الإيرانية. وذلك من أجل استغلال البترول الإيراني وتسويقه. وكانت أسهم هذه الشركات مقسمة على النحو التالي:

– شركة البترول البريطانية الإيرانية 40 ٪ .

- الشركات الأمريكية 40 ٪.

- الشركات الهولندية 14 ٪ .

- الشركات الفرنسية 6 ٪.

وبذلك أصبحت الولايات المتحدة شريكًا له وزنه في صناعة البترول الإيراني. وتم الاتفاق على سريان مفعول الاتفاق لمدة خمسة وعشرين عامًا تُجدد - بإخطار سابق - ثلاث دورات أخرى، مدة كل دورة خمس سنوات. ووافقت الحكومة الإيرانية الجديدة على دفع تعويضات لبريطانيا عن سنوات التأميم، وهي فترة حكومة الدكتور مصدق. وهكذا تم - عمليًا - تجاهل قانون تأميم صناعة البترول الإيراني الذي كان من الأحداث المهمة والعلامات البارزة في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد ذكر الشاه محمد رضا بهلوي أنه كان من الصعب أن يُعقد اتفاق - آنذاك - أفضل من ذلك. وقال رئيس الوزراء عباس هويدا أثناء تقديمه للائحة اتفاقية الكونسرتيوم إلى البرلمان: إن الاتفاق المذكور لم يكن الشيء الذي نصبو إليه. وأحكمت الولايات المتحدة قبضتها على إيران بعد أن حلت محل بريطانيا، وسيطرت على الجيش والمخابرات والمؤسسات الاقتصادية، وصارت إيران أهم وأضمن قاعدة سياسية وعسكرية للولايات المتحدة في العالم أجمع طوال خمس وعشرين سنة. وانهمرت أرباح البترول التي كانت قد توقفت خلال فترة مصدق وحكومته الوطنية على اتحاد الشركات البترولية التابعة للدول الغربية. وزاد عدد الخبراء العسكريين الذي تقتضي صفقات السلاح وجودهم على أراضي إيران.

وفي عام 1957م، عقدت إيران معاهدة مع شركة «أجيب» الإيطالية، وتم

إنشاء شركة إيرانية إيطالية مشتركة، وكانت إيران تمتلك 50 ٪ من أسهم هذه الشركة، وقد أغضبت هذه المعاهدة شركات الكونسرتيوم التي كانت تريد احتكار بترول إيران. وبعد فترة قصيرة عقدت إيران اتفاقية لاستخراج البترول في إيران مع شركة «بان أمريكان»، وامتلكت شركة البترول الوطنية الإيرانية 50 ٪ من أسهم هذه الشركة أيضًا.

المرحلة الرابعة: (من 31 يوليو 1973م وحتى الآن)

في 31 / 7 / 1973، قام الشاه محمد رضا بهلوي (1941 – 1979م) بإلغاء اتفاقية الكونسرتيوم؛ ومن ثَمَّ إنهاء سيطرة الشركات العالمية الثماني على استخراج وبيع وتسويق البترول والغاز الإيرانيين. وقد أعاد هذا القرار لإيران سيطرتها الكاملة على مصادر ثروتها القومية، وأتاح لإيران إيرادات أوفر مكّنتها من تقوية وبناء مشروعاتها الاقتصادية في جميع المجالات، ولم تهيمن إيران على الإدارة الكاملة لجميع منشآتها البترولية فقط، بل أصبحت لها الحرية الكاملة في تحديد شروط بيع بترولها. ولقد عُدَّ إلغاء معاهدة 1954م نجاحًا كبيرًا حققته إيران، وانتصارًا كبيرًا صب في مصلحة الشعب الإيراني.

وفي حرب أكتوبر (1973م)، فرضت الدول العربية حظرًا بتروليًا على الدول الداعمة لإسرائيل، واستخدمت البترول كسلاح سياسي، لكن إيران رأت أن الأمر لا يخصها، واستفادت كثيرًا من نظرية ملء الفراغ. على الرغم من أن الشاه محمد رضا بهلوي استجاب لطلب الرئيس السادات أثناء حرب أكتوبر، وأمده بكميات من البترول لتموين الطائرات وتشغيل الفرَق الآلية، وذلك بعد أن أصدر أوامره لإحدى ناقلات البترول الإيرانية بأن تغير اتجاهها وأن تفرغ حمولتها في مصر. وقفز الدخل القومي الإيراني قفزة هائلة بعد ارتفاع

أسعار البترول أثناء حرب أكتوبر، وفي ديسمبر عام 1973م طلب الشاه من دول منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول الخام، وتقرر بالفعل زيادة سعر برميل البترول من (5.032) إلى (11.651) دولار، وشنت وسائل الإعلام الغربية هجومًا على الشاه اتهمته بتخريب الاقتصاد الغربي، بل اقتصاد العالم كله، وصرح الشاه في مؤتمر صحفي بأن السعر الجديد ليس كافيًا وأنه معتدل ومعقول، لأن البترول مادة مهمة ويُشتق منها - آنذاك - قرابة سبعين ألف منتج مختلف، وأن سياسة البترول الرخيص سياسة قصيرة النظر، ستؤدي إلى إتلاف مصادر البترول المتواجدة، وستجعل العالم يواجه كارثة اقتصادية. ولم تقف الشركات البترولية الكبرى مكتوفة الأيدي، وسقطت طائرة رئيس شركة «أجيب» البترولية الإيطالية التي عقدت مع إيران معاهدة بترولية ثورية، وأثبتت التحقيقات وجود قنبلة في الطائرة، على الرغم من أن التقرير الرسمي ذكر أن سبب سقوط الطائرة هو: فقدان الرؤية الكافية. وبدأت وسائل الإعلام الدولية هجومًا واسع النطاق ضد إيران والشاه، وشجعت المنظمات الطلابية في الخارج في نشاطها المضاد لإيران والشاه.

وكانت المرحلة الرابعة بداية التحول العميق الذي طرأ على العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وبدأت الولايات المتحدة تضيق ذرعًا بسياسة منظمة الأوبك، ووصفت الشاه بأنه أحد صقورها البارزين الذين يمارسون ضغوطهم على المنظمة لزيادة أسعار البترول، وشجعت مؤسسة حقوق الإنسان العالمية على التنديد بأسلوب تعامل الشاه مع معارضيه السياسيين في الداخل والتصفية الجدية للرموز الوطنية المعارضة في الخارج. وتواصل الانتقام من الشاه خاصة وأنه بدأ صفحة جديدة مع

العرب بعد أكتوبر 1973م، وأخذ يدين مواقف إسرائيل وسياستها، ويدافع عن وجهة نظر العرب ومواقفهم. ولهذا السبب كانت إسرائيل أول من عمل على الإطاحة بالشاه، وكان اليهود الإيرانيون أول من استعدوا لذلك بتهريب أموالهم خارج إيران. وأعلنت شركة الكونسرتيوم تخفيض مشترياتها من البترول الإيراني في عام 1977م بحجة ارتفاع أسعاره، فانخفضت مبيعات إيران البترولية، وأدى انخفاض الدخل المرتقب من البترول في هذا العام إلى توقف موجة رهيبة من الغلاء والتضخم الاقتصادي. وقامت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية بتحريك المعارضة الإيرانية والطلبة الإيرانيين المقيمين في هذه الدول ضد نظام حكم الشاه. كما اتهمته الولايات المتحدة الأمريكية بتجاهل حقوق الإنسان في إيران.

أما بريطانيا، فقد شنت حملة ضد الشاه بإعادة نشر كتاب عن النخبة في إيران للكاتب «مارفن زونيس» الذي ألقى فيه الضوء على حجم المؤسسة الدينية الإيرانية، وعلى الإمام الخميني على وجه الخصوص. كما أتاحت هيئة الإذاعة البريطانية فرصة نادرة لنشر أفكار الخميني، بإذاعة بياناته باللغة الفارسية على الشعب الإيراني من محطتها الموجهة من لندن إلى إيران أثناء وجوده في المنفى في باريس، مما أوحى لرجال الدين الإيراني بأن بريطانيا تؤيد نضالهم ضد الشاه. بالإضافة إلى نشاط أعضاء الجهاز السري البريطاني في الدولة الإيرانية بغرض الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا، انتقامًا منه لإلغائه اتفاقية مع الكونسرتيوم.

أما فرنسا التي كانت قد رحبت بالخميني ضيفًا في أراضيها ومنحته حق الإقامة فيها، ليمارس نشاطه ضد الشاه محمد رضا بهلوي، فقد كان الخميني

يرسل منها أشرطة (الكاسيت) التي كان يملؤها بصوته وبدعوته إلى التمرد والعصيان. كما أن صحيفة «لوموند» الفرنسية نشرت في 6/ 5/ 1978 م، حديثًا أجراه مندوبها مع الخميني عن الدكتاتورية وحرية الصحافة المخنوقة والأحزاب الممنوعة والانتخابات المزورة والدستور المُنتَهك وموقفه من إسرائيل والعرب ومن القوى الكبرى في العالم، وعن تبديد الثروة البترولية في تخزين السلاح بغير طائل.

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي الذي يشارك إيران في حدود تمتد لمسافة 1500 ميل في شمال البلاد، والذي كان يطمع دائمًا في الحصول على امتياز بترولي أسوة بالدول الغربية الأخرى، فقد قام بتشجيع الحركات الانفصالية والسياسية المناهضة للحكومة المركزية في طهران، كما عمل على إسقاط بعض الحكومات الإيرانية التي كانت تقف ضد أطماعه. وكان حزب تودة الشيوعي عميلاً للسوفيت، وعندما أقدم الدكتور مصدق على تأميم البترول عارض الحزب مشروع التأميم، وقاطع شراء سندات القرض الوطني، كما قاطع الاتحاد السوفيتي شراء بترول إيران وقت الحصار الاقتصادي الذي فُرض على إيران آنذاك، على الرغم من أن الدكتور مصدق عرض بيع البترول الإيراني على الاتحاد السوفيتي بتخفيض مقداره (50 ٪)، وطلب السوفيت الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في شمال إيران. وهكذا وبعد أن كان حلم القياصرة القديم هو الوصول إلى مياه الخليج الدافئة، أصبح حلم الماركسية السيطرة على منابع البترول. ويشير الشاه محمد رضا بهلوي في مذكراته التي كتبها في المنفى إلى البترول الإيراني وإلى موقف الغرب منه، فيقول: بعد إلغاء اتفاق الكونسرتيوم في 31/ 7 / 1973، لم تقبل شركات البترول الكبرى

أن تبيع لها الشركة الوطنية الإيرانية البترول بتخفيض يصل إلى 50 ٪ بعد أن تقوم هذه الشركات بالتنقيب عن البترول والعثور عليه، ولم تقبل هذه الشركات أن تكبر الشركة الوطنية الإيرانية، وأن تقوم بإنشاء معامل تكرير في آسيا وأفريقيا، وأن تشارك شركة البترول البريطانية في الاستفادة من بترول وغاز بحر الشمال، وأن تنافس الشركات الكبرى مثل: شركة شِل وشركة إكسون موبيل.

ويضيف الشاه قائلاً في موضع آخر من مذكراته: لقد كنت أريد أن أبني إيران قبل أن ينتهي الاحتياطي البترولي فيها لكن كان لي معارضون كثيرون حاولوا إفشالي في هذا المجال، وفي مقدمة هؤلاء يمكن ذكر أسماء مجموعة شركات البترول الكبرى التي لم تكن ترغب في أن تخرج سياسة بيع البترول بالسعر العادل من دائرة هيمنتهم. كما أن هذه الشركات لم تكن ترغب في التسليم بضرورة الإقدام على التضحيات اللازمة من أجل توزيع الثروات من جديد بين الدول الصناعية والمجتمعات النامية. لهذا كله اختاروا التضحية بإيران كنموذج يُعتبر به، وهَبُّوا لتخريبها، ولم يختاروا بلدًا مثل ليبيا. كما يذكر الشاه في موضع آخر أن شخصيتين أمريكيتين مهمتين تعملان في مجال البترول الأمريكي قالتا في عام 1976م: إن أمر الشاه سوف ينتهي تمامًا بعد عامين. أما عن نفاد الاحتياطي البترولي الإيراني فقال الشاه في مذكراته: لقد قلت غير مرة إن مستقبل إيران يجب ألا يكون مرهونًا بالبترول ... فبعد قرابة ثلاثين عامًا أخرى (كان يتحدث عن عائدات البترول عام 1977م) حيث سيبلغ عدد سكان إيران (65) مليون نسمة. سوف تنضب مصادرنا البترولية، لذلك يجب أن نفكر من الآن في هذا الأمر، فالسياسة ليست إلا فن

التوقع، لذلك فكرنا في إنشاء محطة كبرى لإنتاج الكهرباء الذرية بالتعاون مع ألمانيا وفرنسا، إن جريمتي إنني أردت أن أُخرج إيران من عصر البترول وأدخلها في عصر الذرَّة في الوقت المناسب، وقبل أن يفوت الأوان.

وذكر الشاه في كتابه: بسوي تمدن بزرك (نحو حضارة عظيمة): إن مصادر بترولنا ومصادر البترول في العالم كله ستنضب في المستقبل القريب، وسواء أردنا أم أبينا، سنصل إلى مرحلة الاستفادة من مصادر الطاقة الأخرى، ولهذا السبب بدأنا في تنفيذ برنامج طَمُوح من أجل الاستفادة من الطاقة النووية بالإضافة إلى الطاقة الشمسية والطاقة الهيدروچينية.

وإذا كان البترول قد لعب دورًا في الإطاحة بالشاه بعد أن تضافرت جهود القوى الأجنبية ضده لأسباب لعل البترول يكون أهمها وأولها، فإن له دورًا في قيام الثورة في 11/ 2 / 1979م بعد أن أدرك الشعب أن الشاه يبدد الثورة البترولية من أجل شراء السلاح؛ وبخاصة بعد الزيادة الكبيرة في أسعار البترول بعد حرب أكتوبر عام 1973م، وهي الزيادة التي مَكَّنت الشاه من شراء أسلحة متنوعة ومتطورة. وكانت قد حدثت اعتصامات واضطرابات في قطاع البترول وغيره من القطاعات والمؤسسات. وقال أحد عمال تكرير البترول لمراسل أمريكي: إننا لن نصدِّر البترول إلا بعد أن نصدر الشاه شخصيًا. وكانت اضطرابات عمال البترول على رأس هذه الاضطرابات وأكثرها تأثيرًا، لأن هؤلاء العمال امتنعوا عن تصدير البترول خارج إيران، وحرموا النظام من المصدر الوحيد للدخل. وشكَّل شاهبور بختيار آخر حكومة قبل نجاح الثورة، وقدم بعض الوعود للمواطنين؛ ومنها: وقف تصدير البترول إلى إسرائيل، إلا أن نطاق معارضة الشاه اتسع. ولعب

البترول دوره في استمرار الثورة الإسلامية، وفي استقرار النظام الجديد، وفي دعم النظام السياسي خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 – 1988م)؛ على الرغم من أن هذه الحرب استنزفت قدرات وطاقات ظاهرة وكامنة لبلدين من أهم البلدان المنتجة للبترول في المنطقة، وأن منشآت البترول ومعامل التكرير وشبكات الأنابيب تعرضت للقصف خلال فترة الحرب، وكانت تتم إعادة بناء هذه المنشآت وهذه المعامل وهذه الشبكات التي لحقت بها الأضرار نتيجة لعمليات القصف. كما كان البترول وسيلة لخروج إيران من عزلتها السياسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، وكسر الحصار الاقتصادي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن قطاع البترول الإيراني شهد انخفاضًا حادًا في مجالات الاستثمار الأجنبية في بداية الثورة وخلال الحرب العراقية الإيرانية، بسبب زيادة معدل مخاطر الاستثمارات، وتغيير الدستور الإيراني، وما تبعه من تغيير قانون قطاع البترول. كما كان للبترول دور بارز في مرحلة إعادة البناء والتعمير.

أهمية بترول إيران وموقعها:

البترول مادة عالمية حيوية يحتاج إليها الجميع بلا استثناء، وتُعد إيران، التي تفاخر بأنها أول دولة أنتجت البترول في الشرق الأوسط، دولة بترولية رئيسة في العالم. وقد أُنشئ قطاع البترول في إيران منذ أكثر من مائة عام، ويعد هذا القطاع من أهم وأضخم القطاعات الصناعية في إيران، كما أنه ويُعد المصدر الرئيس للعملة الصعبة، والمصدر الذي يغطي نفقات المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية والعمران. وصار البترول أحد العوامل المرتبطة بالأزمات والمشكلات التي تعاني منها إيران في الوقت الراهن، ذلك لأن إيران تمتلك

ثاني احتياطي بترولي في العالم بعد السعودية (137.5 مليار برميل في نهاية عام 2005م)، كما أنها رابع دولة منتجة للبترول بعد السعودية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة، وهي ثاني أكبر الأعضاء في منظمة الأوبك بعد السعودية. وذكر التقرير السنوي الصادر عن شركة «بريتش بيتروليوم» أن مصادر البترول الإيرانية ستبقى (93) سنة أخرى في حالة المحافظة على معدل الإنتاج الحالي (متوسط إنتاج إيران من البترول الخام في عام 2005م (4) ملايين و(49) ألف برميل يوميًا)، وأن إيران تمتلك 14.9٪ من احتياطي الغاز العالمي، وهذا يجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية. وإيران تمتلك مخزونًا هائلاً من الغاز يبلغ (27) تريليون لتر معكب. والغاز هو المحرك الثاني للاقتصاد الإيراني، وقد أبرمت إيران في عام 1996م اتفاقيات لبيع الغاز الطبيعي مع تركيا، ومع الهند وكوريا وبعض الأسواق الأوروبية. ومن المعروف أن إيران تشجع الآن على استهلاك الغاز داخل البلاد، لأن نفقات إنتاج الغاز أقل بكثير من نفقات إنتاج البترول، وأن الاستعاضة عن أنواع الوقود المتواجدة بالغاز يحافظ على احتياطي البلاد من البترول، ويخفض نسبة التلوث. والزيادة المطَّردة في أسعار البترول سمحت بزيادة عائدات إيران من البترول، مما جعلها قادرة على تمويل طموحها النووي في ظل سباق تسلح نووي في منطقة تعج بالمشكلات السياسية وتحفل بالتهديدات، وفي إطار سعيها الواضح لتعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من حرص المسئولين الإيرانيين دائمًا على التأكيد على ضرورة امتلاك التكنولوجيا النووية وتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية. كما تقوم إيران الآن بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال البترول دون أن تفقد حصتها الكبرى، كما تقوم

بتنمية وتطوير حقولها البترولية وحقول الغاز الطبيعي. وتخصص جزءًا كبيرًا من الغاز الطبيعي المُستخرَج من حقل بارس الجنوبي (حقل بترول وغاز مشترك بين إيران وقطر) للاستهلاك المحلي المتزايد، وجزءًا آخر للضخ في الحقول البترولية التي وصلت إلى منتصف عمرها الافتراضي، لأنه من المعروف أن حقن الغاز من الحقول البترولية في فصل الشتاء يحافظ على غزارة إنتاج هذه الحقول. كما استغلت إيران مشروع «طريق الحرير»، وهو الخط الذي يصل الصين بأوروبا، ويصل الشرق الأوسط والخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران، ويربط إيران بدول آسيا الوسطى، في كسر الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة عليها. وكان قد تم افتتاح خط سكك حديدية دولي جديد بين إيران وتركمنستان، وهو خط: مشهد - سرخس - تجن في 14 / 5 / 1996، وهو الخط الذي سيربط الصين ودول آسيا الوسطى بأوروبا عن طريق إيران، وسوف يُحيي طريق الحرير القديم من جديد. كما تم إنشاء خط حديدي آخر، وهو خط: بانق - بندر عباس. كما استطاعت إيران تأمين أسواق آسيوية تصدِّر إليها بترولها، وتحركت صوب روسيا لإنشاء شركات مشتركة في مجال التنقيب عن البترول وإنتاجه. أما عن أهمية موقع إيران، فإن إيران تُعد بمثابة «القلب» في منطقة العبور بين قارات العالم الثلاث (آسيا - أوروبا - أفريقيا)، أي أنها تُعد طريقَ مواصلات رئيسًا وطريقًا لتجارة الترانزيت بين الشمال والجنوب. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز صارت إيران بمثابة جسر اتصال رابط، وأهم وأنسب مَعبَر مائي لكل دول آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك بسبب تجاورها الجغرافي لهذه المنطقة. وهذا أعطى ميزة جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية

لإيران. ولجزر أبي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى (الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران) أهمية كبرى بالنسبة لإيران من الناحية الجيوبوليتيكية، فهي منافذ بحرية لها أهميتها بالنسبة لإيران. وتُعد إيران أرخص وأقصر وأنسب طريق لنقل مصادر الطاقة، ومن هنا تأتي أهمية موقع إيران، وتتمتع إيران بعدد كبير من الموانئ في الخليج وبحر عُمَان، وموانئ الخليج تعد أقرب مكان لنقل البترول إلى أسواق جنوب شرق آسيا التي تتمتع بأعلى معدلات تنمية في العالم، وتستفيد الدول الحبيسة الواقعة في منطقة بحر قزوين (الخَزر) وآسيا الوسطى من هذه الموانئ لنقل بترولها وغازها الطبيعي إلى الأسواق العالمية. ويعد مضيق هرمز أهم نقاط الخليج، وأي خطر يهدد هذا المضيق، سيكون بمثابة الأزمة المؤثرة في العالم كله، وليس من مصلحة إيران زعزعة استقرار أمن الخليج لأنها تعد من أهم الدول المُصدِّرة للبترول، ولديها أكبر أساطيل للنقل البحري في مجال البترول في العالم، واستقرار الأمن في الخليج يصب في مصلحة إيران وبقية دول المنطقة. ومضيق هرمز - كما هو معلوم - ممر مائي ضيق يصفونه بأنه «عنق زجاجة»، يصل الخليج العربي ببحر عمان، يبلغ طوله 270 كيلومترًا مربعًا، وعرضه 47 كيلومترًا مربعًا، ويعد هذا المضيق من أهم المحطات في شبكة نقل البترول في العالم، إذ يمر منه أكثر من 15 مليون برميل بترول يوميًا، بالإضافة إلى البضائع الأخرى والغاز السائل والمنتجات البتروكيماوية. وهو بوابة العبور لما يقرب من 40 ٪ من البترول الخام المُصدَّر للعالم. وكانت أهمية هذا المضيق سببًا في المحاولات المستمرة من جانب القوى العظمى (الإقليمية والدولية) للسيطرة عليه بدعوى توفير الحماية اللازمة لخطوط البترول.

وسواء ألمحت إيران غير مرة إلى غلق هذا المضيق، مما قد يؤدي إلى عرقلة وتعطيل حركة الملاحة ومرور ناقلات البترول في الخليج، وقطع شرْب الطاقة الغربية، إذا تعرضت صادراتها البترولية لأية تهديدات، وألمحت إلى استخدام سلاح البترول ووقف تصديرها له ـ كرد فعل انتقامي ـ إذا هوجمت مصالحها بسبب برنامجها النووي، أو قامت بضرب ناقلات البترول في مياه الخليج على غرار ما حدث في الحرب العراقية – الإيرانية–، فإنها إذا نفذت هذه التهديدات وأقدمت على هذه الإجراءات، تكون قد «هدمت المعبد على من فيه»، وطبقت مبدأ: «عليّ وعلى أعدائي»، وسوف تكون هي أول الخاسرين، بالإضافة إلى زعزعة أمن واستقرار واقتصاد واستثمارات دول الخليج وصناعة البترول العالمية، إذ ستضطرب الأسواق وسترتفع الأسعار. وفي المقابل، إذا فرضت المجموعة الدولية عقوبات على القطاع البترولي في إيران، أو إذا تم فرض حصار على المشتقات البترولية، وبخاصة البنزين الذي تستورد إيران قرابة 48 ٪ من استهلاكها الإجمالي منه، لتعويض النقص الحاصل لها، أو إذا تم منع تطوير وتنمية حقول البترول، أو إذا أحجمت الشركات البترولية الدولية عن الاستثمار في إيران أو إذا فُرض حصار بحري على نقل البترول إلى الخارج، –فإن هذا كله سيؤدي إلى رفع الأسعار، وهذا يتعارض مع مصالح دول كبرى لها شركات تتفاوض على عقود مهمة في مجال البترول والغاز.

****

الفصل السابع

الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران في عهد الدولة البهلوية

انتهت سلطة القاجاريين في إيران تقريبًا منذ تعيين أحمد شاه وزير حرب الانقلاب، قائدَ الجيش رضا خان رئيسًا للوزراء سنة 1923 ورحل هو نفسه إلى فرنسا قصد النزهة والترفيه. وكان ما حمله معه هو اسمه وحقوقه الملَكية.

تمكّن «قائد الجيش» – الذي كان قبل وصوله إلى منصب رئاسة الوزراء وزيرًا للحرب بواكير عمر الانقلاب، وبدعم غير ملحوظ لكنه محسوس، من طرف مخططي الانقلاب – تمكّن من صعود سُلّم السلطة والنفوذ درجة درجة، بدءًا من مرحلة الجندية وصولاً إلى مرتبة القيادة في مدة تقارب العشرين سنة، ومن مرحلة القيادة إلى الملَكية، بدعم من الإنجليز وباستغلال الأوضاع السائدة في البلاد في مدة تقل عن ثلاثٍ سنوات. وقد كان «قائد الجيش» طيلة فترة غياب الشاه القاجاري – الذي لم يجد مجالاً للعودة إلى البلاد بعد خروجه منها– الحاكم الحقيقي والمطلق العنان لإيران، على الرغم من محاولة المجلس والأقلية النيابية وولي العهد محمد حسن ميرزا وقائد الأقلية سيد حسن مدرس الوقوف ضده. لكن أحدًا لم يستطع الحيلولة دون تقدمه في الحد من سلطة ونفوذ القاجاريين، ونجح بفضل مواتاة الظروف وبفضل القدرة والكفاءة التي تفرد بها عن سائر رجال عهده، في شق طريقه نحو حيازة تاج وعرش أحمد شاه الذي أهملها مرات عديدة. لقد برز اسمه في الساحة السياسية مع الانقلاب الذي قاده الكاتب الصحفي الشاب والمتحمس والمرتبط بالسفارة

البريطانية سيد ضياء الدين طباطبائي. كان عقيد «قازاق خانه» ولم يكن بعد معروفًا بين الأوساط السياسية والصحفية. وُلد رضا خان ميربنج المعروف بقائد الجيش في قرية «آلاشت» التابعة لمنطقة «سواد كوه» في «سارى». نشأ في مرحلة شبابه على يد رؤساء القازاق، وكان يُعرف بينهم باسم رضا ماكسيم لمهارته في استعمال السلاح الرشاش «ماكسيم». فاشتُهر بينهم من يومها بالشجاعة والكفاءة القيادية والانضباط العسكري. ترأس في سن الأربعين فوجًا من القازاق. وقد أكد الجنرال البريطاني إدموند آيرونسايد الذي كان له دور فعال في تخطيط الانقلاب ضد أحمد شاه، والذي كان هدفه – حسب قوله – تأمين منافع الدولة والبلاد، أكد أن رضا خان الرجل الوحيد الذي يصلح – حسب تعبيره – لإنقاذ إيران. ترقى «عقيد القازاق» إلى درجة العميد بسرعة، وتقلد مهام وزارة الحرب في حكومة الانقلاب. أعاد قائد الجيش ورئيس الوزراء فيما بعد، الانضباط والنظام اللازم لإيران. كما جَدَّ في القضاء على طغيان العشائر وإخماد الفتن وتثبيت الأمن في فترة انهيار القاجاريين. إن مواجهاته لهذه الثورات (ثورة جنگلى ها في گيلان، وثورة الكولونيل محمد تقى بسيان في خراسان، وفتنة إسماعيل آقا كرد المعروف بسميتقو في أذربيجان، وثورة الشيخ خزعل حاكم المحمرة) لم تدُم طويلاً، وجعلت منه قائدًا مقتدرًا وسياسيًا محنكًا، مما دفع عددًا من الوطنيين ومؤيدي التجدد والرقي في المجلس والصحافة إلى دعمه والتعاون معه. كما عَدَّ بعض هؤلاء – على الرغم من إيمانهم بأنه جاء إلى الحكم وعزل القاجاريين بسياسة بريطانية – سعيه في إحلال الأمن ونشر الثقافة الغربية في تلك الأيام تجديدًا جديرًا بالتأييد. حين كان أحمد شاه في باريس سعت أقلية المجلس بقيادة سيد

حسن مدرس إلى إرجاعه إلى إيران، قبل أن تتهيأ ظروف انقراض الدولة القاجارية من قِبل أعدائها. لكن هذا المخطط لم ينجح، ونجحت مبادرات وتحركات قائد الجيش وعدد من نواب المجلس الذين تظاهروا ضد الدولة القاجارية بشدة في ترغيب الرأي العام الإيراني حينها في خلع أحمد شاه من السلطة، وإنهاء سلطان القاجاريين. مع ذلك فإن الأصوات التي تعالت من قِبل قائد الجيش بإعلان نظام الجمهورية قوبلت بالرفض من طرف رجال الدين الروحانيين، لأنهم كانوا يرون أن نظام الجمهورية في مفهومه التقليدي يقترن بتيارات العلمانية واللائكية التي عُرفت بمعارضتها للدين الإسلامي في تركيا، لذلك قاوموا هذا الطرح بشدة. في خِضَمِّ هذه الأجواء قدَّم قائد الجيش استقالة شكلية لعدة أيام قصد إنهاء ما أثارته فكرة الجمهورية من قلاقل وفتن، وأتاح الفرصة أمام المجلس بأقليته الصغيرة للتصويت لصالح خلع أحمد شاه من السلطة. وهكذا تلقى هذا الأخير في فرنسا بكل أسف، لكن ببرودة أعصاب خبر خلعه وسقوط سلسلة القاجاريين. وهكذا عُين قائد الجيش بصفته قائدًا عامًا للقوات الإيرانية على رأس السلطة بشكل مؤقت (نونبر 1925)، وبعد عدة شهور صادَق المجلس على مرسوم إسناد الملكية له، وتربع على العرش بصفته ملكًا لإيران في ماي 1926. وعلى الرغم من المعارضة التي شهدتها آخر أيام المجلس لتغيير الملكية ومعارضة أشخاص مثل: مصدق وسيد حسن تقى زاده وحسين علاء وإبراهيم حكيمى لهذا الأمر معارضة صريحة، فإن أحمد شاه في باريس أظهر عدم استعداده لاستمرار الملكية في مثل هذه الظروف والأوضاع. فرضت الملكية الجديدة –التي ظهرت على الساحة السياسية بواسطة رضا خان ميربنج وأخذت مكان الدولة القاجارية الآيلة

للانقراض – نفسها كدولة مترقية ومتجددة وإصلاحية، وكان يجب أن تحدَّ من سلطة الملاكين الكبار ورؤساء العشائر وأمناء المذهب، وأن تزيل كل ما كان يُعتقد أنه تسبب في ضعف وانحطاط الدولة القاجارية المنقرضة، كل ذلك في إطار إمكانات الحكومة الدستورية ظاهريًا وبالحفاظ على المجلس ودار العدالة وهيأة الدولة والصحافة الحرة ظاهريًا. كما تجمدت الأحزاب والصحف ثم انقرضت، كما أن تجربة عدد من الشبان الاشتراكيين الذين كانوا ينشطون بشكل خفي في إطار حزب بسيط، تحت قيادة الدكتور تقي إيراني، أستاذ الفيزياء وناشر مجلة «دنيا» أوقفت وعُطِّلت وحالت إرادة الملك الدكتاتور دون حصول أي حركة اجتماعية وإصلاحية. كما أن الأشخاص الذين كانوا يتولون مناصب وزارية ويدركون هذه الحقيقة، كانوا يأخذون بقراره في نهاية الأمر، ومن كان يتجاوزه من الوزراء والحكام كان يلقى مصيره بنوع من الأنواع. ومع ذلك كانت علاقته بالسياسة الإنجليزية – على الأقل في السنوات العشر الأولى من سلطنته – متجذرة في الأذهان، ولم يكن معارضوه يتوانون من تكرار ذلك والتذكير به، خاصة الروحانيين والعلماء. وكانت تدابيره ضد هؤلاء تُفسر وتُبرر من قِبل العامة بهذا المعنى. حتى حرصه وإصراره على الأخذ بالنموذج الحضاري الأوروبي وتوجهه نحو الشعور الشعوبي والقومي ضد العرب كان يُعد من وجهة نظر الروحانيين ضلالاً متعمَّدًا، ومغالطة كبرى يتوخى من ورائها إظهار السياسة الإنجليزية في إيران على أنها سياسة كلية مبنية على التجديد والقومية والسعي نحو تقليد الآداب والعلوم والفنون الأجنبية. والشاهد على أنه كان خاضعًا للسياسة البريطانية رغم ادّعائه توخي سياسة مضادة للأجانب، هو مفاوضاته التي

أجراها مع شركة البترول الإنجليزية لتجديد عقد عملها لمدة ستين سنة أخرى، ومصادقة المجلس الرسمي عليها. وعلى الرغم من أن تقي زاده حاول الدفاع عن نفسه بكونه كان «آلية فعل وتنفيذ فقط» فاقدًا الإرادة والاختيار، فإن ذلك لم يحُل دون اتهامه – كرضا شاه – بميوله وخضوعه للسياسة الإنجليزية. على كلٍّ، لقد حرّك توقيع هذه الاتفاقية وتطبيقها من طرف الشاه ووزرائه والمجلس الخاضع له، مشاعر عدائية ضد الإنجليز، والتي كانت بدون شك مؤثرة في دعم الشعب والعوام لـ«هتلر» في سياسته المعادية للإنجليز، وحتى بعد استقالة رضا شاه وعزله، كانت سببًا في اهتمام العديد من الشبان بسياسة الجار الشمالي المعتدلة في الظاهر، والثقة بالحملات الدعائية بتأطير من الحركات اليسارية، ومن بينها «حزب تودة» (الحزب الشعبي الإيراني). لقد سعى رضا شاه في أواخر حكمه إلى جلب صداقة بعض الدول الغربية حتى يحتمي بها عند الضرورة، وفي حال عدوان روسيا أو بريطانيا عليه. حددت فرنسا صلتها به في إطار لا يُفقدها صداقتها مع بريطانيا. لكنه كان يميل إلى أمريكا أكثر، وهي كانت تُظْهر له ثقة، وكانت تمارس حينها سياسة انطوائية، ولم تكن على استعداد لإعطاء التزام أو تدخل يجرها إلى مواجهة خارج أمريكا. لذلك وجَّه الشاه اهتمامه بجلب صداقة ألمانيا، خاصة وأنها لم يكن يُنظر إليها في إيران حينها كدولة استعمارية، بل كانت تتمتع باقتصاد جيد وكانت مستعدة لتلبية حاجيات إيران في جميع النواحي والمجالات. وكانت هذه العلاقات وراء تأسيس معمل الحديد والفولاذ. توطدت علاقة إيران بألمانيا وازداد نفوذها في إيران، مما أدى بسفارتَيْ روسيا وبريطانيا إلى إبداء تخوف بلديهما من هذا النفوذ، واعتبر هذان البلدان اللذان

تحالفا ضد ألمانيا في الحرب العالمية أن صداقة إيران لألمانيا تمثل خطرًا حقيقيًا. لكن إيران باتخاذها سياسة الحياد في الحرب العالمية لم تُلبِّ مطالب المتحالفين في طرد الرعايا الألمان من أرضها. ونتيجة لذلك دخلت القوات الإنجليزية والروسية فجأة إلى إيران في 24 من أغسطس 1941 دون إشعار مُسبق، وبذلك خضعت إيران لاستعمار التحالف. أصدر على إثر ذلك الجيش الإيراني أوامر لقياداته بعدم المقاومة، ووجد الشاه نفسه مجبرًا على ترك إيران. كلف الشاهُ، محمد علي فروغي المعتزل في بيته بالأخذ بزمام الأمور. كانت استقالة الشاه أمرًا لازمًا أعقبه الكثير من الجدل واللغط حول من سيخلفه. في الأخير استقال لفائدة نجله محمد رضا البهلوي، الذي كان وليًا لعهده منذ البداية. وهكذا انتهت فترة ملكية رضا خان ميربنج في 15 من سبتمبر 1941، وتولى الأمر نجله محمد رضا الذي كان شابًا في الثانية والعشرين من عمره فاقدًا التجربة العسكرية والسياسية. أما أبوه فلم يعد بالإمكان بقاؤه في إيران، فاستقل سفينة حربية بريطانية نقلته إلى جزيرة مورتيش، ثم نُقِل بعدها إلى جوهانسبيرج في جنوب إفريقيا، وبقي منفيًا فيها إلى أن تُوفي في أغسطس 1944. دامت سلطته ست عشرة سنة (1925 / 1941).

عُدَّت هذه المدة من وجهة نظر رجال الدين الإيرانيين كابوسًا وتهديدًا للشريعة الإسلامية وللقائمين عليها. كان حكمه منذ البداية يتسم بالدكتاتورية والاستبداد وشدة النفوذ. وقد أفضى به حرصه الكبير على المُلك والمال وعدم قبوله للآراء المخالفة وثقته المفرطة بفهمه ودرايته الشخصية في أواخر عهده، إلى حرمانه من مشاورات الرجال العاقلين والمحنكين.

عهد ملكي جديد

اقترنت ملكية النجل باستعمار البلد وخضوعه لسلطة وإشراف المستعمرين في طهران، وقد كانوا يرون أن الأمن ضروري لإيران في هذه المرحلة، حتى يؤمِّنوا مصالحهم ويوصلوا التجهيزات والمساعدات العسكرية إلى روسيا عن طريق إيران. لذلك لم يُفضِ انتهاء استبداد رضا خان إلى حدوث ثورات وقلاقل كما كان الشأن في السَابق. استقر الوضع في البداية، وكانت قوى الاستعمار حريصة على تجنب كل ما من شأنه زعزعة الاستقرار الداخلي ونشر الفوضى والإضرار بوحدة البلاد. وهكذا شهدت إيران تعددًا ملحوظًا في الصحف، واتسع مجال الحريات، مما خلق جوًا سياسيًا جديدًا سحب بساط الإبداع والعمل من تحت أقدام بقايا النظام السابق، وأفسح المجال أمام ظهور وجوه جديدة على ساحة الحوادث وتأسيس أحزاب يسارية ويمينية بعد فترة طويلة من الاختناق في عهد رضا خان.

كانت سلطة محمد رضا تنحصر في قصره فقط، وفي قضايا ترتبط بالشكليات والتشريفات. كان مفتقدًا لأية تجربة في الحكم، فصرف وقته في البداية في ممارسة الرياضة واللهو والمطالعة، إلى أن بدأ يشارك في المجالس الأدبية والعلمية بتشجيع وإيعاز من رئيس وزرائه العجوز. وشيئًا فشيئًا اكتسب معلومات جيدة في الشئون الإدارية والسياسية والعسكرية التي كان يُبْدي فيها رغبة واستعدادًا. حتى لما كان وليًا للعهد، وفي مرحلة الدراسة في إيران وسويسرا، فباستثناء اللغة الأجنبية لم يتعلم سوى جزء من المعلومات العسكرية، واهتم بالرياضة. كانت الدولة في بداية عهده مشتتة، فمجلس الشورى اتخذ موقفًا مضادًا للدولة، وصحف المتشددين تطرح قضايا جديدة

كل يوم أمام الدولة، وكثرة الأحزاب وقادتها المجهولين والمرتبطين في الغالب بالاستعمار، وكذلك الجدل الدائم بين اليمين واليسار في المجلس كان يوجد المزيد من التشنج، وأيضًا افتقاد رجال الدولة والوزراء للتجربة الديمقراطية، وتأسيس الأحزاب المختلفة كالحزب المعادي للفاشية الذي أسسه مصطفى فاتح، وحزب الشعب الإيراني (حزب تودة) الذي أسسه الشيوعيون، وحزب الإرادة الوطنية الذي أسسه سيد ضياء طباطبائي، وعشرات الأحزاب الأخرى التي ظهرت على الساحة السياسية أسست صحفًا مستقلة وغير مستقلة تجاوز عددها المائة... كل هذا كان يُذكي الفوضى التي عمّت البلد، ويحول دون اتخاذ أي قرار أو إرساء النظام من قِبل الدولة.

من بين الرجالات التي كان لها تجربة طويلة مع رضا خان كان محمد علي فروغي (تُوفِّي 1942)، وهناك آخرون كان يميل إليهم المجلس والصحافة لتولي زمام الأمور؛ نذكر منهم : أحمد قوام السلطنة، وإبراهيم حكيم الملك. وهناك آخرون كانت لهم طموحات برلمانية، مثل سيد محمد صادق طباطبائي، والدكتور محمد مصدق، وسيد حسن تقي زاده، وسيد ضياء الدين طباطبائي. في الوقت الذي كانت الحرب لا تزال في أوجها أعد فروغي اتفاقية ثلاثية أخرج بموجبها إيران من دولة مستعمرة إلى دولة متحدة مع قوى التحالف (1941). في نهاية الحرب ترأس إبراهيم حكيمي - حكيم الملك - الحكومة الثانية وعمل على حل قضية أذربيجان وتخليصها من الاستعمار الروسي. جاء بعده أحمد قوام ليكمل عمله ولتتحرر أذربيجان في عهده. ومع نهاية استعمار إيران عرف الجو السياسي تغييرات عديدة، وفرضٍ محمد رضا نفسه كمشرف ومراقب لشئون الدولة بلا منازع. وجاءت كلٌ من حكومتَي عبد الحسن

هژبر (1948) و محمد ساعد (1949) اللتين لقيتا معارضة من الرأي العام، لتفسحا المجال أكثر أمام الملك الشاب الذي لم يكن عمره يتجاوز الثلاثين سنة بعد، للتدخل في شئون الحكومة وقوات الجيش. كما أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها في جامعة طهران على يد صحافي (فبراير 1949) أتاحت الفرصة له ولحاشيته لحل الأحزاب المعارضة وترويع وترهيب المجلس والصحف. وفي سنة 1949، أسس محمد رضا «مجلس المؤسسين» ليمارس نفوذه في منح صلاحيات للشاه في عزل الحكومة وحل المجلس. وهكذا نجح الشاه في الأخذ بزمام الأمور، واختار رؤساء ضعاف الشخصية وألحق الحكومة بملكيته. وعلى إثر ذلك حوصرت الصحافة وتوبعت الأحزاب المعارضة، وساد نوعٌ من الاختناق السياسي في البلد. وبعد انتهاء ولاية المجلس ازداد تدخل الدولة في منع انتخاب معارضيها في المجلس. وعلى إثر ذلك تحصن الدكتور محمد مصدق في القصر وجمع أنصاره ومؤيديه (الذين سيؤسسون فيما بعد الجبهة الوطنية الإيرانية)، وأبدوا معارضة شديدة للانتخابات الجارية. ترأس الحكومة الجديدة الجنرال حاج علي رزم آرا، رئيس أركان الجيش في شهر يوليوز 1950، لكنه لم ينجح في التغلب على الأوضاع المتشنجة وحل قضية البترول، فقامت ضده عدة ثورات دموية قادها كلٌّ من آية الله حاجي سيد أبو القاسم كاشاني، وبعض أعضاء الجبهة الوطنية، وأحزاب أخرى، لكنها لم تدُم طويلاً لعدم قدرتها على مواجهة الصعوبات، ولأنها لم تكن محط ثقة من المجلس، نذكر منها حكومة رجبعلي منصور، وحكومة حسين علاء، فأُجبرت على الاستقالة. لكن مقترح مصدق وأطرافه بشأن تأميم صناعة البترول صودق عليه من طرف المجلس 20 من مارس 1951،

وبعد استقالة حسين علاء من رئاسة الحكومة (ماي 1951) قَبِل الدكتور محمد مصدق – الذي عرضت عليه قبل هذه المرة رئاسة الوزراء من طرف الشاه ورفضها (1944)– دعوة أكثرية المجلس لترؤُّس الحكومة، وكان ذلك في شهر ماي 1951، وانصرف لتحضير قانون تأميم صناعة البترول، لكن الشاه تلقى قبوله لرئاسة الوزراء ببرودة وكراهية، كما أن عددًا ممّن تحصنوا معه في القصر وتعاونوا معه في التأميم لم يخفوا عدم رضاهم بذلك في حين انفصل عنه عددٌ آخر. ومع ترؤُّس مصدق لرئاسة الوزراء حصل انفراج في الحياة السياسية التي كانت تعرف اختناقًا في عهد حكومة عبد الحسين هزبر ومحمد ساعد. وبعث الحياة في الصحافة من جديد، واستُؤنفت الصراعات بين الأحزاب السياسية، واضطر محمد رضا للقناعة بالملكية وترك الحكومة للدولة. وعلى الرغم من أن مصدق كان كبير السن؛ فإنه أصر على تطبيق برنامجه الذي يشمل تأميم البترول وإصلاح قانون الانتخابات. وقد تعرض مرارًا لصعوبات ومشكلات كان وراءها الشاه، ليجبره على الاستقالة، لكنه تابع برنامجه حتى النهاية، مما حدا بالشاه للتفكير في إيجاد سوء تفاهم بينه وبين حاشيته وأتباعه وبذلك يهيئ الأرضية اللازمة للإطاحة به. وهكذا خطّط للانقلاب عليه بأيادٍ أمريكية وإنجليزية، فتمت الإطاحة به ومحاكمته في محكمة عسكرية (18 من يناير 1954).

بعد ذلك تسلم فضل الله زاهدي الوزير السابق في حكومة مصدق زمام الأمور. وعاد الشاه، الذي كان قد فرّ إلى الخارج أيام الانقلاب على مصدق، وأعاد معه حكومة الفساد والاستبداد التي عرفتها إيران في أواخر العهد الناصري، من حبس واعتقال ونفي المعارضين وأخذ الرِّشْوة وقبول الهدايا

الباهظة والمساعدات المجانية من الأمريكيين... وتمّ حل قضية البترول كما خَطّط لها مصممو الانقلاب على يد علي أميني، وهو من الوزراء السابقين في حكومة مصدق، وباتت الحكومة رهن إشارة مصممي الانقلاب غير الظاهرين ومنفذيه الظاهرين. ومن حينها لم يحدث أي أمر أساسي في إيران لا يخضع للتبعية المطلقة والتأمين الشامل للمصالح السياسية والعسكرية الأمريكية.

كانت حكومة زاهدي امتدادًا للاختناق والفساد وأنواع التجاوزات، وتصفية الحسابات الشخصية، وضيَّعت هذه الحكومة جزءًا كبيرًا من أموال خزانة الدولة، وكل المساعدات المالية التي كانت تتلقاها من أمريكا بدعوى رفع الصعوبات والمشكلات المالية التي تسببت فيها حكومة مصدق. بلغت مفاسد زاهدي حدًا كبيرًا لم يعد معها الشاه يتحمل حكومته أكثر من ذلك. لم تستطع حكومته ومجلسه محو مشاعر العداء للأجانب التي كانت سائدة في فترة حكومة مصدق. امتد فساد حكومة زاهدي حتى خارج إيران؛ فقرر محمد رضا الاستعانة بالأجانب واغتنام جو الرعب والاختناق الذي أوجده زاهدي لاستعادة قدرته وسلطته. فجاءت حكومة حسين علاء (أبريل 1955)، وتلتها حكومة الدكتور منوجهر إقبال، لكن هذه الأخيرة عُدَّت في الخارج مستبدة وخارجة على قواعد الحكومة الديمقراطية، فكان جواب الشاه على ذلك إيجاد حزبين، حزب المليون وحزب الشعب، أما حزب المليون فيقوده الدكتور إقبال الذي كان يعدُّ نفسه خادمًا للملك، وحزب الشعب بقيادة أسد الله علم الذي كان يعدُّ نفسه غلامًا للشاه. كان كلا الحزبين تابعين للشاه. كانت حكومة إقبال بمثابة مظلة لحكومة الشاه. حين جاء شريفي

إمامي تابع نفس النهج في الطاعة والولاء للشاه حتى أُجبر على الاستقالة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة واعتصام المعلمين.

بعد ذلك وبدعم من السفارة الأمريكية تسلَّم الدكتور علي أميني السفير السابق لإيران في أمريكا، والذي يحظى بثقتها، تسلَّم رئاسة الوزراء (5 من ماي 1961). لكن هذه الحكومة التي حالت دون تدخل الشاه في جزئيات شئون الحكم وتوسيع نفوذه المتزايد لم تَرُق له؛ فتوسل بما يستطيع لعزله وتولية صديقه السابق وصاحب ثقته أسد الله علم (21 من يوليوز 1963). فجدت هذه الحكومة في إسناد أي نوع من الإصلاحات لشخص الشاه، فروجت لإصلاحات ادَّعى الشاه أنها جزء من سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية وسماها فيما بعد بـ «الثورة البيضاء» أو «ثورة الملك والشعب». لكن هذه «الثورة البيضاء» كانت تتضمن أمورًا أثارت غضب رجال الدين وسخطهم، كما أن مصادقة حكومة علم على قانون يتعلق بانتخابات الجمعيات في الولايات والمحافظات كان يحوي مواد غير مقبولة لدى الروحانيين أيضًا. وفي ظل معارضة وانتقاد حوزة الروحانيين في مدينة قُم ضد الحكومة، برز اسم الإمام الخميني - الذي كان يُسمى حينها آية الله خميني - بسبب انتقاداته الصريحة والشُّجاعة؛ فلقي ذلك تأييدًا ودعمًا من عامة الشعب، كما أن تشديد الخناق على الصحافة عُدَّ لدى العامة والروحانيين على حد سواء، ممارسة لمزيد من التضييق، ممّا ترك انطباعًا سالبًا لدى الرأي العام. تعرضت حكومة علم على يد الإمام الخميني لأشد أنواع المعارضة وأكثرها صراحة وقاطعية. وعَدَّ الروحانيون ممارسات رئيس الحكومة أسد الله علم موجبة لإفساد الدين الإسلامي وشريعته وتعديًا صارخًا على القانون الأساسي. مع ذلك استمر في

إصلاحاته التي كانت شاملة للمواد السداسية، والتي كانت تحتاج من وجهة نظر المجتمع الإسلامي إلى تأييد من طرف الروحانيين، فعرضها على المصادقة (فبراير 1963) وعَدَّ إجراءها لا يتوقف على مراجعة آراء الفقهاء. وكان هذا التصرف إعراضًا صريحًا للشاه وحكومته عن حكم الشريعة. حين خاطب محمد رضا أثناء إجرائه لجزء من الإصلاحات أهالي قم وجَّه إهانات شديدة للروحانيين عُدَّت إعلان حرب ضدهم. فاتخذ العلماء والطلاب والفقهاء وكثير من متديني البازار والإدارات موقفًا معارضًا من الدولة. شهدت السنة الموالية حادثة «القيام العام» في طهران (5 من يونيه 1963) وأورد الإمام الخميني خطابًا شديد اللهجة في حق الشاه وحكومته، مما أدى إلى توقيفه ونفيه خارج إيران، ونعت معارضة أتباع الخميني داخل البلد بـ «الرجعة السوداء» وإدانتها بشكل شديد. لكن كل هذه المضايقات للروحانيين، ومن جملة ذلك نفي الإمام الخميني إلى تركيا والعراق، لم يكن لها نتيجة تُذكر، بل على العكس من ذلك أثارت معارضة الرأي العام لها. ونتيجة لذلك برزت في بعض أنحاء إيران ممارسات تخريبية من طرف عدد من الجماعات المتدينة ضد الشاه.

أفضت سياسة الشاه المعارضة للرُّوحانيين، والتي نهجها رؤساء وزرائه : علم ثم حسنعلي منصور وأمير عباس هويدا إلى الإفراط في التبعية للغرب، والحرص الشديد على حفظ مصالح أمريكا، وتطبيق مخططات مستشاريها في إيران. أبعدت هذه المخططات الأمريكية إيران كلية عن التقاليد الوطنية والمذهبية، وجرَّتها إلى المزيد من الإفراط في الطاعة للغرب، وأدخلتها في المعسكر الغربي المعادي للاتحاد السوفيتي، وهي لم تكن تأمن حتى جانب جارتها الجنوبية العراق. أما المشاريع السياسية الاجتماعية فكان يُعوَّل على

أمريكا في تأمينها. وكانت إيران تعتقد أنها آمنة الجانب من الجبهة الداخلية، وكأنها تناست معارضة عامة الشعب بقيادة الروحانيين. أما احتفالات العرش بالذكرى الخمسينية للملكية وخاصة الاحتفالات التي أُقيمت بمناسبة مرور 2500 سنة على قيام النظام الشاهنشاهي في إيران، فعوَض أن تُبرز للعالم عظمة إيران وجلالها وتاريخها التليد، كرّست لدى الرأي العام العالمي فقر الشعب وسخطه على الأوضاع وطيش الدولة. ثم إنه في السنوات الأخيرة لملكية الشاه كثرت مصاريفه ومصاريف سفر وزرائه وممثليه إلى الخارج.

كان الشاه محمد رضا قد كدس أموالاً كثيرة بعد عودته من فراره إثر الثورة الفاشلة على مصدق (15 من أغسطس 1953)، ومنذ ذلك الوقت بدأ يتدخل في المشاريع العمرانية والمعاملات الحكومية. وهكذا أصبح له ولأفراد عائلته يد في كل المشاريع الاقتصادية في البلد؛ ممّا أثار في بعض الأحيان حفيظة بعض مدراء البنوك ومسئولي التجارة والصناعة.

ازدادت وتيرة التدخل الشخصي للشاه في شئون البلد في حكومات كلٍّ من أسد الله علم وحسنعلي منصور وأمير عباس هويدا وجمشيد آموزگار؛ فلم يعد يلتفت لآراء أطرافه وحاشيته. وهكذا عزل عددًا من رجالاته الذين خالفوه الرأي، وحقّر آراء البعض الآخر ممّن كانوا يرون في سياسة استمالة رجال الدين سياسة معتدلة. وفي السنوات الأخيرة كان يفسِّر كل نقد يُوجه إليه على أنه معارضة لشخصه.

وعلى الرغم من أن محاولة توسعة وتنمية بعض الصنائع الداخلية يُعدُّ أمرًا مهمًا، فإنه لم يحقق لإيران الاكتفاء الذاتي. أما اهتمامه الخاص بأخذ مظاهر

الرقي والتمدن الغربي، فلم يكن يراعي خصوصيات مجتمعه واحتياجات بيئته.

وفي النهاية وحين أجبره غضب وقيام الشعب على ترك إيران، لم تمتد إلى نجدته أي يد من طرف الغرب الذي كان خادمه المطيع مدة العشرين سنة الأخيرة. ومع خروجه من مطار مهرآباد انتهت الملكية البهلوية. أما حكومة شاهبور بختيار التي أقامها لحفظ ظاهر الأمور وأقام بجانبها مجلسًا ملكيًا صوريًا؛ فلم تدُم أكثر من 37 يومًا.

إن عودة الإمام الخميني من باريس وحرارة الاستقبال الذي ووجه به كان بمثابة إعلان لانتفاء وسقوط ملكية الأسرة البهلوية. بعد الخروج الاضطراري للشاه من إيران قضى آخر أيام عمره متنقلاً بين المغرب والمكسيك وبَنَما. وافته المَنِيَّة في مصر سنة 1980، ودُفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة. تزوج من ثلاث نساء وخلّف أربعة أولاد. استمر حكم الأسرة البهلوية –الأب والابن– ما يقارب نصف قرن (1925 / 1979)، وكان في أغلب فتراته معارضًا لرجال الدين والشيعة ومصطدمًا معهم. أما أهم أهداف هذه الأسرة والمتمثلة في هدفين رئيسين: الحداثة والتجديد لحد الإفراط في التبعية للغرب والتوجه إلى إحياء التاريخ القديم لإيران، فإنه كان يتعارض إلى حد كبير – على الأقل في ذلك العهد– مع نظر الروحانيين ونفسية أكثر المسلمين. كان نهج الحكومة البهلوية يرمي في الظاهر إلى حفظ مبادئ وأركان الثورة المشروطة، لكنه جعل من الاستبداد والتفرد أساسًا لملكيته.

وخلاصة القول، فإن ثقافة إيران في عصر أولئك أوجدت اتجاهًا جدًّ في تحقيق الحداثة والتجديد، واتجاهًا آخر سعى إلى إحياء الماضي التليد لإيران،

نذكر من بين الذين ينتمون إلى الاتجاه الأول : علي أكبر داود، وسيد حسن تقي زاده، وسعيد نفيسي، ومن التيار الثاني نذكر الأسماء التالية : إبراهيم بور داود، وحسن بير نيا. وكان هناك أسماء أخرى اتخذت مَنحًى وسطًا، أمثال : محمد قزويني، ومحمد علي فروغي، ورشيد ياسمي، وملك الشعراء بهار، وساهمت في التقريب والتوفيق بين التوجهين. من بين باقي المشاهير فإن اسم علي أكبر دهخدا برز في مجال اللغة والأدب، وعلي نقي وزيري سطع نجمه في عالم الموسيقى، وحسين بهزاد في فن المينياتور، ورضا كمال شهرزاد اشتهر في المسرح، وهناك أسماء كثيرة أخرى لا يسع المجال لذكرها كلها في هذا المختصر.

****

الفصل الثامن

رجال

دومًا ما تلعب الشخصيات دورًا مهمًا في حياة الأمم . وفي العصر الحديث ظهرت في إيران شخصيات كان لها أثر كبير في حياة الإيرانيين بل وفي تشكيل المنطقة حولها؛ فكان الدكتور محمد مصدق والشاه محمد رضا بهلوي والخُميني من أكثر الشخصيات التى لعبت دورًا مهمًا في تاريخ إيران الحديث إما بالسلب أو بالإيجاب، وكان الدكتور مصدق صاحب فكرة تأميم النفط الإيراني بداية شرارة تغير إيران بعد سنوات من الاستعمار المستغل لأهم مورد للبلاد. كان محمد مُصدَّق، رئيس الوزراء الإيراني الشهير لفترتين أوائل خمسينيات القرن العشرين، ابنًا لعائلة أرستقراطية خدمت حكّام القاجاريين أواخر القرن التاسع عشر؛ حتى إنَّ مُصدّق نفسه حصل على منصب مستوفِ (رئيس ضباط ضرائب) لخراسان في عمر الرابعة عشرة (1896) عقب وفاة والده ميرزا هدايت الله وزير دفتر. لكن مسار حياة مُصدَّق ابتعد كثيرًا عن المسار التقليدي الذي كان يتَّبِعُه الإيرانيون من ذوي الأصول الأرستقراطية في ذلك الوقت. ففي مارس1909، ذهب إلى باريس بعد الفشل الأوَّلي الذي مُنيت به الحركة الدستورية (ثورة المشروطة 1906) التي ارتبط اسمه بها على يد انقلاب محمد علي شاه، ليدرس المالية العامة، ثم لظروف مَرَضيَّة قاهرة عاد إلى طهران، وكان الدستوريون وقتها قد هزموا محمد علي شاه وأجبروه على الذهاب إلى المنفى، ما سهّل عليه البقاء في طهران. ثم عاد مرة أخرى إلى أوروبا مصطحبًا والدته وزوجته وأولاده إلى نيوشاتل بسويسرا، حيث أصبح طالبًا في القانون يعمل على أطروحة في الدكتوراه عن قانون الوصية

الأخيرة والشهادة في الإسلام. ونجح في الحصول عليها وعاد إلى إيران عشية الحرب العالمية الأولى. وعقب نهاية الحرب العالمية الأولى تولى مُصدَّق منصب حاكم ولاية فارس خلفًا لعمه فرمانفرما، وبطلب من الزعماء المحليين في الولاية حتى انقلاب مارس 1921 الذي قاده الثلاثي سيد ضياء ومسعود خان ورضا خان، ثم رضا خان وحده. رفضَ مُصدَّق في البداية الاعتراف بالانقلاب وأرسل استقالته من منصبه إلى الشاه؛ لكن سيد ضياء أثنى عليه وقال إن النظام الجديد بحاجة إلى رجال مثله مع تهديد مُبطَّن مفاده أن من ليس معنا فهو ضدنا، وهكذا عُيِن مُصدَّق وزيرًا للمالية إلى جانب رضا خان الذي أصبح وزير الدفاع القوي. وأثارت إصلاحاته المالية غضب العديد من رجال الدولة ومنهم الأمير الوصي على العرش الذي تقلّصت مستحقاته بدرجة كبيرة، ثم عُيِّن حاكمًا لولاية أذربيجان بوعد خاص من رضا خان وزير الدفاع أن تكون القوات كافة في المدينة تحت قيادة مُصدَّق، ثم ما لبث أن شعر بتراجع رضا خان عن تنفيذ ذلك الوعد فأرسل استقالته إلى طهران، ثم عاد إليها ليتم انتخابه نائبًا في المجلس الرابع عن طهران، ثم عُيِّن وزيرًا للخارجية ثم استقال مع استقالة هذه الحكومة الأخيرة؛ لعدم قدرتها على كبح جماح وزير الدفاع رضا خان وشهوته لإسقاط حكم القاجاريين وتأسيس دولة جديدة له ولسلالته من بعده.

في عام 1925، وبمزيج من استخدام القوة للضغط على نواب المجلس ودعم العديد من قوىً الحداثيين والقوميين الرومانسيين وبعض رجال المؤسسة الدينية، عزل رضا خان رئيسُ الوزراء المدعوم لحدود معينة من مُصدَّق نفسه؛ عزل الشاه، وأعلن نفسه شاه جديدًا لإيران، وحاول كثيرًا

استقطاب مُصدَّق لكي يدخل في الإطار الجديد للدولة لكنه رفض والتزم بموقعه كمُعارض، وأثار العديد من المشكلات لحكومات الشاه المتعاقبة حتى أُجبر على الاعتزال في قريته لفترة طويلة من 1928 حتى 1943، تضمنت فترة سجن قصيرة في نهاية عصر الشاه عام 1940.

حين عاد مُصدّق إلى الحياة السياسية في بداية الأربعينيات كانت إيران لتوِّها خارجة من تجربة تحديث قسري على يد رضا خان. كان رضا خان ينتمي إلى الجيل الثاني من الحُكَّام الذين أفرزتهم تجارب الإصلاح على الطرق الأوروبية في مصر والدولة العثمانية وإيران. كان رضا خان ينتمي إلى السلالة التي أخرجت للعالم الإسلامي حُكَّامًا من نوعية مصطفى كمال أتاتورك وجمال عبد الناصر على تباينات بين الثلاثة. وكان رضا خان أقرب لأتاتورك، وقد قدّم نفسه للإيرانيين باعتباره حامل مشعل التحديث والقومية والعلمانية، وهو ما فشل بعد ذلك فشلاً ذريعًا كما هو متوقع.

في عام 1941، غُزيت إيران غزوًا مزدوجًا من جانب الاتحاد السوفيتي شمالاً وإنجلترا جنوبًا، وأُجبر رضا خان الذي تحول إلى رضا بهلوي ذي الميول الألمانية القوية على التنازل عن العرش لوليّ عهده الشاب محمد رضا بهلوي والذهاب إلى المنفى. وكما حدث مع سلفه محمد عليّ في مصر في معاهدة لندن 1840، فقد اتفق السوفيت والإنجليز على الإبقاء على هيكل الدولة الاستبدادية التي أسَّسها رضا شاه حفظًا للأمن وضمانًا للاستقرار، كما أن هذا سيضمن استمرار إمدادات النفط الإيراني الرخيص لقوات الحلفاء وخاصة القوات البريطانية في هذه المرحلة الخطيرة من مراحل الحرب العالمية الثانية.

عاد مصدق إلى السياسة في هذا التوقيت أو بعده بقليل، معاديًا للشاه

والبريطانيين المتحالفين معه، ومُصرًّا على صيغته المزدوجة لتحرير إيران؛ الاستقلال الخارجي وكان التحكمَ في النفط أهم دلائله، وديمقراطية برلمانية قوية في الداخل، مع الدعوة لأن يكون الشاه ملكًا على النمط الإنجليزي يملك ولا يحكم.

في منتصف الأربعينيات لم يكن الشاه الشاب مُسيطرًا على الأوضاع في البلاد بقبضة والده الاستبدادية، وقد سمحت الظروف بعد الحرب العالمية الثانية لأن يتقاسم السلطة مع الأعيان القدماء، بِمَنْ فيهم من شارك في الثورة الدستورية 1906 وقوى حداثية جديدة أفرزتها تجربة والده تمثَّلت في حزب تودة الشيوعي الذي كان أقوى كيان سياسي إيراني منظم في أوائل النصف الثاني من الأربعينيات. لكنه تعرَّض لضربة قوية إثر طلب الاتحاد السوفيِّتي امتيازًا للتنقيب عن النفط في شمال إيران ودعمه لحركات انفصالية قومية في كردستان وأذربيجان؛ ما تسبَّب في انشقاق عدد كبير من أعضائه الذين كانوا يساريين وطنيين وتأسيسهم لحركات سياسية أخرى، ثم جاءت الضربة القاصمة مع اتهام الشاه لأحد أعضائه بمحاولة اغتياله؛ فحُظِر الحزب وأُغلقت مقراته وصودرت صحيفته وطورد قادته وحُكِم على بعضهم بالإعدام.

في أواخر النصف الثاني من الأربعينيات، كان مُصدَّق مؤهلاً بحكم تاريخه ونزاهته وخبراته كرجل دولة ومُعارض على حَدٍّ سواء لأن يقوم بدور كبير في تاريخ إيران. كان مُصدَّق وعددٌ آخَر من السياسيين والمثقفين الإيرانيين ككريم سنجابي وحسين فاطمي الذين عُرفوا كقادة كتلة كبيرة غير منظمة من الجماهير ، مكونة أساسًا من أعضاء طبقة وسطى صاعدة يمنعها الاستبداد

الشاهاني وسيطرة الأعيان القدماء من التقدُّم إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي، في مقابل الشاه الذي كان يحاول استعادة السيطرة على الجيش، والأعيان الذين اعتمدوا كثيرًا على كونهم من كبار ملاك الأراضي الزراعية، وحزب تودة الذي اعتمد على قاعدته من المثقفين والعمّال في الحَضَر؛ وبالذات عمّال مصفاة النفط الإنجليزية في عبادان.

أسّس مُصدَّق الجبهة الوطنية على خلفية فشل حزب تودة والحكومة والشاه في التعامل مع أزمة شركة النفط الأنجلو-إيرانية التي تعاملت بنذالة مع عمّالها الإيرانيين؛ مُبرِّرةً احتجاجاتهم على أنها ناتجة عن الدعاية الحمراء لحزب تودة المدعوم من الاتحاد السوفيِّتي.

تكونت الجبهة الوطنية عبر طيفٍ واسع من الإيرانيين العلمانيين؛ حزب إيران المُكوَّن في أغلبه من تكنوقراط متعلمين في أوروبا وذوي ميول ديمقراطية واضحة، وحركة زحمتشكيان التي أضحت بعد انضمام عددٍ من مُنشقّي حزب تودة إليها أساسًا لطريقٍ ثالث بين الشيوعية والشاهانية المتحالفة مع بريطانيا اعتمادًا على أفكار مُنظِّرها خليل مالكي، والمتدينين من المجتهدين الذين لا يُمثِّلون قادة المؤسسة الدينية المتحالفة مع الشاه خوفًا من الشيوعية وحزب تودة، بل وعلمانية مُصدَّق نفسه، أمثال آية الله سيد أبو القاسم كاشاني المرتبط بجماعة فدائيان إسلام، وعددٍ من قادة البازار وبعض الأحزاب القومية.

مع استخدام استراتيجيات كالتظاهر ورفع العرائض والاعتراض على تزوير الانتخابات خارج طهران استطاع مُصدَّق والجبهة الوطنية تمرير مشروع قرار في البرلمان اعتمادًا على قوة نُوَّاب جبهته الوطنية وعدم استطاعة معارضي التأميم الوقوف أمام المدِّ الشعبي الجارف وتمرير قانون تأميم النفط

الإيراني، ورغم أنه لم يكن يرغب في ذلك فقد اضطر تاليًا لقبول منصب رئيس الوزراء لكي يتولى بنفسه ترتيب الأوضاع الجديدة.

لم يلبث مُصدَّق إلا قليلاً حتى وقع في مشكلات عِدة مع بريطانيا والشاه على طريق تحقيق حلمه المزدوج باستقلال إيران الخارجي وديمقراطيتها في الداخل. أغضبت عملية تأميم النفط الإيراني بهذا الدعم الشعبي الهائل بريطانيا وحاولت بشتى الطرق منعها والتحايل عليها؛ حتى إنها أخلَّت باتفاقاتها السابقة ومنعت دعمها عن شركة النفط الأنجلو إيرانية التي كانت شركة النفط الوطنية الإيرانية التي أسَّستها حكومة مُصدَّق تستعد لوراثتها؛ ما أوقف تصدير النفط الإيراني للخارج وتسبب في أزمة اقتصادية لحكومة مُصدَّق.

وعلى الصعيد الداخلي، جادل مُصدَّق بأنه كرئيس وزراء منتخب فإنه يحقُّ له تعيين وزير للدفاع وأن ذلك ليس من حق الشاه الذي يحاول التحكم في الحياة السياسية عن طريق سيطرته على الجيش، ومع دعم شعبي هائل أيضًا ومظاهرات استمرت ثلاثة أيام اضطر الشاه للتراجع عن رفضه مطلب مُصدَّق الذي استحوذ على منصب وزير الحرب، وغيَّر اسم الوزارة إلى وزارة الدفاع، وخفض ميزانيتها بنسبة 15 ٪ وفصل 136 ضابطًا في عملية تطهير، وعيَّن لجنة برلمانية للبحث في مدى قانونية وشرعية عمليات شراء الأسلحة السابقة، ثم خفض مخصصات القصر ومنع الشاه من التواصل مع السفراء الأجانب ووضع الجمعيات الخيرية الملكية تحت الرقابة القانونية، وقد وصل الأمر في أزمة تالية في 1953 إلى حد ارتفاع أصوات كثيرة بضرورة إلغاء المَلَكيَّة وإعلان الجمهورية.

على مدى 14 شهرًا حاول الأمريكيون إثناء مُصدَّق عن قرار تأميم النفط الإيراني لكنهم فشلوا في ذلك، أما البريطانيون الذين مثّل لهم النفط الإيراني الرخيص طوق نجاة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أدركوا من البداية أن مُصدَّق لن يتنازل عن أحلامه بعد أن وجد هذا الدعم الشعبي الجارف. ولم يكن تخوُّف البريطانيين وتبعهم الأمريكيون في ذلك قائمًا على إدراك التبعات الاقتصادية لعملية التأميم تلك، بل كان الخوف أساسًا من سيطرة وطنية على مورد ضخم من موارد الطاقة العالمية، وتخوَّف الأمريكيون أكثر على انتقال حمى الرغبة الوطنية في السيطرة على موارد الطاقة إلى بلدان أخرى تسيطر شركاتهم على موارد النفط فيها كإندونيسيا وفنزويلا والعراق. أيقن الأمريكيون في النهاية بصحة ما حاول البريطانيون إقناعهم به من البداية، وقد أثبتت شعبية مُصدَّق الجارفة استحالة إزاحته عن طريق الأساليب الدستورية القانونية المعتادة.

تفاصيل العملية أجاكس التي أطاحت بمصدَّق وأعادت الشاه إلى عرشه بعد خروجه من إيران معروفة خاصة بعد اعتراف الأمريكيين بها قبل عام تقريبًا، قُصف منزل مُصدَّق، المحاصر بدبابات شيرمان وزعران طهران، حيث اضطر للهروب لكن قُبض عليه وأُعلن أن قائد الجيش فضل الله زاهدي هو رئيس الوزراء الشرعي الذي عيَّنه الشاه.

حُوكِمَ مُصدَّق وقضى ما تبقى من عمره (14 عامًا) منفيًا في قريته. ورُبطَ مصير نظام الشاه للأبد بالأمريكيين ومصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، واستعاد الشاه سيطرته على كامل النظام السياسي كما كانت سيطرة أبيه رضا بهلوي. بعد ذلك بخمسةٍ وعشرين عامًا تقريبًا وبين عامَيْ 1977

و1979 وتحديدًا منذ ربيع 1978 حتى شتاء 1979، خاض الإيرانيون ملحمة عظيمة وقفوا خلالها بصدور عارية أمام دبابات الشاه؛ حتى أسقطوا نظامه بالكامل وأعلنوا جمهوريتهم الإسلامية بقيادة الخميني.

19 آب / أغسطس يوم مشهود في التاريخ السياسي الحديث لإيران؛ حيث أسقطت المخابرات البريطانية والأميركية في عملية سُميت «أچاكس» رئيس الوزراء الإيراني المنتخب محمد مصدق قبل ستين عامًا.

وليست هذه المرة الأولى التي يشهد بلد في العالم الثالث كإيران، الحليفة للغرب في عهد النظام الملكي السابق، تدخلاً سافرًا ومباشرًا من قِبل الولايات المتحدة وبريطانيا في إسقاط حكومة تولت زمام الحكم بطريقة تتفق مع الأسس الديمقراطية التي تتشدق بها هاتان الدولتان.

وعلى الرغم من أن مصدق جاء إلى الحكم وفق نهج مدني؛ حيث اختاره البرلمان لمنصب رئيس الوزراء في إيران عام 1951 ولم يتسلق إلى سُدَّة الحكم عبر خطة انقلابية أو باستخدام مراتب الجيش أو طبقة العسكرتاريا كما هو مرسوم في بلدان العالم الثالث؛ فإنه واجه معارضة أميركوبريطانية قوية وحصارًا اقتصاديًا شديدًا فرضته هاتان الدولتان على بلاده؛ بسبب نزعته الاستقلالية ومساعيه في إنهاء السيطرة البريطانية على المورد الرئيس للاقتصاد الإيراني المتمثل بالنفط.

وقبل أن يصل إلى مركز صنع القرار بدأ مصدق طريقًا طويلاً في المعترك السياسي الإيراني منذ عمر الرابعة والعشرين؛ حيث انتُخب نائبًا عن أهالي مدينة أصفهان ثاني كبرى المدن الإيرانية وسط البلاد في أول دورة لأول برلمان تَشكّل في إيران وفق دستور عام 1906.

بعد ذلك سافر مصدق إلى فرنسا ثم إلى سويسرا لإكمال دراسته الأكاديمية والتي حصل فيها على الدكتوراه في القانون الدولي.

وبعد عودته إلى بلاده دخل إلى الحكومة حيث اختاره رئيس الوزراء أحمد قوام السلطنة لحقيبة المالية في 1921؛ ومن ثَمّ اختاره مشير الدولة لحقيبة الخارجية في 1923 والتي كانت في نهايات عهد السلالة الملكية القاجارية التي بدأت الحكم في البلاد منذ بداية القرن التاسع عشر.

أبدى مصدق آراء سياسية شُجاعة بعد إعادة انتخابه نائبًا في البرلمان ضد قائد الجيش القوي رضا خان ميربنج، الذي تُوِّج لاحقًا ملكًا على البلاد عبر استفتاء برلماني شكلي عام 1925 حيث صوَّت ضده. شعر مصدق بأن رضا خان يسير بالبلاد باتجاه حكم دكتاتوري خانق قد ينتهي إلى إحباط كافة منجزات ثورة الدستور التي بدأت عام 1905، التي توِّجت بقيام نظام ملكي دستوري يحدُّ من صلاحيات الملك وتؤسس لأول نظام برلماني مدني في آسيا والشرق الأوسط على الإطلاق؛ لذلك عمل على بلورة فكرة تأسيس الجبهة الوطنية أو (جبهه ملي) التي رأت النور في 1944؛ ومن ثَم قيادتها بمشاركة حسين فاطمي وعلي شاكان وكريم سنجابي للوقوف بوجه النظام الدكتاتوري الجديد. وبعد حكمه إيران بالحديد والنار أجبر البريطانيون رضا خان (الذي أصبح رضا شاه بهلوي فيما بعد) في سنة 1941 على التنحي عن العرش؛ بسبب ميوله الهتلرية إبان الحرب العالمية الثانية لصالح ابنه الشاب محمد رضا الذي ، كان لا يدرك ألاعيب السياسة فضلاً عن تجاهل مصالح بلده الذي عاني عقودًا تدخلَ القوى الأجنبية وهيمنتها على مقدرات البلاد، وفي عام 1944 أُعيد انتخاب مصدق مرة أخرى للبرلمان لتبدأ مرحلة مهمة من تاريخ إيران السياسي الحديث.

استغل مصدق ضعف الحكومة الجديدة وجهل الشاه الجديد بالموازنات السياسية ليتجه الى فكرة إحياء النظام الملكي الدستوري المنبثق عن ثورة 1905 الدستورية ، وأدرك أن ذلك لن يتحقق ما لم يكفَّ أيدي بريطانيا عن النفط ، المورد الرئيس للاقتصاد الإيراني ، حيث عمل جاهدًا مع أنصاره في البرلمان والمؤسسات الحكومية لإقناعهم بضرورة التحرك بمشروع تأميم النفط، رغم صعوبته؛ جرَّاء هيمنة لندن الشديدة على طهران.

وفي بداية عقد الخمسينيات استطاع بلورة أفكاره في الاستقلال الاقتصادي ليقود البلاد في خوض الصراع الرامي لتحقيق الاستقلال السياسي بعد انتخابه رئيسًا للوزراء في 28 من نيسان/ أبريل 1951، في تصويت برلماني بأغلبية 79 صوتًا مقابل 12 والذي حصل نتيجة لتصاعد شعبيته ومكانته في الأوساط السياسية الإيرانية.

وفي 1 من أيار / مايو أي بعد يومين فقط من تسلُّمه السلطة، قام مصدق بتأميم النفط الإيراني وألغى الامتياز الممنوح لشركة النفط الإيراني البريطاني (الذي ينتهي سنة 1993) وقام بمصادرة أصولها.

وفي الشهر التالي ذهبت لجنة من خمسة من أعضاء المجلس النيابي إلى مدينة أهواز في جنوب غرب البلاد لفرض قرار التأميم.

وفي خطاب ألقاه في 21 من أيار/ مايو 1951، شرح مصدق سياسة التأميم الموجهة بشكل أساس ضد بريطانيا:

«لم نتوصل إلى أية نتائج مع الدول الأجنبية بعد سنوات طويلة من المفاوضات... فعائدات النفط تمكننا من تحقيق كامل الميزانية وأن نكافح

الفقر والمرض والتخلف. هناك اعتبار آخر مهم هو أنه عدما نقضي على قوة تلك الشركة البريطانية (المهيمنة على إنتاج النفط الإيراني)، فإننا نقضي على الفساد والتآمر التي تأثرت بسببهما شئون بلدنا الداخلية. فعندما نوقف تلك الوصاية نهائيًا فإن إيران تكون قد حققت استقلالها الاقتصادي والسياسي.

فالدولة الإيرانية تفضل أن تتولى بنفسها إنتاج نفطها، أما الشركة فلا يجب عليها فعل شيء سوى إرجاع الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين».

وإضافة إلى قرار تأميم النفط وضعت حكومة مصدق مجموعة واسعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية حيز التنفيذ، مثل إصدار أمر إلى أصحاب المصانع بدفع مساعدات للعمال المرضى والمصابين ودفع بدل للبطالة، ووضع 20٪ من أموال إيجارات الأراضي لتمويل مشروعات التنمية مثل مكافحة الأمراض وبناء حمامات عامة وإسكان الريف، وعمل على تحرير الفلاحة من السُّخْرة في المزارع.

ومن البدهيّ أن بريطانيا وحليفتها الولايات المتحدة ومن ورائهما الشاه وطبقة الإقطاعيين والملاك في البلاد لم تَرُقْ لهما خطوات مصدق الاستقلالية وتأميم النفط، فعملتا على وضع المخططات وحياكة المؤامرات من أجل إجهاض خططه؛ ومن ثَمَّ إسقاط حكومته بهدف استعادة الهيمنة على النفط الإيراني.

وقامت بريطانيا بتقديم شكوى ضد إيران أمام محكمة العدل الدولية بتهمة انتهاك طهران لحقوقها النفطية، فاضطر مصدق للسفر إلى لاهاي للدفاع عن حقوق بلاده ، واصفًا بريطانيا بالدولة الإمبريالية التي تسرق طعام الإيرانيين الفقراء.

وبعد أن رأت لندن عزيمة مصدق وإصراره على الاستمرار بنهجه الاستقلالي والدفاع عن مشروع التأميم، لجأت إلى فرض حصار دولي على النفط الإيراني بدعوى انتهاك طهران حقوق شركة بريتيش بتروليوم المالكة للنصيب الأوفر لنفط البلاد؛ ما أسهم في وضع طهران أمام ضغوط اقتصادية شديدة أسفرت عن تردِّي الأحوال المعيشية لعموم الإيرانيين؛ بهدف تأليب الناس ضد حكومته تمهيدًا لإسقاطها والخلاص منها.

من جهتها، كانت واشنطن ترى أن طهران يجب إبقاؤها حليفة وقاعدة تواجه الاتحاد السوفيتي للحد من نفوذه المتنامي في الشرق الأوسط؛ لذلك أوعزت إلى مخابراتها للعمل والتخطيط على إسقاط حكومة مصدق حيث أوفدت إلى طهران اثنين من عناصر وكالة الـ (سي آي إيه).

ورغم توجيه علماء الدين في البلاد، وعلى رأسهم آية الله مصطفى كاشاني؛ تحذيرات صريحة ومتكررة إلى مصدق في احتمال وقوع انقلاب عسكري يفضي إلى إعادة البلاد إلى المربع الاول في الدكتاتورية التي أقامها رضا خان؛ فإن مصدق لم يُصْغ إلى نصائحهم وتجاهل توجيهاتهم بسبب اطمئنانه إلى قوته الشعبية في الشَارع وثقته بأنصاره في الحكومة والبرلمان، وعدم تصوره بإمكانية وقوع مثل هذه العملية على خلفية وجود زعماء وطنيين ونظام برلماني يتمتع بنفوذ ظاهر في البلاد.

وتحقق ما كان يحذر منه آية الله كاشاني وعلماء الدين الآخرون؛ ففي 19 من آب / أغسطس نجحت الولايات المتحدة وبريطانيا في تنفيذ انقلاب عسكري أطاح بمصدق وحكومته، على يد الجنرال الموالي للشاه فضل الله زاهدي الذي أصدر أوامره بالسيطرة على مبنى الإذاعة ونشر دباباته في الشوارع

الرئيسة لطهران وقصف منزل مصدق ؛ في حين قام ضابط الاستخبارات الأميركي والقائد الفعلي لمخطط الانقلاب كرميت روزفلت بتنفيذ مسرحية إخراج تظاهرات مناهضة لمصدق في شوارع طهران بقيادة البلطجية، وسط انعكاس إعلامي واسع على الصعيدين: الإيراني والدولي . كما أوعز روزفلت إلى عناصره باغتيال قيادات الجبهة الوطنية التي شكَّلها مصدق، مثل حسين فاطمي الذي قُتل في وَضَح النهار في أحد شوارع العاصمة طهران. وشُكلت لمصدق محكمة صورية لم تكن تتمتع بالحد الأدنى لمواصفات المحاكم القانونية وشروط الحيادية كما كشف فيما بعد محاميه جليل بزركَمهر. وانتهت المحاكمة الشكلية إلى إصدار قرار بإعدام مصدق ، ثم خُفف الحكم لاحقًا إلى السجن لثلاثة أعوام؛ ومن ثَم إلى فرض الإقامة الجبرية عليه لمدى الحياة حيث وافاه الأجَل في قرية أحمد آباد عام 1967؛ ليصبح رمزًا وطنيًا ومَعْلمًا بارزًا في تاريخ الحياة السياسية المعاصرة في إيران.

****

الفصل التاسع

حياة إيران قبل الثورة

السؤال الذي يطرح نفسه، كيف كانت إيران قبل الثورة؟ وما الظروف والعوامل التي دفعت بالشعب الإيراني بقيادة الإمام الخميني ليتمرد على النظام الملكي المتجذر في السلطة منذ أكثر من خمسين عامًا؟ ولماذا كان البديل للحكم الملكي جمهوريةً إسلامية لفتت أنظار العالم كله ومثلت أول قيام لحكم إسلامي على مثل هذه الأسس الدينية، بعد إلغاء الخلافة العثمانية منذ ستين عامًا؟ قد نكرر ما ذكرناه من قبل لكن لكي نضع الأحداث في ترتيبها الزمني، ولترابط الأحداث كان علينا أن نكرر بعض الأحداث.

عودة إلى بداية القرن الأخير

مع مطلع القرن العشرين؛ بدأ تدفق النفط في إيران، وتألفت الشركة الإنكليزية الإيرانية سنة1901م، وعاشت إيران خلال سنوات حالة من عدم الاستقرار والتجاذب بين الروس والإنكليز حتى قُسمت في عام 1907م إلى منطقتين محايدتين، إحداهما كبيرة تحت النفوذ الروسي وأخرى صغيرة تحت النفوذ البريطاني وكان ذلك في عهد الشاه محمد علي، الذي كان يحكم بدستور 1906م الذي كان يفوضه بكامل الصلاحيات في السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وفي العام 1913 م بدأ تصدير إنتاج البترول الإيراني للخارج، وحصلت حينها حروب تركية روسية على الأراضي الإيرانية، حتى عُقدت الهدنة بينهما (روسيا وتركيا) سنة 1917م. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقِّعت معاهدة بين روسيا وتركيا والحلفاء سُميت معاهدة

(سيفر SAIVER) وكان لها علاقة مباشرة بالوضع الإيراني، وكان ذلك عام 1920م تحديدًا.

وعقدت إيران مع روسيا في العام 1921م اتفاقية حُسْن جوار، وفي العام 1926م، تم توقيع معاهدة أخرى بين روسيا وإيران نصت على تعهد روسيا بحماية إيران من ناحية أذربيجان وأرمينية، في مقابل السماح لروسيا بدخول قواتها إلى البلاد إذا هاجمتها قوات من الجنوب وعجزت إيران عن ردها. وخلال هذه الفترة قامت ثورة في جنوب كردستان بقيادة الشيخ سعيد بيران سرعان ما أُخمدت وانتهت بإعدامه مع 46 من رفاقه، وكذا في 1929م فعل الشاه مع ثورة قبيلة قواشقة بعد أن أجبرهم على ترك عاداتهم وتقاليدهم وجرهم إلى الحياة الحضرية.

كما أقدم الشاه رضا بعد أبيه سنة 1930م على اعتقالات واسعة ومذابح في أنحاء إيران كافة ضد الشيوعيين الإيرانيين.

وأعلن الشاه رضا خان عام 1932م إلغاء شروط الشركة الإنكليزية الإيرانية التي كان معظم أسهمها للحكومة الإنكليزية؛ مما دفع بريطانيا لحشد أسطولها في الخليج لإرغام الشاه على التراجع، حيث سُوِّيت المشكلة بشروط مُرْضية لإيران.

وفي عام 1935م، دخلت إيران كعضو في مجلس عصبة الأمم.

وأثناء الحرب العالمية الثانية (1941م) عندما هاجمت ألمانيا روسيا أعلنت إيران حيادها، بينما كانت بريطانيا وروسيا قد طلبتا إلى الشاه التدخل ضد الألمان فرفض ذلك وأصر على الحياد، مما دفع روسيا وبريطانيا إلى احتلال

إيران، وهكذا زحفت روسيا من الشمال إلى أذربيجان ومقاطعات بحر قزوين بينما زحفت بريطانيا لاحتلال أقاليم الجنوب.

وعلى إثر احتلال إيران من قِبل روسيا وبريطانيا سقطت الحكومة الإيرانية وتألفت حكومة موالية للحلفاء، وتنازل الشاه رضا بهلوي عن العرش لابنه محمد رضا بهلوي، بينما نُفي الشاه رضا إلى جزيرة (مورتيش) شرقي جزيرة مدغشقر، حيث مات هناك، ودُفن في مصر ونُقلت رفاته إلى إيران لاحقًا. عمد الشاه رضا بهلوي خلال فترة حكمه إلى اتباع سياسة مركزية صارمة وفرض الحضارة الغربية على البلاد، كما حاول خلق وحدة قومية من خلال بعث التراث القديم واستخدام الأسد والشمس كرمز للدولتين الأخمينية والساسانية، واعترف بالديانة الزرادشتية مما شجع على عبادة النار، وأصدر قانونًا يدعو فيه إلى نبذ الأزياء المحلية واستخدام الملابس الأوروبية ونبذ الحجاب، كما مارس الدكتاتورية في حكمه حيث قتل وصادر أموال وممتلكات معارضيه وجمع ثروة طائلة، وقلص دور المجلس وحل الأحزاب السياسية والنقابات وقيَّد حرية الصحافة. وخلال فترة الاحتلال الروسي وسقوط الشاه رضا، أنشأ مجموعة من المعتقلين السياسيين الخارجين من السجن حديثًا (حزب تودة) الشيوعي، وبدأ هذا الحزب بنشر أفكاره بين الإيرانيين. وقد اتفقت روسيا وبريطانيا خلال الحرب الثانية وسمحتا للحلفاء باستخدام وسائل المواصلات والبقاء في الأراضي الإيرانية أطول مدة لجيوش الحلفاء.

وفي عام 1942م، اجتمع في طهران تشرشل وروزفلت وستالين، ونظرًا للسيطرة السوفيتية على إيران طالبت الحكومة السوفيتية عام 1944م بحقوق

التنقيب عن النفط شمال إيران وبامتياز استخراج النفط في مناطق واسعة جدًا أو حسب طلبها.

وفي العام نفسه، دخل الدكتور محمد مصدق إلى البرلمان نائبًا منتخبًا وقدم مشروعًا يقضي بمنع الوزراء عن مناقشة العقود والاتفاقات النفطية دون موافقة المجلس.

أما العام 1945م، فكان حافلاً بالأحداث حيث تألف في أذربيجان رسميًا مجلس وطني يتألف من مائة عضو وعضو واحد، انتخبهم الحزب الديمقراطي الأذربيجاني.

كما أُعلن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة مهاباد، وبحث الروس مع مجموعة من الشخصيات الكردية البارزة مستقبل كردستان، ومع قيام حركة انفصالية في أذربيجان تحت حماية روسيا منعت محاولات الحكومة الإيرانية من التدخل هناك؛ مما شجع إعلان أذربيجان حكومة مستقلة.

وفي العام نفسه، قدمت الحكومة الأمريكية احتجاجًا تقترح بموجبه تقديم موعد إجلاء القوات الأجنبية عن إيران، ولعل ذلك كان إيذانًا ببداية الاهتمام الأمريكي بالوضع الإيراني.

وتتالت حركات الانفصال برعاية وتشجيع السوفيت، فأُعلن في العام 1946م في مهاباد عن تأسيس حكومة وطنية كردية ذات نظام جمهوري وعُيِّن القاضي محمد زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني رئيسًا للجمهورية.

وفي هذا العام يقوم سجال بين روسيا وبريطانيا (دون الاحتلال) في إيران حول مواعيد الانسحاب وتأخر كل منهما في سحب قواتها أملاً في حصول

المنسحب على امتيازات تجارية كثمن للانسحاب، وهنا يأتي التدخل الأمريكي مرة أخرى مطالبًا السوفيت بعدم تأخير انسحابهم، ولكن السوفيت يسرعون لتوقيع معاهدة مع رئيس الوزراء الإيراني تقضي بتأسيس شركة إيرانية سوفيتية مختلطة، مع التأكيد على موعد انسحابهم القريب في نفس العام وهذا ما حصل في مايو/ أيار من العام نفسه 1946م. وهنا تبدأ عملية الاستقطاب الدولي للحكومة الإيرانية والصراع على المصالح الدولية في إيران تتضح أكثر؛ ففي يوليو/ تموز 1946م وبينما كانت القوات الإيرانية تشن هجومًا على الجمهوريتين الأذربيجانية والكردستانية وبدعم ومساندة أمريكية - بريطانية ويسقط في الهجوم (15000) قتيل من الجمهوريتين يتحرك عمال شركة النفط الإنكليزية الإيرانية وبإيعاز سوفيتي، شيوعي لإعلان الإضراب العام مما يؤدي إلى أعمال عنف ينتج عنها العديد من القتلى والجرحى.

وتتحول المعركة لصالح أمريكا وبريطانيا تدريجيًا، فيعلن أجاويد في أذربيجان استسلامه وولاءَه للشاه، ويدخل الجيش الإيراني مدينة تبريز عاصمة أذربيجان بعد انهيار الجمهورية المستقلة، ومع نهاية العام 1946م يرحل الممثل التجاري السوفيتي لمهاباد الكردية، ويعلن القاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد أيضًا خضوعه للجيش الإيراني وتعود مهاباد للسلطة الإيرانية المركزية.

كان واضحًا خلال هذه الفترة أن أسرة بهلوي تحكم شكليًا وتستخدم العنف والقمع والقوة في إخماد أية محاولة تمرد في الداخل والأطراف؛ ولكن القوة التي تحركها هي أمريكا وبريطانيا، اللتان عملتا على تقليص النفوذ

السوفيتي في إيران ونجحتا في هذا الأمر حتى استقرت الأمور لصالحهما خلال السنوات التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولعل هذه المساندة البريطانية الأمريكية للشاه لم تكن مجانية، وبدأت تظهر الأثمان التي دفعها الشاه بالمقابل، فكانت زيارته إلى الولايات المتحدة عام 1984م، ثم اعترافه بإسرائيل عام 1950م، وتمهيد الطريق لتوسيع العلاقات وتبادل السفراء معها. وهنا لا بد من الإشارة إلى الموقف الذي صدر عن الحوزة في قم حينها وأدان هذا الاعتراف ورفضه، وكذلك انطلقت منظمة فدائيان إسلام التي كانت قد تأسست عام 1946م وشكلت عدوًا لدودًا للشاه ونظامه بقيادة السيد نواب الصفوي، لتبدأ حملة اغتيالات منظمة ضد رموز السلطة وأعوان الشاه فاغتالت عام 1951م رئيس الحكومة رازامادا الذي كان من أشهر المعارضين لتأميم النفط، كما اغتالت مجموعة من رموز السلطة وأجهضت حركة المنظمة بعد إعدام نواب صفوي مع إخوانه عام 1955م.

حركة مصدق

كما ذكرنا من قبل، كان الدكتور مصدق قد انتُخب عام 1950م رئيسًا للجنة النفط الوطنية في مجلس النواب ودافع عن التأميم بحماس وشراسة، وقاد حملة المطالبة بالتأميم بعد اغتيال رازامادا وتعيين الشاه حسين علا رئيسًا للحكومة الإيرانية، وبعد الانتفاضة الجماهيرية الكاسحة ضد التعيين ورفع شعار (آبار النفط لنا) وعلى وقع التحالف بين آية الله الكاشاني والدكتور مصدق والمد الجماهيري للانتفاضة العارمة، عُيّن الدكتور مصدق عام 1951م رئيسًا للوزراء وشكل جبهة وطنية انضمت إليها الأحزاب السياسية في إيران.

فأعلن الدكتور مصدق تأميم النفط، وتم سحب الاعتراف بالكيان الصهيوني بفضل الجهود والنشاطات التي بذلها مصدق والمرحوم آية الله كاشاني.

كما أصدر مصدق قانونًا للإصلاح الزراعي يقضي بأخذ 20 ٪ من المحاصيل وأثمانها من المالكين ويعطي 10 ٪ منها للفلاحين، بينما تُخصص 10 ٪ الأخرى لإعمار الريف، ولعل نسبة العشرين بالمائة مأخوذة من قانون الخُمس الإسلامي الذي يقضي بدفع 20 ٪ من أرباح السنة لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين تحت إشراف العلماء.

وقامت حركة مصدق عام 1952م عندما تحدى الشاه بفاعلية مصممًا على إلغاء تدخل البلاط في الشئون العسكرية للجيش؛ فأعلن الدكتور مصدق نفسه وزيرًا للحربية واتخذ قرارًا بطرد البريطانيين من إيران، وحينما قاوم الشاه ذلك استنجد مصدق بالشعب الإيراني فنزل عشرات الآلاف من أبناء الشعب إلى الشوارع وبقيادة الجبهة الوطنية والعلماء وقاتلوا ببسالة ضد السلطة ولمدة ثلاثة أيام.

وحصلت هنا التدخلات الخارجية لحماية الشاه، فوقعت بعض الحوادث المشبوهة، وفي نهاية عام 1953م ومع استمرار الضغط الجماهيري ضد الشاه، أُرغم الشاه على المغادرة إلى أوروبا بعد التخلي عن العرش، ثم قامت القوات الإيرانية الموالية للشاه باحتلال العاصمة الإيرانية، وأسقطت حكومة مصدق على أيدي قائد الجيش زاهري (وبمساعدة وكالة الاستخبارات الأمريكية) الذي أعلن نفسه رئيسًا للوزراء واستدعى الشاه للعودة بعد ستة أيام من خروجه فقط.

بينما أودع الدكتور مصدق السجن ورُفض طلب العفو من الشاه.

ومع هذه الأحداث يبرز أكثر دور الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الداخلي الإيراني، ففي العام 1954م يتم تأسيس الكونسرتيوم النفطي ذي الهيمنة الأمريكية التي جاءت لتدعم نظام الشاه بالمال والسلاح في الوقت الذي وصلت فيه الأوضاع الاجتماعية والمعيشية عند الشعب الإيراني إلى حالة مُزْرية؛ فبلغ معدل الدخل السنوي للفرد في إيران إلى 100دولار في مقابل 276 في السعودية و 166 في مصر و 2343 في أمريكا للفرد الأمريكي!

ردود الفعل على تجربة مصدق:

تُعدُّ حركة مصدق مفصلاً أساسيًا ومحطة بارزة في إرهاصات الثورة ومراجعة الحسابات عند الجميع، السلطة المتمثلة في الشاه محمد رضا بهلوي ومعاونيه من طبقة المستضعفين والرأسماليين، والمعارضة بشقيها: الليبرالي اليساري والإسلامي العثماني، وهي شكلت في الوقت نفسه تجربة للشعب الذي بدأ يفتح عينيه على معارضة النظام واختيار طريق التمرد.

1 – اتجه الشاه إلى حل الأحزاب السياسية وأعاد بناء الجيش بعد أن طهره من المشتبه بعدم ولائهم للعرش، وأسند المناصب الحساسة للمقربين من الأقليات الدينية والقومية (الأرمن، اليهود والبهائيون)، ووصل في محاولاته لمَرْكَزة السلطة بيديه إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد. واتبع سياسة تصفية العناصر والتيارات السياسية التي عارضته ووقفت مع الدكتور مُصدَّق في مواجهته للشاه وأسرته عام 1952م، وأناط تلك المَهمَّة الأساسية بجهاز الشرطة السرية (السافاك) والذي أنشأه الشاه فور عودته إلى طهران عام

1953م والذي لاحق مع بدايات تشكيله حزب تودة الماركسي فاعتقل المئات وأعدم العشرات منهم، وكان له الدور الأبرز في ملاحقة العلماء وارتكاب مجزرة المدرسة الفيضية لاحقًا.

2 – دب الخلاف داخل الجبهة الوطنية مما أدى إلى الانشقاق والفراق بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهر من خلال تخلّي آية الله الكاشاني عن الدكتور مصدق بسبب اشتراك الحزب الماركسي في الحكومة، مما مَهّد لقيام حركة تحرير إيران التي أسسها أصحاب التوجه الإسلامي من رموز الجبهة، وفي مقدمتهم المهندس بازركان وآية الله الطالقاني.

3 – إن تجربة مصدق أثبتت أن الليبراليين واليساريين لم يحققوا الآمال التي عُقدت عليهم نتيجة فشل محاولة إقصاء الشاه وبطانته لسبب أو لآخر، الأمر الذي أوجد حالة إحباط عند الناس ودعا الإسلاميين لكي يخوضوا الميدان كقوة أساسية لم تُحتضر بعد، فبرز تجمع جديد للعلماء تحت عنوان (روحانيان مبارز) أو علماء الدين المناضلين، وفي مقدمتهم آية الله الطالقاني وعملوا على ربط المجتمع بالدين والحوزة والعلماء وفضح سياسات الشاه.

4 – ولأن الشاه كان مَدينًا للمخابرات الأمريكية في عودته إلى العرش، وهو ما لم يعد سرًا؛ ازداد ارتباطه بالمخططات الأمريكية منذ العام 1953م، إذ تضخمت أعداد المستشارين الأمريكيين؛ عسكريين ومدنيين حتى وصل عددهم إلى الأربعين ألفًا.

وأصدر الشاه قانونًا بمنحهم حصانة قضائية خاصة، وعاد للاعتراف بإسرائيل عام 1961م، مما أثار غضب العلماء في الحوزة في قُمْ لاسيما الإمام

الخميني الذي جاهَر بمعارضته لهاتين الخطوتين وأعلن رفضه لهما.

وبالمقابل وعلى المستوى الاجتماعي الداخلي ونتيجة ازدياد إنتاج النفط، تضاعفت الاستثمارات وتعددت مشروعات التنمية الاقتصادية التي وسَّعت من رقعة الإنتاج وزادت من الدخول لدى الحكومة، فبينما كانت الإيرادات النفطية عام 1953م أقل من 34 مليون دولار، فإن قرابة 3 مليارات دولار أُنفقت على خطة التنمية المثالية (55 ـ 1962)؛ وفي مقابل 10 ملايين دولار أنفقت على التسليح في الفترة ما بين (1941و1966)؛ ذلك بالإضافة إلى مظاهر البذخ المبالَغ فيها التي بدأت تطرأ على الأرستقراطية الإيرانية، الأسرة المالكة ومَنْ حولها، من خلال التسابق على بناء القصور الفاخرة والحفلات الماجنة والرحلات الملكية الباذخة والمهرجانات الضخمة، (فقد وصلت تكلفة احتفالات عام 1972م بمناسبة مرور 2500 عام على الحكم الملكي الإيراني الذي عُرف باسم مهرجان برسوبوليس إلى 120 مليون دولار).

لقد أدى هذا التطور الذي كرَّسه الشاه في ما يُسمى بالثورة البيضاء (انقلاب سفيد) عام 1962م، إلى تحويل المدن الإيرانية –وفي مقدمتها العاصمة طهران– إلى مناطق جذب بشري بحيث وفد إليها مئات من أبناء الإقليم والعمال الزراعيين المتعطلين عن العمل. وإذ بدا واضحًا أن هدف التنمية وهدف الثورة البيضاء هو خلق قطاع صناعي لصالح الأثرياء والاستثمارات الغربية، الأمر الذي يصب في المدن ويؤدي إلى تفريغ الريف، فقد بلغ عدد الذين نزحوا إلى المدن خلال الفترة بين 1962 ـ 1972 قرابة ثلاثة ملايين نازح كان النصيب الأكبر للعاصمة طهران، وهؤلاء تمركزوا حول العاصمة في 44 حيًا سكنيًا بما يشبه أحزمة البؤس، وقد لعبوا لاحقًا دورًا مهمًا في مسار أحداث

الثورة، وبرزت في المدن الوافد إليها النازحون الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين أبناء الريف والمدينة. وكانت محاولة الشاه لا تتوقف لتحسين صورته أمام الناس والعالم الخارجي عن طريقة إقامة هياكل سياسية توحي بشكل من أشكال الممارسة الديمقراطية، فأنشأ حزبين توأمين هما (مردم) أي الشعب و(مليون) أي الوطنيين وغيّر اسمه في ما بعد إلى إيران نوين أي إيران الجديدة ونصّب اثنين من رجاله على رأس الحزبين، ولكن خطواته هذه لم يُكتب لها النجاح مما دفعه إلى إلغاء الحزبين عام 1975م والاستعاضة عنهما بحزب واحد باسم (رستاخيز ملت) أي البعث الشعبي، وأعلن أن من لا ينضم إلى حزبه إما عميل أو خائن وعليه إما أن يغادر البلاد أو يدخل السجن، وهذا ما أثار سخرية الجماهير فأطلق الناس على صحيفة الحزب التي حملت اسمه، كلمة واحدة ضمّنتها خلاصة رأيها فيه وهي (رسوا خير) ومعناها منبع الفضيحة.

لم تتوقف محاولات الشاه لتحسين صورته عند إنشاء هذا الحزب، فقد سعى في الوقت ذاته ولأكثر من مرة إلى التقرب والتودد للمؤسسة المرجعية الدينية ليضفي مظهرًا إسلاميًا على شخصه، فزار الأماكن المقدسة في مشهد ومناطق إيران الأخرى لأكثر من مرة، وجمع بعض العلماء أمثال بهبهاني ود. حسن إمامي حوله، وبلغ في محاولة التودد مدًى كبيرًا عام 1961م حيث أوفد رئيس وزرائه علي أميني لزيارة آية الله الكاشاني في المستشفى، ونشرت الصحف صورته وهو يقبّل يد الكاشاني، ولمزيد من إرضاء المؤسسة الدينية، فقد ضمت وزارة علي أميني التي شُكّلت في العام نفسه نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الدينية لأول مرة في التاريخ الدستوري لإيران.

لقد شكّلت مرحلة الانفتاح على الغرب التي بدأها نظام الشاه عام

1960م والاعتراف بإسرائيل وفتح علاقات دبلوماسية معه، مصدرًا إضافيًا لاستفزاز المشاعر الإسلامية عند الشعب الإيراني، وإذ لم تقف خُطَا الالتحاق بالغرب عند شراء المعدات العسكرية والمصانع واستقدام أفواج المستشارين الأجانب، بل تواصلت باتجاه تكريس الحياة الغربية بأسوأ ما فيها اجتماعيًا ابتداءً بممارسات الأرستقراطية الإيرانية التغريبية؛ مرورًا بفتح قناة تلفزيونية خاصة يقتصر بثها على الأفلام والبرامج الأمريكية، فضلاً عن تشجيع فتح الحانات والنوادي الليلية وصالونات عرض البرامج الخليعة وبيوت الدعارة التي وصل عددها في طهران إلى 1876 ووصل مدمنو الأفيون إلى المليون شخص عام 1972م، علمًا بأن الشخصية الأبرز في إدارة تجارته كانت شقيقة الشاه، أشرف بهلوي. لقد عمّقت هذه التصرفات سخط الجماهير وأثارت العلماء بصورة متزايدة، وفضلاً عن اعترافه بإسرائيل الذي عُدَّ بمثابة صدمة مهينة وجارحة للمشاعر الإسلامية، كان إلغاء التقويم الهجري واستبدال التقويم المجوسي - الشاهنشاهي به، خطوة استاء منها الجميع، إذ قفز التقويم مرة واحدة من العام 1359 هجرية إلى العام 2535 شاهنشاهية، وقد شكر المجوس في جميع أنحاء العالم خطوة الشاه هذه، كما أن خطوة اتخاذ البرلمان قرار رفع سن زواج الفتيات من 15 إلى 18 سنة وللفتيان من 18 إلى 20 سنة، وإصدار وزارة العدل تعليمات إلى القضاء للتشدد في تطبيق قانون حماية الأسرة الصادر عام 1867م الهادف إلى الحد من تعدد الزوجات والطلاق، إضافة إلى أوامر وزارة التعليم العالي إلى الجامعات برفض النساء اللاتي يرتدين الشادور؛ كل هذه الخطوات زادت وراكمت الغضب الشعبي على السياسة التي ينتهجها الشاه وحكومته، ودفعت الناس إلى اللجوء إلى العلماء

الذي شكلوا دومًا في التاريخ الإيراني الحضن الدافئ للجماهير والصوت المدافع عنهم والمُقارِع للظلم.

وعندما نشرت صحيفة (كيهان) شبه الرسمية في سبتمبر/ أيلول 1961م قرارًا لرئيس الوزراء أسد الله علم يتناول فيه بالتعديل قانون المجالس المحلية، وأهم ما في التعديل هو أنه ألغى القَسَم على القرآن الكريم عند التشريع لتلك المجالس، على أن يحل محله أي كتاب سماوي آخر معترف به، كما ألغى شرط الإسلام على المرشحين مما عُدَّ «تبييتًا لمؤامرة ضد القرآن وتعاليمه ونية لإزاحته عن سُدَّة القيادة والحكم والاستعاضة عنه بالكذب والأنظمة الضالة، فهاهم وقد ألغوا شرط الإسلام من قائمة الشروط الضرورية للمرشحين والناخبين». كانت هذه الخطوة سببًا في تفجير الموقف في قم، وظهور اسم روح الله الخميني على مسرح الأحداث لأول مرة. فاجتمعت أركان حوزة قم في بيت آية الله حائري وأرسلوا برقية احتجاج إلى الشاه، ثم بعد أن رد الشاه بأنه أحال الأمر إلى رئيس الوزراء اجتمعوا مرة أخرى وقرروا إرسال برقية، بعث بها روح الله الخميني إلى رئيس الوزراء محذرًا ومهددًا من مغبة مخالفة الدستور والإسلام، ويبدأ هنا الإمام برفع راية الجهاد فاضحًا تصرفات الشاه وحكومته وعلاقاته الخارجية والتدخلات الأجنبية في إيران، وبدءًا من هذه الحادثة تبدأ وتيرة الصراع بالارتفاع والسخونة بين الحوزة والعلماء وفي مقدمتهم الإمام الخميني وبين الشاه وحكومته وأجهزة الأمن في سلطته، ويكسب الإمام الخميني والحوزة في قم الجولة الأولى من المواجهة حيث يكتب الإمام في نص البرقية المرسلة إلى الشاه ورئيس الوزراء «أحب أن أذكِّركم بأن علماء إيران والإعلام والمراكز الدينية وسائر المسلمين،

لن يسكتوا عما يخالف الإسلام ولن يعترفوا بأي أمر يخالف الإسلام، بحول وقوة من الله تعالى».

ومع بداية الستينيات، تتبلور حالة التمرد في شخصية الإمام الخميني حتى أُطلق البعض عليه لقب (بت شكن) أي محطم الأصنام، وهو الوصف الذي أُطلق عليه بعدما برز كفقيه أعلن تحدِّيه للنظام والشاه، إذ لم يُذكر له منذ بدأ خطابه السياسي أنه خاطب الشاه بلقب الجلالة، كما كان يفعل غيره من الفقهاء والسياسيين. وهو دخل إلى المجتمع والساحة السياسية ومعركتها من باب الفقه السياسي وقد عبر عن نفسه بصدق، عندما قال لبعض تلامذته في المدرسة عام 1961م: «لست من المُعمَّمين الذين يرغبون دومًا في القعود والانشغال بالتسبيح، كما إنني لست قسيسًا أقوم أيام الأحد ببعض الطقوس وأمضي بقية الأيام راهبًا لا تعنيني شئون الناس».

ثم يقول: «من العار أن نسكت على هذه الأوضاع ونُبْدي جبنًا أمام الظالمين والمارقين الذين يريدون النيل من كرامة الدين والقرآن وشريعة الإسلام الخالدة . انهضوا للثورة والجهاد والإصلاح فنحن لا نريد الحياة في ظل المجرمين». ولعل هذه التصريحات والخُطَب اللاذعة دفعت بالشاه إلى إرسال السافاك وقوات الشرطة للهجوم على المدرسة الفيضية وقتل وجرح العديد من طلاب الحوزة؛ مما أشعل الموقف في مدينة قم وعُدَّت هذه الحادثة شرارة الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني، وهكذا خلال الفترة الواقعة بين 1963 وحتى 1978م كانت حدة الصراع تتصاعد بين الحوزة والعلماء والشاه والسلطة، وتخلل هذا الصراع، المزيد من الاعتقالات والتعذيب في السجون والنفي والإبعاد (أبعد الإمام الخميني إلى تركيا سنة 1964 ومن ثَم إلى العراق

سنة 1965 بعدما كان قد اعتُقل من قِبل السلطة سنة 1963، وأُطلق سراحه على إثر مظاهرات احتجاج ضخمة في المدن الإيرانية) إلى ممارسات القمع لمؤيدي العلماء والسائرين في ركب الإمام الخميني، وقد تبلورت خلال هذه الفترة الخطوط الأساسية التي حكمت مسيرة المعارضة للشاه ومُقارعة حكمه: العداء للاستعمار لاسيما أمريكا التي أضحت تدخلاتها مفضوحة في الشئون الإيرانية وفي توجيه سياسة الحكم عند الشاه وحكومته، والعداء لإسرائيل «باعتبارها تشكل خطرًا ليس على الدول العربية فحسب بل على الدول الإسلامية عامة، وإن معظم مصائبنا من أمريكا ومن إسرائيل، وإن شقاءنا إنما هو بسبب تدخل الأجانب في مقدراتنا وشئوننا وهم الذين ينهبون ثرواتنا الطبيعية الهائلة، وأن سيطرة عملاء الاستعمار على مقادير الشعب الإيراني هي التي أدت إلى خلق مشكلات ومخاطر حادة، فقد عمدت السلطة العميلة إلى التحالف مع إسرائيل ضد الدول العربية والإسلامية، وتسعى لمحو أسس القرآن الكريم وتعاليم الإسلام التحررية».

وتتتالى ممارسات السلطة الإيرانية بحق رموز المعارضة وكوادرها حتى تُصْدر عام 1975 منظمة العفو الدولية تقريرًا، جاء فيه «لا يوجد قُطْر في العالم له سجل سيئ فيما يختص بحقوق الإنسان كإيران».

ولعل أبرز عمليات التصفية التي لاحقت رموز المعارضة كانت اغتيال الدكتور علي شريعتي عام 1977م في لندن، واغتيال السيد مصطفى نجل الإمام الخميني في النجف.

وعاشت إيران صراعًا مريرًا على المستوى السياسي بين السلطة والمعارضة، تخللته عمليات أمنية وهجومية متبادلة بين أجهزة السلطة وبعض مجموعات

المعارضة المسلحة التي كانت تنفذ بين فترة وأخرى عمليات هجوم على مراكز للشرطة والاستخبارات والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في إيران، كما شهدت هذه الفترة العديد من التظاهرات الشعبية الكبرى بمناسبات مختلفة لاسيما في عاشوراء من كل عام، وهي تظاهرات كانت تعبر عن سخط الناس من سياسات الشاه وتحالفاته الخارجية مع أمريكا وإسرائيل، ومن سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية عند الشريحة الواسعة من الإيرانيين.

لقد شكلت خُطَب الإمام الخميني في قم ومن منفاه في النجف الأشرف وفرنسا وبين الأعوام 1963 – 1979م، مرجعًا مهمًا لمعرفة وتلمُّس ما يدور في الصراع مع السلطة في إيران، ولعل المراجعة المتأنية لهذه الخطب والاطّلاع على مضامينها يُبرز بوضوح الموضوعات التي كانت تشكل أسبابًا رئيسة للمعارضة وقيام الثورة، كما تعطي صورة عامة عن الأوضاع القائمة في إيران خلال تلك الفترة التي سبقت الثورة. ويمكن استخلاص أبرز العوامل التي أدت إلى قيام الثورة:

1 – إن الظلم الذي مُورس على الناس من عهد القاجاريين (1779 – 1925م) إلى سلالة البهلوي (1952 – 1979)، قد أوجد قطيعة نفسية بين السلطة والشعب، وإن الغضب على السلطة ازداد من جرّاء إمعان الحكام في التبعية للغرب وإسرائيل، الأمر الذي أدى إلى نهب خيرات البلاد واستلاب قرارها وحاول طمس هويتها الإسلامية. ويعبر الإمام عن ذلك بعبارة مختصرة: «إن معظم مصائبنا من أمريكا، ومن إسرائيل التي هي جزء لا يتجزأ من أمريكا، وإن هؤلاء النواب والوزراء هم عملاء لأمريكا وإلا فلماذا لا يقفون بثبات ويتصدون للطغيان الأمريكي».

2 – إن الخطوات التي قام بها الشاه وحكومته تحت عنوان التطوير والإصلاح للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، لم تكن سوى ألاعيب لنهب خيرات الشعب وإغراقه تحت وطأة القروض والديون والفوائد وهي تروج لمصالح واستشارات أمريكا وإسرائيل في إيران، وهي أدت بالإضافة إلى تدمير الاقتصاد، وازدياد نسبة البطالة وتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أدت إلى حراك ديمغرافي غير مدروس فتكونت نتيجته أحزمة البؤس حول المدن، وأدت من جانب آخر إلى استفزاز المشاعر الإسلامية لأنها خرجت عن المعتقدات التي نشأ عليها الناس وآمنوا بها، ونذكر من هذه الخطوات (قانون الحصانة للأمريكيين في إيران) الذي يقول عنه الإمام: «أيحق للأمريكي الدخيل والمستعمر أن يتمتع بالحصانة القضائية مهما كان جُرْمه بينما نرى علماء الإسلام وخطباء المنابر والمخلصين في خدمتهم، يعانون آلام التعذيب في السجون، والنفي إلى أقاصي البلاد.. وجريمتهم وجريرتهم الوحيدة هي أنهم مؤيدون وملتزمون بتعاليم الإسلام». وقانون تنظيم الأسرة الذي يتعارض مع الأحكام الإسلامية الشرعية، وقانون الإصلاح الذي سُمي بالثورة البيضاء. وقانون تعديل الانتخابات للمجالس المحلية الذي ذكرناه سابقًا مع الإشارة إلى ما تركه من رِدَّة فعل غاضبة عند الحوزة والعلماء، إلى العديد من الخطوات الأخرى في سياسة تغريبية مفضوحة كانت تُملَى من قِبل المستشارين الأجانب عليه.

3 – إن العلاقة بين المراجع الدينية والعلماء والناس هي علاقة تلاحم وثقة متبادلة لم تهزها محاولات الشاه باستمالة العلماء أو التودد إليهم أو تشويه صورتهم عند الناس، وأن الشريحة الواسعة من الناس حيث كانت

تتحرك على إيقاع فتوى المراجع وتوجيهات العلماء حيث يعدُّونهم «الحصن المدافع» عن الوطن والإسلام و«المعاقل المعادية للاستعمار»، وأن المستهدف من السلطة وهجومها ليس العلماء بأشخاصهم والحوزة بمؤسستها وإنما الإسلام والدين، وهما في خطر، فلقد أدركوا بأنه ما دام لعلماء الإسلام هذا النفوذ الواسع فلن يستطيعوا استبعاد الشعب وبيعه للإنكليز والأمريكان يومًا ما. وليس هناك شاهد على تجذُّر قوة العلاقة بين المرجعية والناس أكثر من فتوى التبغ الشهيرة التي أصدرها الميرزا الشيرازي عام 1963 والتي أسقطت الاتفاقية التي عُقدت يومها بين الملك الإيراني والشركة البريطانية، ثم فتوى الإمام الخميني التي صدرت عام 1963، باعتبار القوانين التي صدرت عن الحكومة الإيرانية والتي تخالف القرآن والسُّنة هي قوانين مُلغاة، مما أدى إلى تراجع الحكومة عنها، وفتواه بحرمة الانتساب إلى حزب (رستاخيز) الذي أنشأه الشاه، وفتواه بتحريم البضائع الإسرائيلية ومقاطعتها، وفتواه بدعم المقاومة ضد إسرائيل، منذ سنة 1976م، وفتوى تحريم المشاركة في الاحتفالات الملكية.

4 – ضرورة التوحد بين مختلف فئات الشعب ابتداءً من الطلبة في الحوزات والجامعات مرورًا بالتجار والمزارعين والعمال والمرأة، وانتهاء بعناصر الجيش وضباطه والمتمردين، فلم يخْلُ خطاب من خطابات الإمام من حَثِّ الناس على الوحدة والتوحد ورص الصفوف والتعالي عن الصغائر وتركيز الجهود باتجاه الأهداف الأساسية للثورة، وهو يقول في هذا المجال: «إن الشعب الإيراني قد استيقظ وشرع بدك عرش الظالمين بيقظة واندفاع، وإن أملنا أن يتحد الجميع، أن يتَّحد علماء الدين والمجتهدون وطلبة العلوم الدينية

وطلبة الجامعات والمثقفون والتجار والفلاحون والعمال والعسكريون وسائر فئات الشعب ضد هذا الخبيث الخائن، ويجب على جميع الفئات أن يتكاتفوا ويتضامنوا في رفض هذا النظام الفاسد القاتل». ولعل في كلمته المشهورة «إن سر انتصارنا في كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة» ما يغني عن الكثير من البيان.

5 - على الرغم من انشغال الشعب الإيراني بأوضاعه الداخلية المتردية وانشغال قادته في الثورة بالمواجهة مع الشاه؛ فإن الهَمَّ الإسلامي العام لم يغِبْ عن اهتمامات الإمام الخميني والشعب الإيراني فكانت قضايا فلسطين ولبنان ووحدة العالم الإسلامي وقضاياه حاضرة دومًا في خطب الإمام، وفي شوارع طهران على ألسنة المتظاهرين، كما نرى في دعوة الإمام الخميني عام 1986، ومناشدته المسلمين في العالم للالتحاق بصفوف الثورة الفلسطينية ودعمها، في المظاهرات التي خرجت عام 1946 عقب نفي الإمام من إيران لتطالب بقطع العلاقات مع إسرائيل، والتي أشعلت النار في مكاتب شركة العال الإسرائيلية وهاجمت مكاتب العلاقات الثقافية الأمريكية، وفي تفجير مراكز المصالح الأمريكية في إيران عام 1972 أثناء وجود الرئيس نيكسون في طهران.

يبقى أن نشير إلى نتيجة مهمة يوصلنا إليها هذا الربط التاريخي بين المقدمات التاريخية للثورة لاسيما منذ بدايات القرن العشرين، حيث أنها تضيء على حقيقة تخفيها شدة الإعجاب والتقديس للإمام الخميني، هي أن ثورة الإمام الخميني جاءت تتويجًا لحركة التاريخ هذه، ولم تأتِ من فراغ أو مبتورة عما سبقها من إرهاصات وأحداث ومقدمات.

وهنا يصبح الإمام الخميني شرطًا تاريخيًا يكتسب فرادته وعظمته في تفجير

تراكم حركة التاريخ واستيراد نتائجها، حيث كانت البلاد مهيَّأة تمامًا للثورة وهي الثورة التى غيرت مجرى التاريخ في إيران بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام .

****

الفصل العاشر

الثورة

لا يقيس الإيرانيون الزمن.. بالساعات والأيام والشهور والسنين، بل بالعقود والقرون.. ففي بلد يعود تاريخه إلى ألفَيْ عام أو أكثر، لا يعني مرور 30 عامًا أو أكثر قليلاً شيئًا من الناحية التاريخية. وبالتالي يشعر بعض الإيرانيين بعدم الإنصاف حيال محاولات تقييم الثورة الإيرانية في ذكراها ، ففي رأيهم «الثورة ما زالت في أيامها الأولى» وما سيترتب عليها للإيرانيين والمنطقة والعالم لم يتبلور كليًا بعد. لكن الوقوف أمام الثورة الإيرانية حتمي، فالثورة غيرت الكثير في إيران. يكفي اليوم أن الإيرانيين لا يحتفلون إلا بنوعين من الأعياد: الأعياد الوطنية، والدينية الإيرانية التي يعود تاريخها لنحو ألف عام أو أكثر (مثل الاحتفالات برأس السنة الفارسية أو عيد النوروز، وعيدَي الفطر والأضحى، والتاسع والعاشر من المحرم ذكرى مقتل الإمام الحسين ابن عليّ، أو عاشوراء)، والأعياد المرتبطة بقيام الثورة الإيرانية (مثل ذكرى انتصار الثورة الإيرانية، وذكرى اختيار النظام الجمهوري الإسلامي).. وما بين ذلك كأنه لم يوجد. غير أن تأثيرات الثورة الإيرانية تتجاوز «رمزية» الأعياد التي يتم الاحتفال بها إلى كل شيء تقريبًا؛ من طبيعة النظام السياسي وشكل الدولة، إلى الحريات في الشارع.. من علاقة طهران بحوزة قم إلى علاقة البازار بصناعة القرار السياسي والنخبة الإيرانية الجديدة. كيف أثرت هذه «الولادة المتعثرة» لدولة الثورة على طبيعة الدولة الإيرانية اليوم.. فعند

فجر الثورة كان الأفق مازال معتمًا من حولها، ولم يكن الخيط الأبيض قد استبان بعد من الخيط الأسود فيها. كان نجاح الثورة واردًا، وكان ضربها واردًا أيضًا! «فالثورة الشعبية» بالمعنى الحرفي لهذا التعبير قد فات زمانها، ذلك أن اختراع الدبابات والمدافع المنصوبة على أبراجها قد قلب موازين القوى بين الجماهير الثائرة وبين السلطة الحاكمة . إن أية ثورة جديدة لم تعد تملك الآن إلا أحد خيارين:

- أن تجعل من القوات المسلحة –بدباباتها– طليعة لزحفها.
- أو أن تقوم بشكل ما بتحييد القوات المسلحة والالتفاف وراءها – أو أمامها – واصلة إلى أهدافها.

الثورة السوفيتية مثلاً هي آخر ثورة استطاعت فيها الجماهير غير المسلحة أن تواجه جيش السلطة وأن تنتصر عليه. وحتى الجيش الذى واجهه الشيوعيون في روسيا القيصرية كان جيشًا مهزومًا وضائعًا، فقد تسعة أعشار سلاحه أمام الألمان قبل أن يفقد العُشْر الباقي منه أمام الثوار.

كانت الثورة الإيرانية – على هذا النحو – شيئًا يختلف عن كل ما رأيناه وعرفناه على طول المسافة الممتدة من سنة 1917 إلى سنة 1977م – ستون سنة كاملة.

ثورة شعبية، ثورة جماهير عزلاء، تواجه جيشًا في عنفوان قوته.

جيش جرى بناؤه وإعداده وتسليحه بواسطة نظام بالغ القسوة والشدة، حمَّل نفسه بمسئولية حفظ الأمن في منطقة هي أكثر مناطق عالم اليوم قلقًا وتوترًا وتعرضًا للخطر. ثم هو إلى جانب ذلك جيش ترعاه وتسانده واحدة

من أعتى القوى الدولية في العالم وفى التاريخ؛ لأنها تعدُّ – في البحر والجو والأرض – شرطيَّها الحارس وديدبانها الذى لا تغمض له عين! ثم هو – أخيرًا – جيش تهابه وتخشاه وتحسب له ألف حساب كل تلك الدول – والدويلات – القابعة في خوف أو استكانة على شطآن الخليج والمحيط الهندي.

الثورة –بعد ذلك كله– ذات طابَع يختلف كثيرًا عن المألوف في العصر الحديث... الثورة دينية. على وجه التحديد إسلامية.

الثورة – فوق ذلك – يقودها رجل لا تربطه بالشباب –وهو حافز الثورات عادة– أية صلة. على العكس. هو رجل جاوز الثمانين، فإذا خطا فقدم على الأرض وقدم إلى القبر. وبصرف النظر عن عدد السنين، فإن الرجل الذى يقود الثورة – بعد الثمانين – رجل لا علاقة له بزمانها ولا بالأفكار المؤثرة والفاعلة فيه. وقتها كان يبدو كرصاصة انطلقت من القرن السابع واستقرت في قلب القرن العشرين. – شخصية من شخصيات الفتنة الكبرى في الإسلام – عادت إلى الحياة بمعجزة لتقود معسكر عليّ بعد انتصار الأمويين وبعد مصارع الشهداء من آل البيت – وبعد ثلاثة عشر قرنًا من الزمان أوصلتنا – بعد مسيرة تاريخية طويلة وشاقة – إلى عصر الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، والسباق على الأسلحة النووية، والمنافسة للسيطرة على الفضاء، وفض أسرار الخلايا (الجينات)، والتحكم في الإلكترونات! لذلك كانت ثورة مدهشة فـ«الدهشة» ليست هي بالضبط «الانبهار» وليست هي بالضبط «الفضول»! «الدهشة» شعور يُفاجأ فيه الإنسان بما لم يكن يتوقع، ثم يقوده

هذا الشعور إلى محاولة البحث والتقصِّي والمتابعة علّه يصل إلى سد الفجوة بين ما كان يتوقع، وبين ما وقع فعلاً.

– إن «الثورة» –الثورة عمومًا– قضية معقدة.

– إن «الثورة» أشبه ما تكون بعملية انفجار هائلة، تجيء، بعد أن يكون شعب من الشعوب أو أمة من الأمم، قد تحملوا بأكثر مما تحتمله طاقتهم اقتصاديًا وسياسيًا وفكريًا، وهم في عملية الانفجار يحطمون ليس قيودهم وسلاسلهم فقط ولكن كل الحدود والسدود، ثم يحاولون وضع أساس مختلف لمجتمع جديد سيد وحر. لكن «من» الذي يضع الأساس الجديد؟ و «متى»؟ و«كيف»؟

وحتى الثورات «العلمية التي اتخذت لنفسها هذا الوصف، أو أسبغه عليها المتحمسون لها، تلك الثورات التي كانت تقودها طلائع حزبية منظمة، وتهديها عقائد اجتماعية محددة –لم تستطع أن تقدم أجوبة مقنعة، أو كافية لقضية الثورة وتعقيداتها. والثورة الشيوعية الكبرى نفسها شاهد، فالاتحاد السوفيتي لم يستطع حتى الآن أن يقدم حلاً لمسألة الحرية السياسية. كما أن الحزب الشيوعي القائد في الصين ذاب كتمثال من الملح أمام سطوة البيروقراطية؛ ممثلة في الجهاز التنفيذى أو في القوات المسلحة بعد غياب مؤسسه «ماوتسى تونغ» ونفوذه الأسطوري الشخصي. والاتحاد السوفيتي والصين الشعبية هما أضخم التجارب الثورية في القرن العشرين. وليست هناك حاجة – بعد ذلك – للإشارة إلى «تشيكوسلوفاكيا» حيث خضع حزب شيوعي حاكم بالقوة للغزو العسكري، ولا إلى «بولندا» حيث تتصادم بروليتاريا العمال مع حزب البروليتاريا!

بالطبع نحن لا نريد أن نقلل من أهمية ظاهرة «الثورة»، ولكننا فقط نريد أن نلفت النظر إلى «إنسانية» هذه الظاهرة. فمهما قيل عن «قوانين الثورة» وعن «علمية الثورة» - فإن الموضوع الأساسي لها -كما هو في التاريخ كله- هو موضوع الإنسان على القمم وعند السفوح وفوق القاع. الإنسان بكل مواريثه وبكل نزعاته، وبكل طموحاته، وبكل غرائزه. ثم إيقاع الزمن اللازم والضروري لإنضاج تجاربه وتمهيد الطرق الوعرة إلى مطالبه الحقة والعادلة.

وربما استطعنا القول بأن الثورة تختصر المراحل، لكنه لا الثورة ولا أي شيء آخر في مقدوره أن يلغي الزمان وأن ينقل شعبًا أو أمة من التخلف إلى التقدم، وأن يخلق الموارد البشرية والطبيعية من الهواء، وأن يحكم للتنظيم والتخطيط والعلم والتكنولوجيا، وأن يعطي السيادة لقيم الحرية والعدل السياسي والاجتماعي -كل ذلك- في طرفة عين، أو في عدد من السنين هي بحساب التاريخ طرفة عين!

من هنا؛ فإن الوقت لا زال مبكرًا للحكم على الثورة الإيرانية. وربما كان أكثر ما نحتاجه في شأن الثورة الإيرانية اليوم، هو محاولة الفهم أكثر من محاولة الحكم.

-إننا نتعلم لغة شعب من الشعوب لكي نستطيع أن نتكلم معه، ولكن علينا أن نتعلم تاريخه إذا كنا نريد أن نفهمه.

هكذا تصبح أمامنا بدل القضية قضيتان:

- قضية الثورة في حد ذاتها كظاهرة إنسانية عامة.
- وقضية الشعب الثائر ذاته كتجربة تاريخية خاصة.

وبدون ذلك تصبح محاولاتنا رحلات إلى بحار الظلمات.

لكن محاولة «الفهم» ليس معناها السقوط في مهاوي «التبرير».

والحقيقة أن الثورة الإيرانية لم تستطع مواجهة بعض التناقضات الطبيعية التي اعترضت طريقها بأسلوب مستنير. وكان التخوُّف من ذلك باديًا منذ أول لحظة، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للعملية الثورية في إيران، ونوعية القيادة التاريخية التي تولت قيادته.

- إذا استعملت تعبيرًا عسكريًا لتصوير الوضع الآن، فإنني أظن إنك بسلاح الدين تستطيع أن تقوم بدور المدفعية البعيدة المدى وأن تهدم نظام الشاه فوق رءُوس أصحابه. لكن ذلك لا يحقق النصر.

تحقيق النصر في الثورة كما في الحرب يحقق بالمشاة الذين يحتلون المواقع ويتولون تطهيرها ويتحملون مسئولية المحافظة عليها.

فدويِّ مدافع الخميني كان يلعلع في الدولة، ولكن حتى لم نَرَ أثرًا لمشاة. إن المشاة في الثورة هم الكوادر السياسية، وهم جماعات الفنيين والخبراء القادرين على تنفيذ مهام الثورة وبرامجها.

ولم تكن لدى «الخميني» إجابة مقنعة عن هذا السؤال. وعلى أية حال، فقد كان هدير المدافع، وبروقها ورعودها، يغطي في ذلك الوقت كل الأسئلة والإجابات.

ومنذ ذلك الوقت المبكر، وعند الفجر من العملية الثورية، كانت هناك تناقضات ظاهرة للعيان لا تنتظر غير انتصار الثورة لكي تفرض نفسها:

1 – التناقض بين رجال الدين ورجال السياسة، وتصورات ومفاهيم كلا الطرفين.

2 – التناقض بين الذين قاوموا من الخارج ضد نظام الشاه وبين الذين تحملوا من الداخل جبروت «الطاغوت» وسطوته، وأيها له الحق الأول وأيها تكون له الكلمة النافذة.

3 – التناقض بين فكرة الدين –وهي شاملة– وبين فكرة الوطنية –وهي محدودة.

4 – التناقض –أو التناقضات– بين الواقع الجديد في إيران وبين الواقع في المنطقة من حوله.

5 – التناقض بين الأحلام والحقائق في العلاقات الدولية والإقليمية وحتى المحلية، وبالذات مشكلات الأقليات العنصرية في إيران.

6 – التناقض بين الجماعات الثورية وبين المؤسسات الدائمة في إيران، وفي مقدمتها الجهاز الحكومي وجهاز القوات المسلحة.

مجموعة متشابكة من التناقضات ربما يحملها العنوان الذي اختاره «لينين» لأطروحته الشهيرة عن «الثورة والدولة». ولم يكن مؤكدًا لي أن «الخميني» قد قرأ أطروحة «لينين»، وعلى فرض أنه كان قد قرأها فما أظن أنها كانت تفيده في كثير!

وقد كانت حركة هذه التناقضات على أشدها طوال الشهور الثلاثين – حتى الآن – للثورة.

في التناقض بين رجال الدين ورجال السياسة – مثلاً – اختفى مجلس الوزراء الأول الذي تولى الحكم كله بعد الثورة – «بازركَان»، «سنجابى»، «يزدي»، إلى آخره.

في التناقض بين الخارج والداخل – مثلاً – عاد «أبو الحسن بنى صدر» – أول رئيس للجمهورية الإسلامية في إيران – إلى المنفى في باريس، وذهب «آية الله بهشتي» – أول رئيس للحزب الجمهورى الإسلامي – إلى لحد في حديقة الزهراء، مثوى الشهداء قرب طهران!

في التناقض بين فكرة الدين وفكرة الوطنية – مثلاً – وجدت الثورة الإيرانية نفسها تتحول من ظاهرة إنسانية إلى ظاهرة شيعية محاصَرة في إيران.

في التناقض بين الواقع الجديد في إيران وبين الواقع الإقليمي – مثلاً – وجدت إيران نفسها في حرب مسلحة مع العراق.

في التناقض بين الأحلام والحقائق – مثلاً – ضيعت الثورة الإيرانية سنة كاملة في مشكلة الرهائن تحت شعار «إذلال الولايات المتحدة أعدى أعدائها»، ووجدت الثورة نفسها في معارك مع «الأكراد» و «الأذربيجانيين» و«البالوش» – وهم من مواطنيها.

وفى التناقض بين الجماعات الثورية وبين المؤسسات الدائمة، وجدت الثورة نفسها عاجزة حتى عن حماية قادتها.

إنها استطاعت مثلاً أن تحل جهاز الأمن السياسي وتحرق ملفاته، ولكنها عندما بدأت تواجه أعداءها وجدت نفسها بغير معلومات... بغير ذاكرة. وتصورت – مثلاً – أنها ليست في حاجة إلى إدارة، ولكنها اكتشفت إنها غير قادرة على التخطيط – فضلاً عن التنفيذ – في أي مجال من المجالات.

على الرغم من ذلك كله؛ فإن الوقت مبكر بعد لإصدار الأحكام. فكل ما واجهته الثورة الإيرانية حتى الآن، هو ما واجهته وتواجهه أية ثورة تستحق هذا الوصف. فكل ثورة تواجه في العادة سلسلة مراحل متعاقبة.

فهي – أولاً – تعيش مرحلة الاندفاع: الحماسة شلالات هادرة، والأحلام سحب طائرة... والسماء هي الحدود، هذا إذا كانت هناك حدود. في هذه المرحلة تكون الثورة شعارات ومبادئ لا يملك أحد أن يختلف معها، وهكذا تتجمع من حول الثورة قوى أوسع من قياداتها الحقيقية، ويكون لدى قيادات الثورة من سَعَة الصدر والتسامح والرغبة في طلب الإجماع وتحقيقه، ما يدعوها على الاستعانة بهؤلاء الذين جاءوا إليها من غير طريقها.

تجيء بعد ذلك –ثانيًا– مرحلة الحقيقة، رؤيتها أو الارتطام بها، ويكون ذلك حين تظهر مصاعب التغيير وأحيانًا مستحيلاته، وحين يجيء مأزق التناقض بين الثورة والدولة. في هذه الحالة يكون أول الضحايا هم الأصدقاء الذين جاءوا إلى الثورة من خارج صفوفها، يقع الخلاف بينهم وبين قيادات الثورة الحقيقية، وتُلقى عليهم مسئولية التعثر ليس لأن القوى الثورية تبحث عن كبش فداء، ولكن لأن هذه القوى تكون مازالت بعد تحت تأثير أحلامها، غير قادرة على تصور أنه ليس كل الأحلام قابلة للتحقيق، فضلاً عن مشكلة الإيقاع الزمني اللازم للتحقيق، وهي مشكلة لا يكفي لحلها هدير الشلالات أو ارتفاع السحب أو اتساع السماء إلى غير ما حدود!

إن الثورات تواجه هذه المرحلة بواحدة من اثنتين:

- إما أن تنظر إلى الحقيقة في عينها وتبدأ في مواجهة مشكلات التغيير وقضاياه بتعبئة كاملة للموارد والناس والظروف.

- وإما أن تهرب من الحقيقة، تجري وهي تتصور أنها تطارد أحلامها وهي في الواقع تطردها، فإذا هي توسع في الداخل مواقع أعدائها، وإذا هي في الخارج تستعدي على نفسها خصومات أكبر وأعمق مما تسمح به ضرورات تعبئة الموارد والناس والظروف، خصومات كان ممكنًا حلها أو كان واجبًا تأجيلها.

لكن القيادات الثورية تتصور – خطأ في الغالب – أن عداواتها الداخلية والخارجية تعطيها الفرصة لبناء قاعدة قوية، لكن مشكلة هذا النوع من القواعد أن رقعته تضيق مع كل يوم، خصوصًا إذا التقت خصومات الخارج مع خصومات الداخل واشتدت الضغوط وساعدتها مصاعب التغيير.

إن الانزلاق إلى حالة الهرب من الحقيقة يقود الثورة إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التراجع، وربما مرحلة الهزيمة.

ولقد شهد التاريخ من قبل ثورات تراجعت أو انهزمت قياداتها، ولكن مبادئها وأفكارها انتصرت وسادت. وعلى سبيل المثال، فلقد هوت المقاصل على رءوس كل قادة الثورة الفرنسية. وحتى روبسبيير زعيم مرحلة الإرهاب الثوري في وجه الإرهاب المضادة للثورة فَقَد رأسه حين جاء الدور عليه – لكن مبادئ الثورة الفرنسية وأفكارها استطاعت أن تتجاوز عصر الإرهاب الثوري والإرهاب المضاد، وأن تتجاوز ظاهرة «بونابرت»، وأن تتجاوز ظاهرة عودة «البوربون» إلى عرش فرنسا – لتؤكد بعد هذه العصور جميعًا سيادة الحرية والإخاء والمساواة وتفيض بها على أوروبا كلها والعالم بأسره – وليس فرنسا فقط!

لكن المأساة المروِّعة لدول العالم الثالث في العصر الحديث أنها جميعًا بنايا هشة في مواجهة رياح عاتية. وتراجع الثورة أو انهزامها يؤدي في الغالب إلى اندحار مبادئها وأفكارها أيضًا، لأن الأقوياء الرافضين لهذه المبادئ والقيم يشددون ضغوطهم ولا يرفعون أيديهم إلا بعد أن يتأكدوا أن المثال الثوري قد أصبح أمثولة ثورية... عادت بها الأمور بعد الثورة إلى أسوأ مما كانت قبلها..

والسؤال الآن هو: أين تقف الثورة الإيرانية الآن؟

نكاد نقول إنها تقف عند مفترق الطرق في المرحلة الثانية – مرحلة مواجهة الحقيقة. في مواجهة مستقبلها. فقد تُوفِّي آية الله الخميني يوم السبت 3 من يونيه عام 1989 عن 87 عامًا وتسعة أشهر. وفي مبنى البرلمان الإيراني لم يقرأ أحمد الخميني وصية والده، بل قرأها «الولي الفقيه الجديد» آية الله علي خامنئي، الذي كان حجة الإسلام، وتم رفعه لمرتبة آية الله لشغل منصب المرشد الأعلى وقائد الدولة بعد الخميني. كانت هناك صورة كبيرة للخميني موضوعة على المنصة التي كان خامنئي يقرأ منها، وفوق الصورة شريط حداد أسود كبير، ولافتة سوداء مكتوب عليها «إنَّا لله وإنا إليه راجعون» باللغة العربية، فيما تناثرت الأزهار الملونة حول الصورة. قرأ خامنئي وصية الخميني الأخيرة وهي: «بفؤاد هادئ، وقلب مطمئن، وروح مسرورة، وضمير آمل بفضل الله، أستأذن الأخوات والإخوة وأسافر نحو المقر الأبدي، وإني في حاجة مبرمة إلى دعائكم بالخير. وأسأل الله الرحمن الرحيم أن يقبل عذري في نقص الخدمة، والقصور، والتقصير. وآمل من الشعب أن يتقبل عذري في النقائص والقصور والتقصيرات. وأن يمضوا قُدُمًا بقوة وتصميم وإرادة ليعلموا أن

ذهاب خادمهم لا يجب أن يؤدي إلى خلل في مناعة الشعب الحديدية، فإن خدامًا أفضل يخدمون الآن. والله حافظ هذا الشعب ومظلومي العالم. والسلام عليكم عباد الله الصالحين». خلال قراءة خامنئي للوصية توقف 3 مرات باكيًا غير قادر على مواصلة القراءة، أما هاشمي رفسنجاني فكان وجهه مُغطى بكفَّيْ يديه ومنديل. لم يكن من السهل رؤية ملامح وجهه. جاءت وفاة الخميني بعد نحو 10 أعوام من الثورة الإيرانية عام 1979، التي وصفت بأنها ثالث أبرز الثورات في التاريخ الحديث بعد الثورة الفرنسية عام 1789 (أول ثورة ليبرالية) والثورة البلشفية في روسيا عام 1917 (أول ثورة شيوعية في القرن العشرين)، ثم الثورة الإيرانية11 من فبراير 1979. فوجئت قيادات الثورة الإيرانية من التيارات الإسلامية والوطنية واليسارية والقومية بـ«سلاسة الطريق» للثورة، مع تحرك الشارع الإيراني بالملايين لدعمها، إلا أنهم فوجئوا أيضًا بـ«وعورة الطريق» للدولة. ففي الأيام والأشهر الأولى بعد نجاح الثورة الإيرانية شهدت إيران حربًا تشبه «حرب الشوارع» بين أنصار التيار الديني من الشباب المعممين وأنصار التيارين: الليبرالي واليساري من الشباب الذين يضعون في غرفهم صور شي جيڤارا وشعار الاتحاد السوفيتي السابق «المطرقة والسندان». قُتل خلال «حرب الشوارع» هذه عدد كبير جدًا من عناصر الثورة، ونحو 70 ٪ من قيادات الحلقة الضيقة التي كانت تحيط بالخميني من تلاميذه ومرافقيه عندما كان منفيًا في تركيا أو العراق أو فرنسا. «مرارة» تلك الأيام لا تزال حاضرة حتى اليوم، و«الشكوك» التي زرعتها بين أطياف الثورة الإيرانية لا زالت أيضًا حاضرة وماثلة. ويقول إبراهيم يزدي وزير الخارجية الإيراني في حكومة مهدي بازركَان رئيس وزراء أول حكومة بعد نجاح

الثورة، قال لتابعيه إن المشكلة كانت أن كل القوى كانت متفقة على هدف التخلص من الشاه، لكنها كانت مختلفة على كل شيء بعد ذلك، على نوع الدولة وعلى دستورها وعلى قوانينها الحاكمة وعلاقاتها الخارجية. «أثناء الثورة، كانت جميع الأحزاب والفصائل السياسية، اليمينية أو اليسارية، الدينية أو غير الدينية، متفقة على ما لا تريده، وهو: أن الشاه يجب أن يغادر، وأنه تجب الإطاحة بنظام حكم الشاه الاستبدادي.. ولكن لم يكن هناك مثل هذا الإجماع في مواقفهم المتعلقة بالبديل الذي سيحل مكان نظام الشاه. ولهذا، بدأ الخلاف على الفور بعد الثورة.. كان رئيس الوزراء بازركَان وزملاؤه في مجلس الوزراء يعتقدون أن المرحلة المدمرة أو السلبية في الثورة انتهت، وأنه يجب البدء في مرحلة البناء أو المرحلة الإيجابية. ولكن في المرحلة الثانية من الثورة، كانت أهدافها الإيجابية أصعب في تحقيقها. وكانت تحتاج إلى الكثير من التخطيط، ولم يكن ممكنًا تحقيقها بسرعة، وكان تنفيذها يحتاج إلى نظام. ولكن كان المناخ السياسي فيها بعد الثورة مشتعلاً بشدة، وكان صوت العقل والمنطق غائبا». هذه الاختلافات بين الجناح الديني من الثورة الإيرانية والجناح الليبرالي واليساري، والتي تحولت إلى مواجهات ثم إلى صراعات، وأدت إلى تهميش التيار الليبرالي والوطني الذي كان قطبًا فاعلاً في الثورة، – أثرت على الطريقة التي تكونت بها «دولة الثورة» منذ ذلك الحين وحتى اليوم. ورمزيًا فقط تكفي الإشارة إلى أنه حتى اليوم لا يوجد في إيران شارع باسم «محمد مصدق» زعيم الجبهة الوطنية الإيرانية، والأب الروحي للتيار الليبرالي الوطني في إيران، الذي لا زالت صوره معلقة في منازل كثير من الإيرانيين حتى اليوم بوصفه رئيس الوزراء المنتخب، بين أعوام 1951

و1953، الذي أمم صناعة النفط الإيرانية، حتى قامت الاستخبارات الأمريكية بالإطاحة به في انقلاب أعاد الشاه للحكم. هذه الخصومة «الرمزية» بين التيار الديني من ناحية، والتيار الوطني الليبرالي من ناحية أخرى، بدأت بعد نجاح الثورة الإيرانية مباشرة، فبعدما سُمي «شارع بهلوي» بـ«شارع محمد مصدق» بعد نجاح الثورة عام 1979، تم تغيير اسم الشارع من «محمد مصدق» إلى «ولي عصر»، أي ولي الزمان أو الإمام الغائب. وفي طهران، التي تحمل غالبية شوارعها أسماء شهداء، مثل شارع «الشهيد قرني» (أحد قادة ساباه باسداران خلال الحرب الإيرانية – العراقية)، وشارع «الشهيد همت» (أحد أبرز قادة الحرب مع العراق)، وشارع «الشهيد مفتح» (رمز العلاقة بين الجامعة والحوزة العلمية والثورة)، والذي باسمه أيضًا محطة للمترو في طهران وهي «ايستكاه مترو شهيد مفتح»، ومكتبة هي «كتابخانة شهيد مفتح» في طهران، وشارع «الشهيد مطهري» (أحد تلاميذ الخميني وأحد مُنظّري الثورة)، وشارع طالقاني (أحد أبرز منظري الثورة الإيرانية) وشارع الملا الصدر (موسى الصدر). وشارع «هفتي تير» (الذي سُمي لإحياء ذكرى مقتل آية الله بهشتي، تلميذ الخميني وصديقه، في 28 من يونيه 1981)، ليس هناك شارع «محمد مصدق».. على الرغم من أنه خلال الأيام الأخيرة من حكم الشاه، كان المتظاهرون يخرجون مرددين «نصر من الله.. مردم شاه» أي الموت للشاه، وهم يحملون صور الخميني ومصدق جنبًا إلى جنب. لكن هذه «الخصومة الرمزية» لم تكن إلا انعكاسًا لخصومة حقيقية كانت قد بدأت تظهر على الأرض بين التيارات الفكرية والسياسية للثورة حتى قبل فترة طويلة من نجاحها عام 1979. وما بين ليلة شديدة البرودة في 1 من فبراير عام 1979،

عندما خرج نحو 3 ملايين شخص لاستقبال الخميني، وبين ظهيرة شديدة السخونة في يونيه 1989 عندما خرج نفس العدد تقريبًا لوداعه، شهدت إيران تعرجات عديدة مرت بها دولة الثورة من دستور ليبرالي إلى ولاية الفقيه، ومن حوار مع أميركا بدأ منذ أن كان الخميني في باريس، إلى قطيعة مع أميركا بوصفها «الشيطان الأكبر». يتذكر محمد علي مهتدي يوم عودة الخميني لطهران يوم 1 من فبراير 1979، فهو كان صحافيًا في التلفزيون الإيراني (اليوم مسئول الأخبار الدولية في صحيفة اطلاعات الإيرانية). كان مهتدي مؤيدًا للثورة، ومتحفزًا لنجاحها. كانت أجواء ترقُّب متفائل، وشعور جماعي بالقدرة على التغيير، تحرك الناس في مسيرات جماعية حاشدة جعلت شاه إيران وكبار المسئولين السياسيين والعسكريين غير قادرين على مواجهة المد. وكتب مهتدي «كانت الشوارع لا تخلو من المظاهرات، من شوارع طهران إلى أصفهان إلى شيراز ومشهد. لكن الثورة كانت مفاجئة مع ذلك. لم يتوقع أحد نجاحها بهذه السرعة». ويتابع مهتدي: «بعض الناس ربما كانوا يتوقعون أن نصل إلى مرحلة عمليات عسكرية وثورة مسلحة. ربما هذه الثورة المسلحة تأخذ أشهرًا أو سنين. كانت هناك خطط لعمليات حرب عصابات. وحده الخميني كان متأكدًا أن هذه الثورة ستنتصر من خلال حركة شعبية، وليس من خلال حرب عصابات أو عمليات عسكرية». صبيحة يوم الجمعة 8 من سبتمبر 1978 خرج الآلاف في مظاهرة بطهران، وأمر حاكم طهران العسكري بإطلاق النار على المتظاهرين فقتل 4 آلاف (وسُمي «الجمعة السوداء» في أدبيات الحركة الإسلامية في إيران)، فخرج الناس يرددون: «سنقتل سنقتل من قتل إخوتنا»، وزاد وضع الشاه حرجًا وهشاشة. ثم كانت استراتيجية

الخميني، من منفاه في باريس، بتحييد الجيش الإيراني. وكان شعار الخميني: «لا تهاجموا الجيش في صدره، بل هاجموه في قلبه»، أي خاطبوا قلوب جنوده وقادته. فخرجت مظاهرات بأزهار وورد لتوضع في فوهات الرشاشات، مع شعارات: «أخي في الجيش لماذا تقوم بقتل أخيك». وبالتالي لما دعا الخميني الجنود والقادة لترك الجيش والتخلي عن أسلحتهم وثكناتهم، كانت الاستجابة التي غيرت مسار إيران، فالجيش كان القاعدة الوحيدة التي بقيت للشاه بعدما فقد البازار والطبقة الوسطى والطلاب والحوزة الدينية والفقراء. دعا الخميني البازار إلى الإضراب، فأضرب الجميع بسبب العلاقة التقليدية الوثيقة بين البازار والحوزة في قم. وأصاب إيران الشلل التام. ثم دعا عمال النفط لوقف التصدير، والإنتاج فقط بما يكفي لسد حاجة الإيرانيين اليومية. فقال الشاه لعمال النفط: سنطردكم ونأتي بعمال أجانب بدلاً منكم. فرد الخميني بفتوى تبيح هدر دم العمال الأجانب، وأمر بدفع رواتب عمال النفط من الأموال الشرعية، أي الخُمس لمرجع التقليد. قام الطلبة بإحراق المصالح الأجنبية في إيران، كالبنوك وشركات الطيران والشركات. وأخيرًا أعلن الخميني تنظيم إضراب كبير في ذكرى عاشوراء يكون بمثابة رسالة أخيرة للشاه. فأعلن رئيس الحكومة العسكرية الإيرانية أزهري، إلغاء الاحتفال بذكرى عاشوراء حتى في المساجد، وحظر التجوال. فردَّ الخميني بدعوة الإيرانيين للتظاهر من أعلى أسطح المنازل. وعندما ألغت الحكومة العسكرية حظر التجوال خرج الإيرانيون بعشرات الآلاف، وهم يرددون «أيها الشاه الخائن! نحن جاهزون للقتال.. لقد دمرت هذا البلد. وقتلت شباب هذا البلد». فرد الشاه بخطاب متلفز قال فيه إنه لن يكرر أخطاء الماضي، وسيعين

حكومة وطنية في أسرع وقت تقوم بتحقيق الحريات الأساسية، وإجراء انتخابات حرة. حل الشاه الحكومة العسكرية وعَيّن حكومة من الجبهة الوطنية المعارضة التي اختارت شاهبور بختيار، أحد قادتها لرئاستها، لكن كانت المفارقة أن الإعلان عن حكومة بختيار تم في واشنطن وعلى لسان الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وليس من طهران أو على لسان الشاه. وكان أول قرار لحكومة بختيار هو أن يغادر الشاه إيران، ومن مطار مهر أباد قبل مغادرته طهران، قال الشاه آخر عبارة له في إيران: «قلت إنني محتاج إلى راحة. وكنت في انتظار أن تستقر أحوال البلاد». غادر الشاه إيران، وكان يعتقد أنه سيعود عندما تهدأ الأوضاع على يد بختيار. إلا أن الخميني دعا الإيرانيين إلى مواصلة حركتهم وإسقاط بختيار نفسه. فخرج الناس في الشوارع تردد «الموت لبختيار» لينقلب الخميني على الحركة الوطنية. ويعلن أنه سيعود إلى إيران لتشكيل حكومة أخرى مختلفة. قرار عودة الخميني باغت بختيار، وكان يعرف أن الهُوَّة كبيرة بينه وبين الخميني وآيات الله، فقرر أن يغلق مطارات طهران لمنع الخميني من العودة، قائلاً قبل أيام من الإطاحة به: «أن تكون هذه الدولة جمهورية أو إسلامية أو ديمقراطية أو سلطنة أو دكتاتورية أو فاشية، فهذا أمر، والذي يحصل في الشارع أمر آخر. عندما يأتي آية الله الخميني إذا كان لديه برنامج يطرحه أو آراء يدلي بها، فسنصغي إليه بكل احترام، لكن إذا أراد أن يصبح رئيسًا للوزراء أو ما شابه، فإني مرتاح للغاية في مكاني هذا». خرج الناس في الشوارع يرددون «بختيار بختيار بختيار.. الفرار الفرار الفرار»، ففي نظر الكثيرين كان بختيار مُعيّنًا من قِبل الشاه وهذا لا يكفي لشرعيته. عندما حاول الخميني العودة مجددًا لطهران، كانت كل مطارات إيران أغلقت، إلا أن الفرنسيين سمحوا له باستخدام مطار «شارل

ديغول» وباستئجار طائرة إيرباص بعدما دفع له أحد الإيرانيين تأمينها. أقلعت الطائرة وعلى متنها أعضاء مكتب الخميني وعائلته وصحافيون من المقربين منه في باريس، وهم غير واثقين تمامًا من قدرتهم على الهبوط في إيران، لكن السلطات الجوية الإيرانية سمحت للطائرة بالهبوط في مطار «مهر أباد». عاد الخميني وقال إن السلطة من حق «الفقيه» الذي تتوافر فيه الشروط. وفي خطابه وبعد دقائق من عودته لإيران قال: «أنا سأعين الحكومة.. سأعين الحكومة بدعم هذا الشعب لي. إن الشعب يريدني. بختيار يقول إنه لا يمكن أن تكون هناك حكومتان في بلد واحد. وهذا أمر واضح. أنا أقول إنه لا يمكن أن تكون هناك حكومتان في بلد واحد. لكن يجب أن تذهب الحكومة غير الشرعية. إنك (بختيار) غير قانوني. الحكومة القانونية هي التي تعتمد على آراء الناس، القائمة على حكم الله. عليك أن تُعين من قبل الله أو من قبل الشعب». ذهب بختيار، لكن الحكومات المدنية اللاحقة لم تكن أسعد حظًا. فـ«دولة الثورة» لم تكن «مثالية» كما كان يتصور صانعوها، سواء من قيادات التيارات الليبرالية والدينية واليسارية، أو صانعوها من الإيرانيين العاديين.. فنجاح الثورة كان أمرًا سهلاً مقارنة ببناء دولتها، خاصة أن مُنظِّريها من التيار الديني لم يكن لديهم تصور محدد حول شكل الدولة. ويقول هاني فحص، الذي كان قريبًا من الخميني ومن الثورة الإيرانية قبل وبعد نجاحها، حيث عمل مع هاني الحسن، الذي كان سفيرًا لفتح لدى إيران، كحلقة وصل بين الثورة الإيرانية والثورة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، يقول إن الخميني في البداية «لم يكن لديه مشروع سياسي محدد»، كان في الأساس رجل دين يعارض سياسات الشاه.

الخميني كان يرى أنه مَعنيٌّ بالجانب القيمي من الدين وحياة الناس ومن

دون أن يكون بالضرورة حاملاً لمشروع سياسي بديل.. لو قرأنا الرسالة العملية، أي المدونة الفقهية التي حررها الخميني لتكون دليلاً عمليًا لأتباعه ومقلديه إلى فتاواه في المعاملات (تحرير الوسيلة) وقارنّا كثيرًا من مضامينها وفتاواها الصريحة بما حدث بعد ذلك في الثورة والدولة تحت نظره -لأصابنا العجب، فالرسالة غير ثورية وتقليدية جدًا في أمور حساسة وكثيرة، من صلاة الجمعة إلى مسألة الاحتكار. ومسلك الخميني بعد الثورة يختلف عن نهجه فيها، وهو لا يعدو أن يكون في هذه الرسالة محرضًا فقهيًا على المعارضة ومقاومة الجور والظلم، قدم مجموعة من الأدبيات الفقهية السياسية التعبوية ليس إلا، بينما نجده في خطبه اللاحقة والمحررة مباشرة للثورة وقد انتقل إلى ملامسة مختلفة للقضايا والتحديات المطروحة. «الخميني كان على شيء من الحيرة عندما انتقل من الثورة إلى الدولة، لأن الأسئلة تغيرت والقوى تمايزت والوقائع أحت والمشكلات تفاقمت. لقد تحول الإمام من حالته الثورية التي تقوم على التركيز على حرية الاجتماع مع الدولة، إلى القول والعمل على شمولية الدولة.. إلى حد إمكان تعطيل الأحكام لصالح ضرورات الدولة. إن الخميني كرجل دين وكثوري كان أجمل، ولكن كرجل دولة كان أشد تركيبًا، لأنه أصبح أشد تعقيدًا. فقد كان من أول يوم للبدء في بناء الدولة حتى آخر يوم في حياته مختلفًا في قناعته ورؤيته وطموحاته عن المتحقق، كما يختلف المثال عن الواقع، من دون أن يفصل الواقع أو يتنكر له».

****

الفصل الحادى عشر

الخميني

تلك كانت الثورة الأشهَر في تاريخ العالم فى الثلاثين عامًا الماضية، ثورة غيرت مفاهيم كثيرة ليس داخل إيران فقط ولكن فى العالم كله، ولا نبالغ لو قلنا إن الثورة الإيرانية، سواء اتفقنا أو اختلفنا عليها كانت ذات تأثير بالغ فى المنطقة وامتدت شرارتها ولهيبها إلى أبعد مما يتخيله كثيرون. لكن يبقى سؤال يدق رءوسنا بقوة، وهو كيف نجح الشيخ الفارسي المنفيّ آية الله الخميني في طرد الشاه الذي يمتلك سادس أقوى جيش في العالم؟ هل كنا نحن أدوات في يديه؟ كانت تلك مسيرة متراكمة متراكبة مُحْكمة أصبحت منذ ذلك الحين نموذجًا متكاملاً لجميع الحركات الإسلامية التي تطمح اليوم إلى امتلاك قوة سياسية وتنجح أيضًا، وإليكم الحكاية التي لم تُحك من قبل؛ القواعد العشر السرية التي تحولت من حينها الى أسطورة إقليمية لا نعرفها نحن، الإسلام؟ لا تتعجبوا، هكذا قال زرادشت تحديدًا.

1 - استخدام اسم الإسلام: فقط الإسلام؛ فهم الخميني إن الإيراني البسيط غير مستعد للموت من أجل ماو أو لينين، ولكنه وفي الظروف المناسبة يكون مستعدًا للتضحية بحياته من أجل الدفاع عن كرامة دين محمد، شعارات حرب المواقف لم تصل بالمرة إلى الفلاحين والعمال، واليسار التابع لأوروبا لم يتخطَّ حدود الجامعات، تعليمات الخميني كانت تصدر وتثمر فقط باسم الإسلام، كقوة دافعة قوية عظمى، هذه القاعدة تحولت الى مبدأ رئيس لكل

الحركات الإسلامية في جميع أنحاء الشرق الأوسط من تركيا إلى الحركة الإسلامية إلى اللواء الشمالي في إسرائيل؛ هذه الحركات تعرف إنه بذلك، وبذلك فقط يمكن تجنيد الجماهير.

2 – التحريض: الخميني ورجاله أداروا منظومة من الاغتيالات البربرية المنسقة بذريعة ونشر إشاعات كاذبة وكشف علاقات سلطة الشاه بالصهاينة وعَبَدة الصليب (يريد الغرب) والبهائيين وبقية أعداء الإسلام، والهدف كان التخلص نهائيًا من سياسات الشاه والتطرق فقط لشخصيته الخائنة بشكل عام، أصدر الخميني هذا الاتهام، وظل يتكرر مرة تلو أخرى، وفي نهاية الأمر أصبح واقعًا مُستوعَبًا. هاشمي رفسنجاني أحد كبار القادة في نظام الخميني إلى يومنا هذا قال في أحد خطاباته الأولى: «بعد صرخة الله أكبر يجب أن نضيف الموت للشاه»، مكبرات الصوت في المساجد والبازار شُغلت لكي تلصق بالشاه كل جريمة ممكنة، فقد اتُّهم بسلب مقدرات الشعب، وزعموا أنه مدمن مخدرات وزير نساء، ونشروا شائعات أنه بدَّل دينه سرًا إلى الزرادشتية أو عَبَدة النار، الحقيقة (الفعلية) أن الأميرة شمس أخت الشاه الكبرى حولت ديانتها إلى الكاثوليكية، وقُدمت على إنها إثبات أكيد لخيانة عائلة بهلوي للإسلام «شاهكم يهودي» كان شعارًا فاعلاً.

حملة التحريض تُستغل اليوم من قِبل أحمدي نجاد ضد إسرائيل، كان الهدف حينها أن تفهم الجماهير أن بالإمكان التشهير بالشاه ملك الملوك دون أن يعاقبها أحد، والرسالة اليوم هي الزعم أن إسرائيل ستختفي عن الوجود دون أن يعاقب الإيرانيون، وقد تغلغلت هذه الرسالة في العالم كله، رغم أن الكثيرين كانوا يخشون قول ذلك عن إسرائيل أو اليهود لكي لا

يُتهموا بمعاداة السامية، أحمدي نجاد عاد وزعم أنه يزعم وبدون أن يعاقب، والآخرون الآن يجرؤون، إذًا فللتحريض مفهوم سياسي، وكل الوسائل مباحة من أجل الوصول إلى الهدف، قدر الخمينيون أنهم بحاجة إلى عامين ليتمكنوا من تدمير شخصية الشاه ونظامه، وإقناع الكثيرين بأن الشاه ليس شرعيًا، وفي الحقيقة أن ذلك تحقق أسرع من تقديرهم بكثير.

3 – استخدام إسرائيل واليهود: أدى دورًا مهمًا في صعود الخميني إلى السلطة، اليهود نَجِسُون في نظر الشيعة وصُوِّروا على أنهم الشر المطلق «الشيطان الأصغر» الذي تجرأ الشاه بوجودهم على خيانة الإسلام، «الشاه الإسرائيلي» بهذه العبارة وصف الشاه مرة تلو الأخرى إلى أن أصبح الأمر وكأنه حقيقة، كل لقاء للشاه مع شخصيات إسرائيلية أو كل اتصال مع اسرائيل قُدِّم على أنه دليل على شيطنة الملك الفارسي، وكلما اتسعت رقعة العلاقات مع إسرائيل تضاعف التحريض، واللعبة كانت واضحة، ولا زالت واضحة إلى اليوم أيضًا، فمن يهاجم إسرائيل يحظَ بتأييد الجماهير الملتهبة، اسألوا أحمدي نجاد، واسألوا أردوغان، أما صدَّام فلا يمكن أن نسأله الآن.

4 – نظرية الانفصال: دعا الخميني المؤمنين لتقليص الاتصالات مع النظام إلى حدها الأدنى، ورفض التجنيد للجيش أو التوجه للمحاكم، وطلب منهم سحب الأرصدة من البنوك الشيطانية، ورفض دفع الضرائب وكشوفات الماء والكهرباء، وأصبحت اللجان الإسلامية التي أُقيمت هي المعتمدة في الدولة الأسطورة التي قلبت منظومة الحكم في إيران إلى منظومة غير فاعلة ولا قيمة لها، والدعوة إلى الانفصال «العصيان المدني» فعلت فعلها وآتت ثمارها، وعندما اندلعت الثورة ارتفعت منظومة حكام الظل إلى سطح

الأحداث وحكموا البلاد.

5 - غَسْل أدمغة الجيش وأجهزة أمن الشاه: وذلك من خلال فهم الخميني أنه من دونهم فهو لا شك ضائع، هذا التكتيك لم يفلح كثيرًا في إيران، غير أنه خلق تشككًا في مصداقية الأجهزة الأمنية، وهذا هو نفس التكتيك الذي استخدمته المعارضة الإسلامية في مصر، تحريض الأجهزة الأمنية للوقوف إلى جانب العناصر الإسلامية لعزل مبارك، ولكن النجاح في الحالة المصرية ضئيل أيضًا.

6 - البديل المناسب: وهذا غير موجود اليوم في إيران، يجب أن يفهم المواطنون أن الاستقرار في الدولة سيتواصل بعد إسقاط نظام الحكم القائم، وهذا ما أعطاه الخميني لهم، اليوم إذا سقط النظام الديني فإن حربًا طائفية قد تندلع كما حدث في العراق، لذلك فالإيراني البسيط يفضل بقاء حكم المتدينين، فصحيح أنه سيء، ولهذا السبب امتلك الخميني لُبَّ الموقف الوسطي، فقد علم أنه هو الموقف الذي سيبني عليه الثورة، فقد صرح الخميني إن حقوق مبيعات النفط لن تتأثر، وأنه سيستمر في التدفق، وأن الملالي كهنة الدين سيعودون نهاية الأمر إلى المساجد، وهو الأمر الذي علم أنه لن يحدث، وهذه بالضبط هي تكتكة أردوغان اليوم: منح الشعور للأتراك وللعالم أن أي تغيير أساس لن يحدث، ولكنه في الحقيقة سيحدث، وحاليًا يؤسسون بهدوء البديل السلطوي.

7 - حقوق الإنسان: عندما مكث الخميني في منفاه في فرنسا أكثر من الظهور في وسائل الإعلام العالمية (132 مرة)، وغالبًا ما أظهر نفسه كشخص معتدل هَمُّه إسقاط الدكتاتورية، وكثيرًا ما استخدم كلمات تحترم في الغرب

مثل «المساواة» و«العدل» و«حرية الإعلام» و«وقف العنف» و«محاربة الفقر» و«حرية الشعب»، وإلى ما سواها من المصطلحات، لم يكذب، فكثيرًا ما ربط ذلك بعبارة «بما يتوافق مع الإسلام»، ولكنها عبارة لم يُلقِ أحد في الغرب لها بالًا، وهكذا جنَّد الخميني لصالحه حركات مدنية في الغَرب في أيام جيمي كارتر والرئيس الفرنسي دستان، اللذين صدقا أنه نموذج صادق عادل على حساب الشاه الفاسد الظالم.

منظمات مهمة في كل العالم صدقت الخميني بأنه ورجاله سيعودون بعد نجاح الثورة إلى المساجد، وستقوم في إيران ديمقراطية تعددية، واليوم أيضًا يصدقون هذا الكلام إذا سقط النظام الديني، وهذا أيضًا لن يحدث. الخميني حوَّل استخدام المنظمات الحقوقية البائسة إلى ميثاق، وهو نفس الدور الذي تسعى إليه اليوم التنظيمات الإسلامية، فدائمًا ما يقدمون أنفسهم بشعارات العدل والمساواة والازدهار، هكذا فعلت حماس وحزب الله وحزب الحكم في تركيا وفي كل مكان، الرأي كان للخميني، وحينها مثل اليوم سيكون هناك من يصدق ذلك، وفي نهاية الأمر أقام الخميني نظامًا وحشيًا وظالمًا جدًا، نظام يبدو الشاه أمامه قَزَمًا.

8 - الاستخدام لوسائل الإعلام انطلاقًا من القاعدة السابقة: الخميني شخَّص عداء الإعلام العالمي للشاه بسبب استبداده، وارتدى قميص هذا العداء في الإعلام العالمي، وأقنع الخارج بالمظهر الإسلامي العنيف لثورته، وقدمها كما لو كانت الثورة الفرنسية لا أقل؛ ثورة تقدمية ضد نظام ظالم، والتي استمرت حتى إسقاط باست يليا (قلعة) الشاه لويس الرابع عشر.

الإعلام العالمي اشترى بسرور هذا التوصيف، وحتى بعد عودة الخميني

إلى إيران ظلوا يصدقون هذا، إلى أن تدلت حبال الإعدام لعشرات الآلاف من الإيرانيين، فتوسخ بعض الشيء الوصف الذي كان جميلاً، التطهير الذي نفذه الخُمينيون عند اعتلائهم للحكم كان فظيعًا، حيث أطلقوا النار فورًا على 23 وزيرًا سابقًا فأردوهم، والمحاكم التي عملت على مدار الساعة وأعدمت الآلاف شنقًا أو رميًا بالرصاص، رئيس حكومة الشاه أمير عباس هويدا خُنق حتى الموت تقريبًا بشكل شخصي بأيدي رئيس المحاكم الثورية الجديد خلخالي، وبعد مرور عدة دقائق أطلق عليه الرصاص بينما كان ينازع سكرات الموت، ومن بين مجموعة تبلغ الثمانين من الجنرالات في قيادة جيش الشاه أعدم قرابة سبعين، مرضى أُخرجوا للإعدام ومقيمين في المستشفيات، وخلخالي هذا اشتهر بأنه حكم ذات مرة على فتى في السادسة عشرة من العمر فقال له: «إذا كنت بريئًا كما تدعي فأنت في الجنة، وإذا كنت مذنبًا، وأنا متأكد أنك كذلك، فقد تلقيت عقابك».

9 – التلبُّس على السياسيين المحليين المغفلين: رفسنجاني كان يرسل مئات أو آلاف المتطوعين إلى منازل سياسيين من رجال الشاه وهم يصرخون ويلوحون بالرايات، وكان هؤلاء السياسيون معارضين أو مستقلين والجماهير التي تظاهرت أمام منازلهم أجبروهم في الواقع على اتخاذ موقف معـاد للشاه، مثلاً كريم سنجابي، وهو سياسي متواضع تفاجأ ذات يوم برؤية فيلّته شمال طهران وقد انتُهكت وتحولت إلى مَحجّ لمئات المتظاهرين بشكل يومي، وكانت النتيجة أن جاء السّافاك لاعتقاله بتهمة تأييد الحركة التي أبدًا لم يكن عضوًا فيها، ولم يفهم حتى دوافعها أو أهدافها.

10 – كيف كان التأييد القاتم الأوسع للخميني ونضاله ضد الشاه وتشابك

العالم المحكم لدعم الخير ضد الشر، وأصبح اليوم الخير الإيراني الإسلامي ضد الشر المطلق: الغرب وإسرائيل.

الخميني تطرق إلى الشاه بقراره الأخير الذي نشره بصفته «الطاغوت» والذي معناه حاكم كاذب قاتل، وهو وصف للشيطان في القرآن، وهو نفسه يمثل الله الخير المطلق، وأن الشاه يمثل الشيطان لذلك فهو تجسيد للشر، ولا مكان للتلاقي بين الخير والشر، إنها الحرب إلى يوم الدين، والله لا يعقد صفقات مع الشيطان مثل «أهورا مازدا» إلهة الخير في المعتقد الفارسي الزرادشتي، فبنات أفكار زرادشت لم تكتفِ بأقل من الهزيمة الكاملة من «إنغار مأينو» الروح الشريرة.

موت الخميني

يوم الجمعة 2 من يونيه (حزيران) عام 1989، استمع آية الله الخميني إلى الأخبار في التلفزيون الإيراني من غرفته بمستشفى طهران، حيث كان يُعالج من السرطان، ثم قرأ بعض الأخبار والمقالات في الصحف الأميركية والإسرائيلية والإيرانية كما هي عادته. كان بصحبته هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان وعلي خامنئي رئيس الجمهورية آنذاك، يأتيان ويذهبان، فيما ابنه أحمد دائمًا بجواره. عندما كان أحمد يذهب لمتابعة بعض أمور أبيه، كان الخميني يضبط الراديو على محطة الأخبار أو القرآن الكريم يستمع حينًا، أو يمشّط لحيته ويضبط عمامته في مرآته التي كان يضعها بجواره على المكتب الصغير بجوار السرير. يوم السبت 3 من يونيه كانت حالته تتدهور بسرعة، وقال الأطباء إنه ليس بإمكانهم فعل أي شيء. تجمع كل أفراد الأسرة وكبار المسؤولين في المستشفى. وبعد فترة قال الخميني لابنته زهراء: «أطفئي

المصباح.. من أراد أن يبقي فلْيبقَ ومن أراد فليخرج.. أطفئي المصباح» ثم دخل في غيبوبة وأُعلنت وفاته صباح اليوم التالي. بعد وفاة الخميني تحدثت وسائل الإعلام عن صراع على خلافته بين من وُصفوا ساعتها بـ«المثلث الذهبي»، وهم أحمد الخميني وخامنئي ورفسنجاني. كان أحمد الخميني في اعتقاد الكثيرين الأوفر حظًا بخلافة الخميني كمرشد أعلى لإيران. لكن وبعد مرور ساعات فقط على الوفاة انعقد مجلس الخبراء لاختيار مرشد أعلى جديد، فالخميني لم يوصِ بشخص معين لخلافته، وإن كان أظهر ميلاً إلى عدم توريث أحمد الخميني منصبَ قائد الدولة، كما أظهر ميلاً نحو خامنئي لسبب ليس معروفًا بدقة. وذلك بعدما عزل منتظري قبل وفاته بأشهر من منصب نائبه. «والسبب الجوهري هو أن منتظري بقي في موقعه الثوري لأنه لم يوضع في موقع سلطوي (أو في موقع رسمي بالدولة). ومن هنا أعطى منتظري نفسه حق المراقبة والاعتراض. وكانت مراقبته دقيقة واعتراضاته دقيقة وصادقة وشُجاعة. لكن ضرورات الدولة كانت مختلفة وبعض القوى المستفيدة من السلطة والدولة عمومًا لا تتحمل أن تبقى موضع مراقبة وإدانة واعتراض من خارجها. والخميني كان يرى تناقضًا حقيقيًا بينه وبين منتظري. ولعل الصورة التي نُقلت إليه حول انتقادات منتظري كانت مضخَّمة. بالإضافة إلى أن فريق عمل منتظري لم يكن واقعيًا، كما أن فريق عمله لم يكن متماسكًا، ما أدى إلى اختراق من قبل الأجهزة، وعادة ما يكون المعارضون من داخل الفريق، والمخترقون، أقرب إلى المبالغة في تصوير الأمور وتضخيمها. وفي النهاية كان منتظري ضرورة ثورية، ومن دون شك ضميرًا، وبقي ضرورة علمية وأخلاقية للدولة، لكنه لا يملك ذهنية المساومة والتسوية كضرورة

من ضرورات الحكم والإدارة». غاب منتظري في الإقامة الجبرية في منزله بحوزة قم. ومن قبله غاب آية الله محمد بهشتي وآية الله مرتضى مطهري ومحمد مفتح وآية الله طالقاني، بعدما قُتلوا كلهم في التفجيرات التي أرعبت إيران بعد نجاح الثورة وظهور الخلافات بين تياراتها المختلفة. غياب هؤلاء أثر على طبيعة الدولة التي ستولد لاحقًا. فبينما كان الخميني يرى العالم بعين الفقيه، كان طالقاني يرى العالم بعين المجتهد الحر، وبينما كان الخميني يمثل الحوزة الدينية وطلابها خلال الثورة، كان طالقاني يمثل الجامعات والطلاب والمثقفين. وعلى الرغم من أن طالقاني عُين رئيسًا لمجلس الثورة، وإمام جمعة طهران ممثلاً عن المرشد الأعلى بعد نجاح الثورة، فإن علاقته مع الخميني لم تخلُ من اختلافات. لكنه لم يكن مختلفًا مع الخميني. وإن كان مقربون منه ومن أرحامه يؤكدون أن الخلاف بينه وبين الخميني كان عميقًا جدًا. وأن الإمام وفريقه كانوا حريصين على استبعاده، وأن طالقاني كان على شك وتناقض غير خفي مع عدد من القيادات الدينية التي تحولت من الصفين الثاني والثالث إلى الصف الأول بعد الثورة، وحينها أخذ طالقاني ينعي الثورة.. والدولة لاحقًا . بغياب قادة الصف الأول مثل بهشتي وطالقاني ومطهري ومفتح، ظهر خامنئي ورفسنجاني من الصف الثاني إلى الصف الأول، وفي فترة وجيزة أصبح رفسنجاني رئيسًا للبرلمان وخامنئي رئيسًا للجمهورية، عندما سمح الخميني لرجال الدين باحتلال المناصب السياسية بعد التصادمات الحادة بينه وبين حكومَتَيْ مهدي بازركَان وأبي الحسن بني صدر المدنيتين. وفي 2 من أكتوبر (تشرين الأول) 1981، انتُخب علي خامنئي الرئيس الثالث للجمهورية الإيرانية بعد أبي الحسن بني صدر ومحمد رجائي، ليكون بذلك

أول رجل دين مُعمَّم يحتل هذا المنصب في تاريخ إيران، ومير حسين الموسوي رئيسًا للحكومة. وكان الخميني مرتاحًا أخيرًا لشخصية الرئيس ورئيس الوزراء. وفي كلمة للخميني يوم تنصيب خامنئي قال: «عليكم أنتم المحافظة على هذا النظام.. فإن استمرار ما حصل في إيران أمر صعب. وعليكم القيام بحفظ هذا النظام رغم كل العقبات التي تواجهنا». إذ بعد عامين و8 أشهر من الثورة الإيرانية، استطاعت دولة الثورة أن تستقر قليلاً برئاسة خامنئي للجمهورية ومير حسين موسوي للحكومة ورفسنجاني للبرلمان. لكنّ أيًا من هؤلاء، خامنئي ورفسنجاني ومير حسين موسوي، لم يكن بارزًا في الأيام الأولى بعد الثورة، بل كان بهشتي ومطهري مثلاً أكثر أهمية بكثير. كما أن أيًا منهم لم تكن له اليد العليا، أو مقربًا من الخميني بما يكفي ليكون مرشحًا «طبيعيًا» لخلافته. فقد كان محمد بهشتي ومرتضى مطهري ومحمد مفتح وعلى إشراقي حول الخميني، وكلهم كانوا متساوين في الأهمية، لم يكن بينهم شخص راجح على الآخرين. أما السيد خامنئي في هذه اللحظة فلم يكن له موقع متقدم، كان ممثلاً للإمام في وزارة الدفاع، فيما كان رفسنجاني ممثلاً للإمام في وزارة الداخلية. لكن عندما احتدمت المواجهات بين رجال الدين والجبهة الوطنية صعد نجم رفسنجاني الذي كان رقمه 17 في انتخابات طهران، لكنه أصبح في الصف الأول لاحقًا لأن رجال الدين خافوا من صراعهم مع الليبراليين وهجوم الليبراليين عليهم. لكن ساعتها لم يكن هناك أحد مرجح لدى الخميني . إن مجلس الخبراء عندما تدهورت صحة الخميني بسبب تمكّن سرطان المعدة منه، بحث هل يكون منصب الولي الفقيه من عدة أشخاص يعملون معًا كمجلس «شورى مُصغَّر»، أم يكون الولي الفقيه

شخصًا واحدًا، مثلما كان الخميني. لكن لم يتم التوافق على مجلس شورى، وتم التوافق على أن تكون القيادة «فردية» وأن يتم اختيار مرشد أعلى خلافة للخميني. وتم التداول على الشخصية المناسبة. وقد اختار مجلس الخبراء بأكثرية حاسمة شخصية حازمة صلبة شجاعة فقهية، وهي «آية الله خامنئي». لم يكن خامنئي معروفًا آنذاك كواحد من آيات الله الكبار. والصورة التي انطبعت عنه في أذهان الإيرانيين هي صورته والكوفية الفلسطينية ملفوفة على عنقه، فيما تغطي عينيه نظارة كبيرة وهو يتحرك بلباس عسكري على جبهة الحرب مع العراق يصافح الجنود والمتطوعين. وفي أوقات الهدوء يقرأ كتبًا تاريخية وروايات، غالبًا روسية مترجمة للفارسية. كان خامنئي يحب في الأدب الروسي واقعيته وحسه بالقدر وإدراكه لأهمية التاريخ، ويرى الرواية طريقًا للتعلم ونقل تجارب الآخرين، سواء أشخاص أو أمم. قرأ خامنئي على جبهة الحرب مع العراق عشرات الروايات، كان قارئًا نهمًا وسريعًا، ومن ضمن الكتب التي قرأها رواية الكاتب الروسي ميخائيل خولوتشوف «الفجر الهادئ» أو quiet down، وهي رواية حول الحياة والموت والقَدَر والوطن ومعنى الولاء. وعندما سأله أحد المقربين منه عن رأيه في الرواية، جاوبه بنقد كامل للرواية، فقد كانت له عين ناقد أدبي أيضًا. أما رفسنجاني فكانت له اهتمامات أخرى، كانت لديه مطبعة تجارية في قم أسسها مع أشقاء له خلال دراسته في حوزتها من أجل أن تساعدهم على تكاليف الحياة، وعندما تيسرت الأمور بعض الشيء بدأ يشترى أراضي ويستثمر فيها، كما كانت لديه أراض مزروعة بالفستق. كان رفسنجاني محبًا للتجارة، ولديه مؤهلاتها، من الإقناعَ، إلى المساومة، إلى حب الربح. لم يكن خامنئي ورفسنجاني قريبين من بعضهما

البعض في الصفات، إلا أنهما كانا قريبين من بعضهما البعض في المكانة في الأيام الأخيرة من حياة الخميني.

لم يزعج اختيارُ خامنئي لمنصب المرشد الأعلى أحمدَ الخميني، فقد كان حريصًا على تأكيد أن «بيت الخميني» لن يرث لا منصبًا سياسيًا ولا مالاً من إرث الخميني (لم يتولَّ أحمد الخميني أي منصب رسمي في إيران حتى وفاته عام 1993)، إلا أن هناك شخصًا حامت الشكوك في أنه لم يكن مرتاحًا تمامًا لاختيار خامنئي لخلافة الخميني، هذا الشخص هو رفسنجاني. فعلى الرغم من أن رفسنجاني دعم اختيار خامنئي في المنصب، فإن تبديل ميزان القوى بينهما أثر على علاقتهما. فقد كان رفسنجاني الأكثر نفوذًا وقوة قبل أن يتم تعيين خامنئي في منصب الولي الفقيه. بعد التعيين تغيرت الصورة. فالتمايزات بين خامنئي ورفسنجاني بدأت مبكرًا منذ أن كان رفسنجاني رئيسًا للبرلمان. كان دور خامنئي كرئيس جمهورية ثانويًا جدًا. وإحدى العلامات أن خامنئي، بعد مقتل محمد علي رجائي ومحمد باهنر، رشح علي أكبر ولايتي لرئاسة الوزراء، فأسقط ولايتي مرتين في مجلس النواب (البرلمان) الذي يرأسه رفسنجاني، وحل محله مير موسوي رئيسًا للوزراء. وكان موسوي مرشح رفسنجاني. وعُدَّ اختيار موسوي وإسقاط ولايتي هزيمة لخامنئي. لكن عندما أصبح رفسنجاني رئيس جمهورية وأصبح خامنئي مرشدًا أعلى تعدلت طبيعة النظام. تحول النظام إلى نظام رئاسي، وأصبح رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية، فوضع عمليًا حدًا لسلطة المرشد، فخلال عهد رفسنجاني كرئيس كان قويًا أمام خامنئي. ثم جاء محمد خاتمي والتبست الأمور. إذ كان التيار المحافظ مُصرًا على تحقيق مكاسب أمام الإصلاحيين.

فعمل على إبطال مساعي الإصلاحيين، وساعد على هذا تردد خاتمي وقتها، ووضع الإصلاحيين المزعزع. عندما تدهور وضع الإصلاحيين، رجع رفسنجاني للانتخابات البرلمانية عام 2004 فدفع الثمن، فقد عاداه الإصلاحيون (بسبب اتهامات أنه لم يدعمهم بما يكفي). أما المحافظون فلم يصوِّتوا له في طهران، كما لم يصوت له الإصلاحيون، ليأتي في المرتبة 29 أو 30 في «انتخابات طهران». وتم تحميل رفسنجاني مسئولية الفشل الاقتصادي. الطبقة المتوسطة حمَّلته مسئولية تراجع دورها، فذهب باتجاه رئاسة الجمهورية عام 2005 ليرمم الوضع، فعمل المحافظون بجد كي يمنعوه من النجاح. والإصلاحيون عملوا ضده بشكل موازٍ، كما عملوا ضد بعضهم البعض، فدفعوا الثمن معًا (الإصلاحيون ورفسنجاني) مما جعلهم الآن يميلون للتفاهم أكثر، مع بقاء رفسنجاني على صلة أوثق بتيارات معينة داخل تيار المحافظين ظهرت آثارها في انتخابه «رئيسًا لمجلس الخبراء». كان تبدل موازين القوى بين رفسنجاني وخامنئي والخلاف بينهما على تعيين ولايتي أو مير حسين موسوي في رئاسة الوزراء، أولى الدلائل على التوتر الذي سيأتي مستقبلاً في العلاقات بينهما. فقد تلا ذلك محطات أخرى من بينها التباينات حول خطط إعمار إيران بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وإزالة رفسنجاني للافتات الحرب. تلا ذلك التباينات بينهما حول انتخاب محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية عام 1997. فعندما طرح خامنئي اسم علي أكبر ناطق نوري رئيس البرلمان ساعتها للرئاسة الإيرانية خلفًا لرفسنجاني، مقابل رئيس المكتبة الوطنية في طهران محمد خاتمي، الذي كان سياسيًا مغمورًا لكن بخطاب ملهم وثقافة واسعة وروح إصلاحية، توقع خامنئي أن يفوز ناطق نوري بسهولة. وكان فوز

خاتمي الكاسح بالنسبة له أشبه بالصدمة التي فاقمها ميل رفسنجاني لهذا الجناح الليبرالي أمام ناطق نوري الذي كان، ولا زال، من رجال الحلقة الضيقة المحيطة بخامنئي. وطوال 8 سنوات من حكم خاتمي كانت علاقات خامنئي مع رفسنجاني وخاتمي باردة على أحسن الأحوال، ومشتعلة في أحيان أخرى كثيرة على خلفية استهداف أبرز الوجوه الإصلاحية في حكومة خاتمي، ومن بينها وزير الداخلية عبد الله نوري، ووزير الثقافة عطاء الله مهاجراني، ورئيس بلدية طهران غلام حسين كرباستشي، الذين اضطُروا كلهم للاستقالة. ثم تدهورت العلاقات تمامًا بعد دعم خامنئي للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أمام رفسنجاني في انتخابات الرئاسة 2005. وفي انتخابات مجلس الخبراء الأخيرة، لم يكن خامنئي يريد لرفسنجاني أن يترشح، ناهيك عن أن يفوز، وكان ميالاً إلى آية الله جنتي. وكان من ضمن أعضاء مجلس الخبراء آية الله يزدي الذي قال لرفسنجاني إن جنتي هو الشخص المناسب لرئاسة مجلس الخبراء، فلم يعلق رفسنجاني، واعتقد يزدي أن رفسنجاني قرر عدم الترشح، لكن لاحقًا كان اسم رفسنجاني في قائمة المرشحين ليفوز بهامش كبير على جنتي. ولم يكن هذا خبرًا طيبًا لخامنئي الذي عندما توجه إلى المجلس في أول جلسة بعد انتخابه لم يتحدث عن رفسنجاني بصفته رئيسًا للمجلس؛ بل تحدث إلى المجلس بصفته الجماعية. ثم لاحقًا اتسعت التباينات لتشمل هوية المرشد الأعلى لإيران مستقبلاً بعد خامنئي. فرفسنجاني من بين الأسماء المطروحة، وهناك أيضًا رئيس جهاز القضاء في إيران آية الله محمود شهرودي. لكن هناك أيضًا مجتبى خامنئي، ابن خامنئي. وبينما لا يملك مجتبى لا الشعبية الجماهيرية ولا المكانة الدينية التي تؤهله للقيادة الفقهية لأنه درس في «حوزة

طهران» لا «حوزة قم» ويحمل فقط مرتبة حجة الإسلام وليس آية الله، وبالتالي لا تنطبق عليه الشروط الدستورية لتولِّي منصب ولاية الفقيه، إلا أنه يملك قدرات وعلاقات سياسية وأمنية توفر له قاعدة دعم مهمة. فهو الساعد الأيمن لأبيه، إضافة إلى أنه يمسك بمفاتيح الحرس الثوري والاستخبارات والأجهزة الأمنية التي امتدت قوتها من مجرد القوة العسكرية، إلى القوة الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل من يسيطر عليها.. يسيطر ضمنًا على مفاتيح السلطة في إيران. وبالتالي يلفت نظر الإصلاحيين اليوم ويُقلْقهم أن المؤسسات الحاكمة في إيران باتت تنتقل تدريجيًا وبشكل سريع من يد رجال الدين والتكنوقراط إلى يد العسكريين من الحرس الثوري، الذين باتوا يسيطرون على الحكومة والكثير من الوزارات. وأحمدي نجاد يُعد تعبيرًا عن هذا التحول، فهو أول رئيس إيراني من الحرس الثوري. كان هناك فارق كبير بين دولة أبي الحسن بني صدر الذي عندما أقسم اليمين الدستورية كأول رئيس بعد الثورة بدون أن يذكر اسم الخميني، وبين أحمدي نجاد الذي أقسم اليمين ثم توجه وانحنى أمام خامنئي وقبّل يده (ليس هذا أمرًا شائعًا، فقد أثار جلبة في إيران. وفيما قال البعض إن الحركة يمكن أن تُفسر ببراءة على أنها إعجاب من تلميذ بأستاذ، إلا أن آخرين كانوا أكثر تشكُّكًا قائلين إن تقبيل اليد أمر رمزي سيدل لاحقًا على نوعية العلاقة المستقبلية بين أحمدي نجاد وخامنئي)، وهكذا ظهرت بين العهدين هوة كبيرة تكشف عن تحولات اجتماعية واقتصادية وإيديولوجية وسياسية كبيرة. فإذا كان رفسنجاني عندما كان رئيسًا قد مهد لمشروع دولة ما بعد الثورة، ودشن عصر التكنوقراط والانفتاح على الخارج والاستثمارات الخاصة، فإن هناك قوى داخل النظام

قريبة من خامنئي، كما يقول أبو الحسن بني صدر لم تَرْتَح لهذا المشروع، فمشروعها كان مختلفًا تمامًا وهو الحفاظ على دولة الثورة وإيديولوجية المواجهة، وهذا ما وفرته شعارات دولة أحمدي نجاد، وهو ما أسهم أكثر في صعود الحرس الثوري. خامنئي لم يكن حاكمًا مطلقًا وإن رغب في ذلك، لكنه الأول، ومعظم مقاليد السلطة في يده. فهناك قوى متفقة معه وأخرى مختلفة معه، تضيق وتتسع دائرة اتفاقها واختلافها، كما هي طبيعة التحالفات في الدول التي تحكمها أطراف متعددة متمايزة على قاعدة مشتركات متحركة بينها، مع وجود مركز ليس في معزل عن «الاهتزاز». وما حدث خلال الثلاثين عامًا بعد الثورة الإيرانية هو تدهور حال رجال الدين كقوة اجتماعية وسياسية، وصعود العسكريين، لكن بدون أن يلغي أي طرف الطرف الآخر، موضحًا: «لم يتم إلغاء أحد. كانت هناك مجموعة قوى، ما زالت موجودة. أحمدي نجاد يمثل بعضها، رفسنجاني يمثل بعضها، الشيخ أحمد جنتي يمثل بعضها، مصباح يزدي يمثل بعضها، الحرس الثوري يمثل أكثرها. بل إن هناك تمايزات داخل الحرس الثوري. فيما أصبح السيد خامنئي بعد انتخاب أحمدي نجاد في الوسط؛ بمعنى القدرة على التوازن، القدرة على حسم الأمور، صار هو المرجح بين كل القوى . فالحرس كمؤسسة صارت كبيرة ومسيّسة، حتى السلطة التنفيذية متواجدة فيها، هناك تفاصيل تدل على أن بها تمايزات. منذ البداية كان الحرس الثوري لاعبًا سياسيًا، ليس فقط لأن عددًا من أعضائه أصبحوا في الرئاسة أو في الحكومة أو البرلمان. الحرس لاعب سياسي يمكن أن يأتي بأحمدي نجاد، لكن هل يمكن أن يأتي بأحد قياداته في رأس الرئاسة أو السلطة التنفيذية؟.. لا أعرف. (أحمدي نجاد كان بالحرس الثوري في شبابه

ولم يكن أحد قيادييه). التمايزات متواجدة داخل الحرس الثوري، لكنها غير متفجرة، ودور خامنئي منع التفجير عادة، مثل تغيير قائد الحرس سابقًا، واستقالة علي لاريجاني من رئاسة مجلس الأمن القومي الإيراني. كلها تحركات ليس الحرس الثوري بعيدًا عنها». لكن الحرس الثوري، الباسيدج والباسدران، وإن كان أعضاؤهم بالملايين، إذا تم حساب المتطوعين، إلا أنهم لا يشكلون طبقة اجتماعية. وبالتالي في إيران اليوم لا يستفيد الكل من هذا الصعود الكبير للحرس الثوري اقتصاديًا واجتماعيًا أو سياسيًا، بل يستفيد البعض، ومن بينهم الطبقة «الطبيعية» لنفوذه من أبناء «شهداء» الحرب العراقية – الإيرانية. أما المشروع السياسي للحرس الثوري فهو «إحياء دولة الشهداء»، فنفوذ الحرس يزداد كلما تم تذكير الإيرانيين بالخطر المحدق بهم والتضحيات التي ضحوها خلال الثورة والحرب والاحتياجات الأمنية للدولة اليوم والأعداء المحدقين بها وبثورتها. وهناك قصة حقيقية توضح كيف أن رمزية «الشهيد» لا زالت مهمة جدًا في إيديولوجية الدولة الإيرانية، بدون أن تحمل لطبقتها امتيازات كبيرة اليوم كما كان عليه الحال قبل عقد مثلاً. هذه القصة هي أنه خلال الحرب العراقية – الإيرانية أسرت القوات العراقية صبيًا إيرانيًا في الثالثة عشرة من عمره، أُخذ الصبي إلى العراق ووُضع في معسكر اعتقال لأسرى الحرب كان مخصصًا للصبية. وسمح النظام العراقي آنذاك لوسائل الإعلام الأجنبية بالتوجه إلى المعسكر وتصوير الصبي الإيراني، ومعه عدد آخر كبير من الأطفال والصبية صغار السن الذين شاركوا على جبهات القتال الأولى ضد العراق، وذلك للتدليل على أن إيران تستخدم أطفالاً في الحرب في انتهاك للقوانين الدولية. جاءت صحافية فرنسية إلى

معسكر الاعتقال، وسألت الصبي عن حاله وعما إذا ما كان يَلقَى معاملة جيدة. فردَّ عليها الطفل قائلاً: يا سيدتي.. رسالة فاطمة إليك هي أن أهم شيء للمرأة هو حجابها. نقل التلفزيون العراقي هذه اللقطة، كما نقلها التلفزيون الفرنسي. لكن الأهم أن التلفزيون الإيراني أيضًا نقلها مفتخرًا بـ«البطل»، مكررًا أن هذا «الصبي البطل» فخر إيران، وأنه على الرغم من أنه في الأسر فإن لديه الشجاعة ليقول لهذه الصحافية هذا الكلام. كبر الصبي وصار رجلاً وترشح في انتخابات البرلمان الإيراني؛ إلا أن مجلس صيانة الدستور رفض ترشيحه لعدم الأهلية. قصة هذا الرجل تختلف كثيرًا عن قصة حسين جانبخش، فهو ابن «شهيد» من «شهداء» الحرب العراقية – الإيرانية. دخل إحدى الجامعات الإيرانية في إطار النِّسَب التي تُحدد لأبناء الشهداء، وعندما تخرج وجد بسهولة عملاً في إحدى المؤسسات الحكومية الإيرانية في إطار التسهيلات التي تُعطى لأبناء «الشهداء». فذكرى «الشهداء» في كل مكان. في مدخل صحيفة «كيهان» المحافظة وبهو الإذاعة والتلفزيون هناك صور لشهداء الحرب مع العراق. وعند أعلى نقطة في سلسلة جبال «البرز» في شمال طهران تُضاء شعلة خضراء عملاقة فوق الجبل على مدار الـ 24 ساعة للدلالة على عدم نسيانهم. والشعلة تنتصب على رفات العشرات من ضحايا الحرب الذين لم يتم التعرف على رفاتهم ودُفنوا بشكل جماعي في تلك المقبرة التي يزورها الإيرانيون في المناسبات الدينية. وأينما حولت عينيك في إيران تجد آثار الشهداء. أسماء الشوارع، مطهري وبهشتي ومفتح وطالقاني وقرني وجمران وهمت. وليست فقط أسماء الشوارع هي التي تحمل أسماء «شهداء»، بل الجامعات أيضًا. وهناك نُصُب تذكاري لضحايا الحرب

العراقية الإيرانية في كل مكان بإيران تقريبًا، ورفات للضحايا مدفونة وسط جامعة طهران، يسير حولها الطلبة الذين لم يعودوا يبالون كثيرًا بالسياسة. ويقول هاني فحص: «الشهيد هو الذي يحكم وليس البطل.. وهذا الفرق بين السنة والشيعة.. يحكمنا، نحن الشيعة، الإمام الحسين وهو شهيد لم ينتصر. أما السنة فيحكمهم عمر بن الخطاب وعمرو بن العاص وعثمان بن عفان وأبو بكر الصديق وعبد الملك بن مروان وعمر بن عبد العزيز، وهؤلاء جميعًا أبطال». لكن وفيما يصعد نجم العسكر، مستندين على إيديولوجية الشهادة وتأثيرها السياسي، يخفت صوت رجال الدين. فإذا كان الخميني قد حكم إيران من مدينة قم بعد نجاح الثورة، إلى أن استقر في طهران مضطرًا بعد اكتشاف مرضه بالقلب، فإن قم اليوم ليست مهمة، ورجال الدين «خافتو الصوت»، فيما مدينة طهران هي مصنع السياسة والحكم».

إن ميل الحوزة في قم اليوم للصمت يعني ضمنًا اعتراضها، فالكثير من آيات الله الكبار فيها معارضون لحكومة محمود أحمدي نجاد، ومن هؤلاء آية الله صانعي، وآية الله وحيدي وآية الله منتظري وآية الله أردبيلي الذي قال مؤخرًا إن إيران في مفترق طرق. هؤلاء المنتقدون والمعارضون للحكومة الإيرانية وقت نجاد وسياساتها يتعرضون للتضييق، غير أن هذا التضييق لا يبلغ حد المنع، ففي الحوزة كان هناك منشورات من كل نوع، تعبر عن كل التيارات والأفكار. ومقابل آيات الله المعارضين، هناك آيات الله مؤيدون وداعمون لأحمدي نجاد والتيار المحافظ المتشدد، ومن هؤلاء آية الله همداني، وآية الله شيرازي، ومصباح يزدي، وهو ليس من آيات الله الكبار وليس مرجع تقليد، لكنه نافذ جدًا وسط التيار المحافظ المتشدد. وعلى الجانب الآخر هناك آيات

الله لا تتدخل في السياسة بشكل مباشر مثل آية الله صافي الكلبيكاني، الذي يُعد من أبرز آيات الله في قم. فالدولة استطاعت أن تسيطر على الحوزة. وبعد السيطرة وسَّعت هيمنتها لدرجة أنها تركت الحوزة تعمل كما تريد (في إطار السيطرة الكلية). بمعنى أن التيار الكلاسيكي التقليدي قوي ومستمر ويعيد إنتاج نفسه. في الوقت نفسه التيار الإصلاحي، تيار السؤال الفلسفي واللاهوتي الفكري المفتوح على كل شيء أيضًا استراح وتحميه الدولة الآن من المحافظين. بات هناك نوع من التعايش؛ كل فريق يعمل على مساره بدون منغصات كثيرة، وهذا مسموح به، بشرط أنه لا يقترب من الدائرة الخطرة، وهي أن لا يحمل مشروعًا سياسيًا آخر، سواء من قِبل الكلاسيكيين التقليديين أو من قبل تيار الفكر الإصلاحي. المهم أن (مربع السياسة) يظل خارج اهتمامهم المباشر، أي لا يحملون مشروعًا. هذا التعايش يسمح بالتعدد داخل التيار التقليدي، أو المُوَالي للدولة، أي يسمح أن تخرج أصوات منتقدة من بين التيار المحافظ، خاصة أن مصباح يزدي لم يكن معدودًا في المراجع من وجهة نظر فقهية. وله نفوذ، وأحمدي نجاد محسوب فكريًا عليه، وهو يستقوي بالدولة، فمن الطبيعي أن تحدث الانتقادات. بالإضافة إلى أن المراجع علاقتهم الميدانية بالناس يومية. وأن شكوى الناس تصل إليهم، وفي هذه الحالة ليس لديهم مقدسات في السلطة. يعني ينتقدون الجميع، مطمئنين إلى أن موقعهم محفوظ، والدولة مطمئنة إلى أن دورهم محدد في مكان معين. أي لم يعودوا يشكلون خطرًا على الدولة حتى لو انتقدوها، ولم تعُد الدولة تريد إلغاءهم حتى لو انتقدوها.. فالدولة لا تقوّي شخصًا على آخر داخل الحوزة. بمعنى أن الأرجح علميًا هو آية الله خراساني لأسباب فقهية، لكن في

السياسة في تقديري أن الدولة الإيرانية استطاعت أن تسمح بتعدد في المرجعية غير عادي، وتحفظ الجميع بدون أن تعطي مجالاً لأن يستقوي أحدهم على الآخر. ليس هناك زعامة الآن في قم. هناك مرجعيات بالمعنى الأكاديمي والديني تطل على السياسة لكنها لا تحمل رؤية سياسية. لا توجد زعامة، ليست هناك هرمية. هناك تعدد متكافئ.

على الجانب الآخر وبعيدًا عن العسكر والحوزة ومجالس العزاء الحسينية ومقبرة الشهداء في جامعة طهران والشعلة الخضراء فوق قمة جبل البرز، هناك إيران أخرى. فاليوم في طهران بنايات ومشروعات تعادل في بذخها أي مكان آخر في العالم. بنايات من الرخام، مقسمة لشقق، مع كل بناية حمام سباحة ومرآب سيارات خاص بكل شقة، أما الأسعار فتتجاوز دومًا المليون دولار. ولا يستطيع إلا قلة قليلة جدًا شراء هذه الشقق شديدة الفخامة، إلا أن الأغلبية في إيران تسأل أيضًا عن نصيبها وتتحدث عن تباين كبير في مستويات المعيشة تبلور أخيرًا؛ فأسَر وعائلات شهداء الحرب تُعطَى مساعدات. أولادها يدخلون الجامعات مجانًا. لكن هذا وحده لا يجعل الحياة سهلة فالوضع غير واضح. الاقتصاد سيئ، والأسعار مرتفعة جدًا فهل الإيرانيون فخورون بالثورة بعد كل هذه الأعوام على قيامها على الرغم من التباين الطبقي والمشكلات الاجتماعية؟. غالبية الإجابات ستكون نعم. واليوم وبعد كل هذه الأعوام على الثورة يبدو أن نجاح الثورة كان أمرًا سهلاً مقارنة ببناء دولتها، وعندما يتذكر الكثيرون الخميني اليوم، لا يذكرونه بصفته قائد الثورة الإيرانية فحسب، بل بوصفه آية الله الذي أحيا نظرية قديمة لم يعطها أحد أي اهتمام حقيقي من قبله في حوزة قم، وهي ولاية

الفقيه. وإذا كانت إيران قد توحدت خلف الثورة ضد الشاه، فإنها انقسمت حول «ولاية الفقيه» ودور رجال الدين في السياسة. حدث هذا منذ اليوم الأول للثورة، فأول رئيس إيراني بعد الثورة أبو الحسن بني صدر والذي اضطُر لِلّجوء إلى فرنسا، وإبراهيم يزدي أول وزير خارجية في حكومة مهدي بازركَان أول حكومة بعد الثورة، والذي فضل البقاء في إيران والإصلاح من الداخل. لكن بالرغم من التأثير المركب الذي تركه مبدأ ولاية الفقيه وسيطرة رجال الدين ثم العسكر على السلطة في إيران، يرى فحص أن الدولة الإيرانية تخرج تدريجيًا من حالة الثورة لتؤسس نموذج الدولة، موضحًا: «برأيي أن فكرة الدولة غلبت في إيران على الثورة وعلى الدين. بمعنى أن إيران دولة وطنية إيرانية ذات ثقافة إسلامية عامة، وفيها نكهة شيعية. لكنها دولة وطنية تعمل وفق معايير وطنية إيرانية. خامنئي طرح نفسه كمرجع، ثم هو نفسه وضع حدًا لهذه المسألة.. مرجعيته لم تعد شرطًا إداريًا. اكتفى بمنصبه كرأس للدولة وليس للمرجعية. في رأيي أن إيران استطاعت أن تجعل طهران «المحل السياسي» وقم «محل سياحة فكرية» لطهران. في رأيي الدولة احتوت الحوزة بدون أن تلغيها. بالعكس لو لم يكن البابا موجودًا لخلقته، كما قال نابليون بونابرت. أي لو لم تكن الحوزة متواجدة لأوجدتها. هذا ما أثير في أعمال فكرية كبيرة من أن الحوزة والتعليم الحوزوي هو تعليم للسلطة، تعليم للدولة. وليس عملية معرفية خالصة. هذا ما حدث، حتى الإصلاحيون في النهاية إذا صارت لهم دولتهم، فالأولوية للدولة لا للحوزة. وهذه أولوية طبيعية، المسألة ليست أخلاقية. الأولوية للدولة عمليًا وواقعيًا». ويتابع: «إذا أردت أن أصف إيران بعد الثورة ومن خلال الدولة بكل تطوراتها أرى أنه

في كل الحالات كانت إيران هي أكثر دولة مركزية فيها حريات، وأكثر دولة ديمقراطية فيها مركزية. إذا جئناها في جهة الديمقراطية نصل إلى المركزية، إذا جئناها في جهة المركزية نصل إلى نسبة ديمقراطية. تقديري أن هذه النسبة من الديمقراطية خفَّت في الإدارة وفي صناعة الرأي في القرار التنفيذي في الآونة الأخيرة. وفي رأيي أن الجمهور الإيراني جمهور إصلاحي. والإصلاحيون لم يصلوا إلى مستوى إصلاحية الجمهور. في رأيي هناك مُسلَّمة وهي أن الذي يقاتل يريد أن يحكم. ففي النهاية: الأمن موضوع سياسي، علمًا بأن الحرس الثوري أعاد بناء نفسه بطريقة متماسكة بعد الحرب مع العراق، وأعطى أهمية للمسألة الاقتصادية. الحرس الثوري مؤسسة شاملة، ليست عادية أبدًا وهي صاحبة النفوذ الأول، علمًا بأن داخلها يوجد تعدد ما، حتى يوجد مزاج إصلاحي لا يعرف كيف يعبر عن نفسه. وهذا ليس سرًا». ومن الشاه إلى مهدي بازركَان وبني صدر بعد الثورة، إلى علي خامنئي ورجال الدين من قم، إلى سيطرة العسكر والحرس الثوري اليوم.. تتأقلم إيران. تتأقلم مع الظروف الداخلية والإقليمية والدولية.. لكن التأقلم يترك بصماته، لذلك من الإنصاف القول إن إيران اليوم مزاجها سيئ؛ ولا تحتاج إلى جهد كبير لتتبُّع آثار هذا المزاج السيئ. يكفي أن تسير في الشارع فترى الفتيات لا يرتدين غير الأسود والرمادي والبُني. ونادرًا ما تجد فتاة لبست ألوانًا زاهية، إلا في المناطق الثرية في شمال العاصمة، لكن نسب هؤلاء قلت كثيرًا في خلال عام واحد. يكفي أن تنظر إلى الناس في الشارع لترى تأثير المشكلات الاقتصادية، وطوابير البنزين، وتأثير تقنينه. يكفي أن تنظر إلى مزاج الإيرانيين العصبي بسبب تقنين الكهرباء، تنقطع بشكل يومي لمدة ساعتين أو ثلاث، وتترك الناس في حالة

من الغضب والإحباط وتعكير المزاج بسبب عدم استخدام الكمبيوتر أو ثلاجات المنازل أو التلفزيونات خلال ساعات الانقطاع هذه، في بلد به ثالث أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة على مستوى العالم، لكنه يستورد قرابة 40 ٪ من احتياجاته من الجازولين لأنه يفتقر إلى الموارد أو المعرفة اللازمة لتحديث معامل التكرير لديه بما يمكنه من ضخ المزيد من النفط. إيران اليوم بمزاجها السيئ تجد نفسها بين عالمين: عالم يحكمه من يريدون «دولة الشهداء»، وعالم يتطلع إليه من يريدون «دولة الأحياء».

*****

الفصل الثاني عشر

الحرس الثوري

تُعدُّ قوات الحرس الثوري الإيراني أقوى مؤسسات النظام الإيراني، وأكثرها كفاءة، وإلى حد كبير، يعتمد نفوذ إيران الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط على هذه المؤسسة، كما يمثل باعتباره جيشًا عقائديًا مؤمنًا بإيديولوجيا الثورة الإيرانية الخمينية، أداة القمع للمعارضين والاحتجاجات خاصة مع تردِّي الوضع الاقتصادي. وتشبه قوات الحرس الثوري الإيراني الجيوش التقليدية الأخرى في أشياء كما تختلف عنها في أشياء أخرى، فهي ليست محصنة من المشكلات السياسية الداخلية شأن الجيوش التقليدية، ولكن يظل الحرس الثوري مميزًا بطبيعته الإيديولوجية وإمكاناته اللامحدودة ومهامه الداخلية والخارجية التي لا تقف عند الدفاع عن الأرض بل الدفاع عن الثورة وتصديرها واستهداف مستمر لخصومها، كما أنه يختلف عن الجيوش التقليدية بتبعيته وهيراركيته التي يرأسها الوليّ الفقيه، وهو ما ساعده على ابتلاع الجيش الإيراني النظامي نفسه.

التأسيس والمسار:

تأسست مؤسسة قوات الحرس الثوري الإيراني على يد الخميني وقيادات الثورة الدينية عام 1981 بعد قيام الثورة بعامين، ويضطلع بمهمة حماية وحفظ النظام الذي يؤمن بولاية «الفقيه» من المخاطر المحتملة الداخلية والخارجية، وهذا ما جاء في ميثاقه التنظيمي الأساس. أمر بتشكيل الحرس

الثوريّ الإيرانيّ لأهدافٍ عديدة ولَمهّات كثيرة، يقول الخميني عن حرس الثورة: «لو لم يكن حرسُ الثورة ما كانت الدولة، إني أوقر الحرس وأحبهم وعيني عليهم؛ فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد. ومازالوا، إنهم مرآة تجسّم معاناة هذا الشعب وعزيمته في ساحة المعركة وتاريخ الثورة». (المصدر: جمهوري إسلامي في 15 / 1/ 1984). ويقول هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظامِ الإيرانيّ في بيان دور الحرس الثوريّ: «إن حرس الثورة الإسلامية الذي تشكّل من أكثر الأشخاص تجربة ونضجًا، عليه مسئولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها؛ لقد كان دور الحرس مؤثرًا في إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء في أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير في رفع الروح المعنوية للجماهير، وكان دورهم الفني أهم من دورهم العسكري، وقد غطى جهازهم الإعلامي الاحتياجات الإعلامية؛ كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد في تصدير الثورة الإسلامية، فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه. وترجع أهمية حرس الثورة إلى أسلوب إنشائه، وأدبياته فهو تنظيم عقائدي وإيديولوجي مؤمن بولاية الفقيه وتصدير الثورة وحمايتها حسبما وضعها الخميني، ويتم تدريبه وتعليمه بشكل خاص، ويختار المرشد شخصيًا قياداته وعناصره الشابة، المتحمسة ليتم الضخ بها في «معسكرات الثوار»، في مختلف أنحاء العالم، على أداء المهام القتالية من الالتحام إلى حرب المدن وحرب العصابات، ثم كُلفوا بحماية قادة الثورة فكان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، وتم تحويلهم إلى جيش له قواته البرية والبحرية والجوية فضلاً عن وحدات الصواريخ والمصانع الحربية في 21 / 4/ 1979 من

خلال إدارة عقائدية سياسية على أساس إيديولوجية النظام، فلا يقف واجبه عند حد الدفاع عن البلاد، إنما يتخطاه إلى إقرار الأمن وتعقب أعداء الثورة وتعمير البلاد والدعاية للثورة وتصديرها إلى الخارج. وكان لقوات الحرس الثوري الإيراني دور مبكر في قمع الخارجين على الثورة من رفقائها السابقين، وفي مقدمتها منظمة مجاهدي خلق وكذلك التنظيمات الأهوازية في منطقة عربستان، وغيرهم من الذين شاركوا في الثورة ثم خرجوا عليها مع أطياف كثيرة أخرى ممن شاركت فيها، وصنعتها انقلب عليهم الخميني بعد فترة، وكان الحرس الثوري أداته في قضائه وحربه على من عَدَّهم أعداء الثورة رغم أنهم من صنعوها معه. كما كان للحرس الثوري دور كبير في الحرب العراقية – الإيرانية، وكذلك في تتبُّع تنظيمات ومجموعات المعارضة المختلفة داخل وخارج إيران في الشرق الأوسط ومختلف دول العالم، وفي مقدمتها تدريبات فروع حزب الله الذي نشرته إيران وسط الأقليات والجماعات الشيعية في العالم العربي مواليًا لها ومؤمنًا بولاية الفقيه ومقدمًا لولايته على الانتماء الوطني! وفي أثناء الأزمة السورية دعا خامنئي عناصر الحزب الثوري للتراجع عن النشاط في بلدان العالم المختلفة، كل هذه العوامل ساعدت جيش الحرس الثوري الإيراني في تأكيد مكانته وأهميته في صميم الأمن القومي الإيراني والسياسة الخارجية الإيرانية، وخاصة ما يتعلق منها بحلفاء إيران والأحزاب والجماعات الموالية لها، سواء من حيث التدريب أو الدعم اللوجيستي، أو التخلص من الخصوم!

وتقوم تبعية الحرس الثوري المباشرة لمرشد الثورة، الخميني ثم خامنئي، وليست لمؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الرئاسة، فهو وليد الملالي والنخبة

الدينية للثورة، وتستمر تبعيته للولي الفقيه والمرشد الأعلى دون سواه، الذي يمثله ممثل خاص في الحرس الثورى ويتم تعيين جنرالات الحرس الثوري الإيراني من جانب المرشد الأعلى، وليس من جانب الحكومة المدنية. ومع أن رجال الدين يديرون مؤسسات رسمية مهمة، مثل مجلس تشخيص مصلحة النظام والسلطة القضائية ومجلس الخبراء، إلا أنهم يعتمدون على قوات الحرس الثوري الإيراني لضمان سيطرتهم على هذه المؤسسات، الأمر الذي عزز ويعزز نفوذ هذه القوات، فهو ذراع المرشد الأعلى للثورة التي تسيطر على كل شيء في نمط الاستبداد الديني الحديث! رغم الزركشة المؤسساتية والانتخابية التي تتم داخل إيران. بل تولى الحرس الثوري منفردًا إدارة ملفات خارجية شائكة، كالتدخل في العراق ولبنان والعلاقة بالعديد من الفصائل والجماعات الناشطة في المنطقة.

تكوينات الحرس الثوري:

تضم قوات الحرس الثوري الإيراني 125 ألف عنصر، ويتكون من خمسة فيالق أو وحدات رئيسة، يرأسها مجتمعة حاليًا اللواء محمد على جعفري، وهي على الترتيب:

1 – فيلق قوات الباسيج: وتهتم بقمع معارضة الداخل، وكان له دور كبير في قمع الحركة الخضراء، وحركات المعارضة التي تمثل شعوب وأقليات إيران المختلفة أو النشاطيات السياسية المعارضة لنظام ولاية الفقيه حتى وإن آمنت به مثل الحركة الخضراء، ويُنسب للباسيج خاصة دور كبير في تزوير الانتخابات الرئاسية لصالح محمود أحمدي نجاد عام 2009، وكذلك في الانتخابات البرلمانية التي شهدتها إيران بواكير مارس العام 2012.

2 – فيلق القدس: وتتركز مهمة فيلق القدس تحديدًا في تنفيذ العمليات في الخارج، وتدريب الأحزاب والقوات الموالية لإيران في المنطقة والعالم، وكان «أحمد وحيدي» أول قائد لقوات فيلق القدس والذي كان يشغل منصب معاون الاستخبارات في فيلق حرس الثورة آنذاك، وبعد إشغاله المنصب الجديد قال «أحمد وحيدي» إن الغرض من تشكيل هذه القوة هو خلق «الجيش الاسلامي الدولي»، وفي عام (1997) رحل(وحيدي) وجاء عميد الحرس (قاسم سليماني) وهو من أقدم قادة فيلق الحرس وأكثرهم إجرامًا، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق قام النظام الإيراني بحل«لجنة نصر» وهي إحدى اللجان المختصة والمشكّلة سابقًا للتدخل الإيراني في شئون العراق وضمها إلى تشكيلات قوة القدس، وصدرت أوامر من القيادة الإيرانية إلى جميع الوزارات تحثهم فيها على التنسيق مع قيادة قوة القدس (حصريًا) فيما يخص عمل هذه الوزارات في العراق.

3 – فيلق القوات الجوية.

4 – فيلق القوة البرية.

5 – فيلق القوات البحرية

ابتلاع الدولة ووصاية الولي الفقيه:

تمتلك مؤسسة الحرس الثوري أذرعًا فرعية متعددة الأشكال والوظائف والأغطية، منها الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والعسكرية والدبلوماسية والاجتماعية، ناهيك عن الأذرع الاستخباراتية. هذا التنوع الضمني، جعل هذه المؤسسة، منظومة مستقلة بقرارها ولاسيما الاقتصادي منه، متمتعة بقدرٍ

عالٍ من الأرصدة والأصول المالية والبشرية والعضوية تتبع الولي الفقيه وحده.

فقد طوّر الحرس الثوري الإيراني حقيبة اقتصادية متينة، فالكثير من قادة هذه القوات يتقاعدون في سن مبكرة نسبيًا – قرابة 50 عامًا – ثم ينضمّون إلى نخبة إيران السياسية والاقتصادية. واليوم، يسيطر القادة السابقون لقوات الحرس الثوري الإيراني على الصناعات الثقيلة، بما فيها صناعة البناء. ويخضع المدنيون الذين يُديرون هذه الصناعات لسلطة عناصر خدمت سابقًا في قوات الحرس الثوري الإيراني وتدين بالولاء له وللولي الفقيه.

وقد ساعد هذا التمدد والتوزع لبنية وهياكل الحرس الثوري وحدوده اللامتناهية في السلطة الإيرانية عبر التعبئة المباشرة للولي الفقيه فقط، إلى أن امتد نفوذه وابتلاعه لغيره من مؤسسات الدولة الأخرى، مثل الجيش النظامي أو القوّات المسلّحة الكلاسيكية والمؤسسات الدينية المختلفة والسلطة التنفيذية، التي يقودها الرّئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد؛ وإلى الدائرة الرئيسة للاستخبارات المدنية ووزارة الأمن القومي والاستخبارات.

وفي العقود الأخيرة، وسّعت قوات الحرس الثوري الإيراني نفوذها – وسيطرتها في بعض الحالات – إلى أجهزة تطبيق القانون والعمليات الاستخباراتية الخارجية والقيادة العسكرية الاستراتيجية والاقتصاد الوطني. ولما سبق يمكن القول إن التوقعات التي أُنيطت بمؤسسة الحرس الثوري الإيراني عند تأسيسها عام 1981 فاقت توقعات مؤسِّسيها أنفسهم، فمن الناحية النظرية، يدين قادة وضبّاط الحرس الثوري الإيراني بالولاء للسيد خامنئي والمؤسسة الدينية. لكن عمليًا، لا تتبع قوات الحرس الثوري الإيراني

إلى أيّ كيان أو فئة. إذ تَعدُّ قوات الحرس الثوري الإيراني نفسها الوريث الشرعي للثورة والمنقذ الحقيقي للجمهورية الإسلامية كما تعدُّ نفسها الأقدر على حكم البلاد والأجدر بهذا الدور، علمًا بأن الدستور الإيراني يمنع الحرس الثوري الإيراني من الاضطلاع بأي دور سياسي. في المقابل، هناك ما يبرر القناعات المتواجدة لدى الحرس الثوري الإيراني. فمنذ فترة طويلة، تقدم مؤسسة الحرس الثوري الإيراني للقطاع المدني المحلي العديد من كبار المديرين الأكْفَاء أصحاب التوجهات المختلفة.

بالتالي، تعكس الإشارة إلى موقف مؤسسة الحرس الثوري الإيراني من قضية ما موقف غالبية قادة المؤسسة. كما أن الإشارة إلى المصالح المؤسساتية لقوات الحرس الثوري الإيراني تعكس موقف غالبية القادة والضبّاط الذين يتبنون نفس القيم. لذا، من المؤكّد أن هناك اختلافات في الرأي بين قادة الحرس الثوري الإيراني لكن هذه الاختلافات لم تتحول بعد إلى انقسامات حادة، داخل هذه المؤسسة العسكرية النخبوية. ومع أن تماسك مؤسسة الحرس الثوري الإيراني قد يضعف في المستقبل، إلا أنه سيظل متينًا في المرحلة الراهنة، على أقل تقدير.

ويمكن إجمالاً تحديد نقاط الضعف البنيوية والمحتملة في أداء ومسار الحرس الثوري في النقاط التالية:

- **أولاً** : نظرًا إلى انخراط الساسة والعسكر في الاقتصاد، ظهر استياء في صفوف عناصر قوات الحرس الثوري الإيراني الأقل تراتبية، وذلك على خلفية قناعتهم بأن المنافع الاقتصادية لا تُوزَّع بشكل منصف على الأصغر رتبة.

• **ثانيًا** : أصبحت قوات الحرس الثوري الإيراني المسئولة عن الأمن الداخلي بعد عام 2009، وأحداث الحركة الخضراء حيث وُضعت قوات الباسيج تحت إمرتها على أثر قمع الحركة الخضراء. لذا، تتحسّب مؤسسة الحرس الثوري الإيراني من اتّخاذ إجراءات صارمة ضدّ حركة المعارضة لأنها تضمّ عددًا من كبار المسئولين الرسميين السابقين بها، مما يُخشى أن يشتت ولاءات عناصرها مع الوقت أو يهدد بناءها الإيديولوجي؛ خاصة وأن الحركة الخضراء لم تكن ضد ولاية الفقيه كنظرية ولكن ضد خامنئي والمحافظين كممارسة!

• **ثالثًا**: أدت آخر جولة من العقوبات وإدراج الحرس الثوري الإيراني في القائمة السوداء، إلى إضعاف القدرات التمويلية لهذه المؤسسة واستهدافها بشكل خاص عبر العقوبات المختلفة، وهو ما أثر على فاعليتها وأدائها، خاصة مع تجفيف الروافد المالية لها، رغم كثرة تصريحات قادتها وتهديداتهم التي تزداد وتتراجع حِدَّتها بين آنٍ وآخر. تلك هي إيران اللغز، تاريخها كما رأينا حفنة من الدم والدموع والمؤامرات . فواتير كثيرة تدفعها تلك الأمة ويدفع شعبها الثمن على مدار العصور . وإلى وقتنا الحالى يعاني الشعب الإيراني ويقاوم ويحاول أن يلحق بحركة التاريخ التي تيَّبست حتى كادت توقف ..

****

المراجع

1 - مدافع آيات الله - محمد حسنين هيكل - دار الشروق.

2 - اختراع الشرق الأوسط الحديث . صناع الملوك - كارل إي ماير . شارلين بلير بريزاك - ترجمة فاطمة نصر - سطور الجديدة.

3 - الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية - دكتورة نعمة حسن بكر - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

4 - قرن من الحروب.. خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو - أمريكية والنظام الدولي الجديد .. وليم إنغداهلد. - محمد زكريا إسماعيل - وزارة الثقافة السورية - دمشق.

5 - إيران بين طغيان الشاه ودموية الخميني (من العلوم السياسية)، تأليف ونشر : ذيبان الشمري.

6 - تاريخ إيران - شاهين مكاريوس.

7 - إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية - للمؤرخ الأردني الدكتور علي محافظة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

8 - تاريخ الدولة الصفوية في إيران - المؤلف: محمد سهيل طقوش - دار النفائس.

9 - نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية - الدكتورة الشيماء الدمرداش، عن مركز الحضارة لتنمية الفكر الإنساني.

10 - موسوعة تاريخ إيران السياسي.

– الصراع العراقي الفارسي ، نخبة من الباحثين العراقيين. بغداد 1983م .

– العراق والصراع العثماني الفارسي، رجاء حسين خطاب. بغداد 2001م .

– النجف الأشرف : إسهامات في الحضارة الإنسانية .

11 – إيران بين التاج والعمامة – أحمد مهابة – جامعة أم القرى.

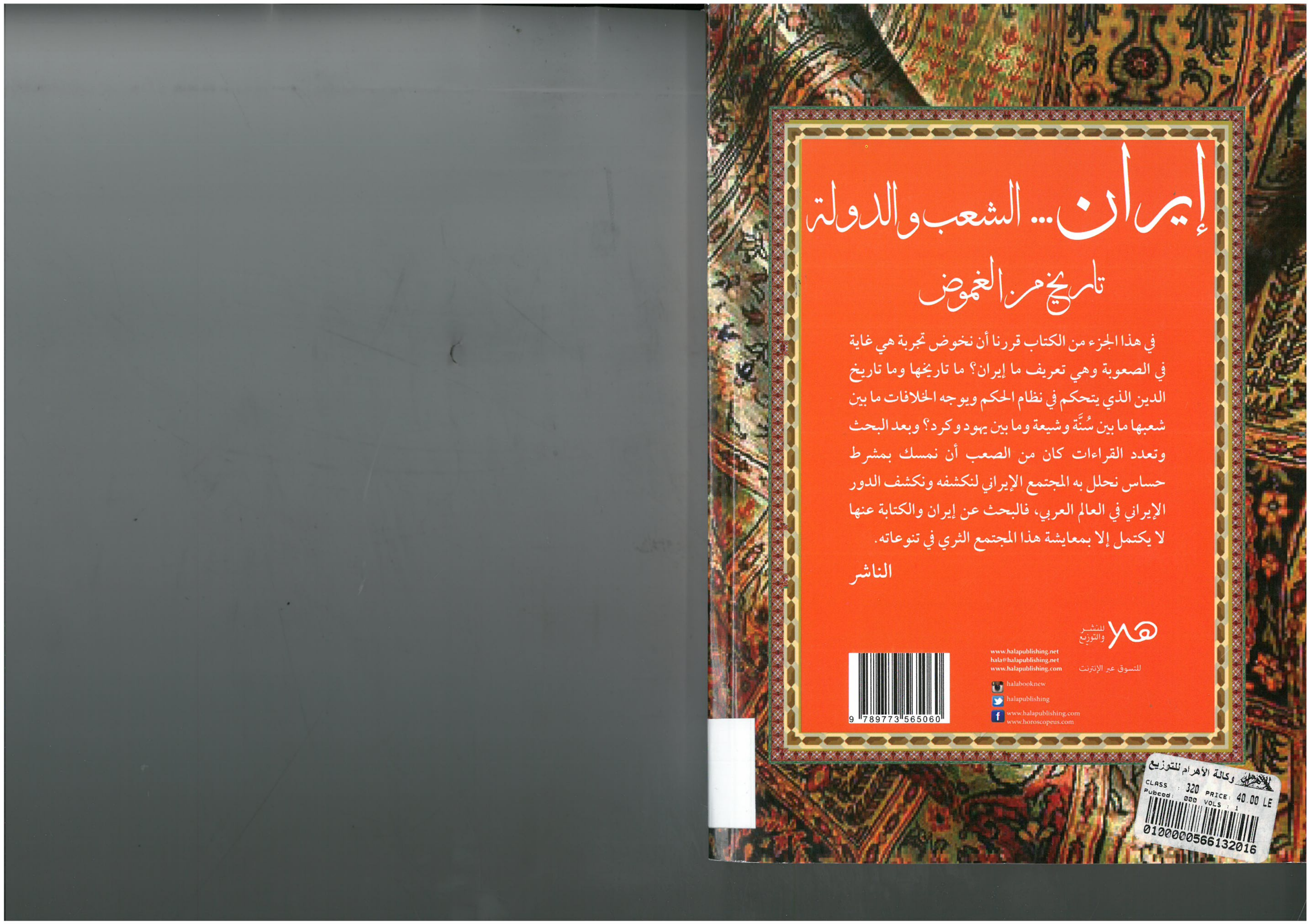
الدوريات

جريدة (الشرق الأوسط – الحياة اللندنية – الرياض السعودية – القَبَس الكويتية – السياسة الكويتية – الأهرام – الجارديان).

****

المحتوى

****



إيران... الشعب والدولة
تاريخ من الغموض
في هذا الجزء من الكتاب قررنا أن نخوض تجربة هي غاية في الصعوبة وهي تعريف ما إيران؟ ما تاريخها وما تاريخ الدين الذي يتحكم في نظام الحكم ويوجه الخلافات ما بين شعبها ما بين سُنَّة وشيعة وما بين يهود وكرد؟ وبعد البحث وتعدد القراءات كان من الصعب أن نمسك بمشرط حساس نحلل به المجتمع الإيراني لنكشفه ونكشف الدور الإيراني في العالم العربي، فالبحث عن إيران والكتابة عنها لا يكتمل إلا بمعايشة هذا المجتمع الثري في تنوعاته.
الناشر
هلا للنشر والتوزيع
للتسوق عبر الإنترنت
www.halapublishing.net
hala@halapublishing.net
www.halapublishing.com
halabooknew
halapublishing
www.halapublishing.com
www.horoscopeus.com
9 789773 565060
وكالة الأهرام للتوزيع
CLASS : 320 PRICE: 40.00 LE
Pubcod: 000 VOLS : 1
0100000566132016